

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الآداب و الحضارة الإسلامية

الميدان - العلوم الإنسانية و الإجتماعية

الفرع - التاريخ

تخصص المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية [1830-1954]

سنة أولى ماستر

قراءة نقدية في نصوص و أدبيات الحركة الوطنية

الجزائرية

[ 1912 - 1954 ]

الدكتور نورالدين ثنيو

## مدخل عام

نعرض في هذه الدروس و النصوص تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، بداية من 1912 إلى غاية حرب التحرير 1954. فقد اتسمت المقاومة الجزائرية طوال هذه المرحلة التاريخية بنشاط سياسي ذي نزعة وطنية يرمي إلى تحرير و إنعتاق المجتمع الجزائري من الوضعية الاستعمارية . و حتى نضفى المعقولية على تاريخ الحركة الوطنية، و نقرّبه من التداول الواضح، يجب أن ندرجه في التاريخ الحديث و المعاصر الذي شهد صراعا حاداً بين المستعمر و المستعمر ، وبتعبير آخر يفيد نفس المعنى، أن نتناول موضوع الحركة الوطنية في سياق الحركية و الجدلية التي صنعت التاريخ في معناه الكبير. فقد تلازم تاريخ فرنسا كفعل مع تاريخ الجزائر كرد فعل، و من رحم هذا الصراع / الحوار، انجلت حقيقة الجزائر كأمة و مجتمع.

الحركة الوطنية الجزائرية تنتمي إلى التاريخ ، تُدرّس و تُدرّس على بعد مسافة نقدية تسمح بإمكانية رؤية كافة الفاعلين السياسيين الجزائريين الذين ساهموا، على اختلاف و تفاوت مكانتهم و دورهم، في بلورة الوعي الوطني نحو تغيير الوضع الاستعماري بالقدر الذي يحسّن من حالة الجزائريين المادية و المعنوية. و حتى نتمكن من فهم موضوع الحركة الوطنية الجزائرية، كما نعرض لها في دروس و نصوص هذه المطبوعة، نشير إلى أن المقتضى البيداغوجي و التعليمي هو الذي حدا بنا إلى تناول الحركة الوطنية بعيدا عن مؤسسات الدولة الفرنسية، لإبراز النشاط الوطني المناهض للسياسة الاستعمارية، و الا فمن الناحية الموضوعية، لا يمكن فصل بينهما إطلاقا، بسبب الوضعية الاستعمارية التي رتبت أثارها على الجانبين معاً . إن الظاهرة التاريخية تحلل إلى مظاهر اجتماعية، سياسية، دينية، و اقتصادية و ثقافية، كما أنه لا يمكن الوقوف عليه الا بإعادتها إلى أسباب و عوامل مختلفة، للتدقيق و كشف الحقائق المضمرة في الظاهرة موضوع الدراسة، هي التي تلح على ضرورة فصل الجوانب و النواحي و المجالات من أجل فهم معقول و علمي للموضوع. فالحركة الوطنية لها صلة بالداخل الجزائري سواء مع الأحزاب الجزائرية في ما بينها أو مع النظام الكولونيالي و الإدارة الفرنسية فضلا على صلتها بالخارج العربي و الدولي.

في هذه الدروس و النصوص و المقالات، نولي قدر كبير للجانب المنهجي في فهم تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، كما يقتضي ذلك نظام ل.م.د، الذي يكتفي بالإيجاز غير المخل و فتح المجال على

الأسئلة و محاولة الفهم عبر القراءة المفتوحة على المزيد من الآراء و الأفكار. كما أننا يجب أن لا نفقد الرؤية الشاملة للموضوع بحيث ندرك عند التحليل النهائي أن الحركة الوطنية كحركة من أجل تصفية الإستعمار، تناوبت و تعاونت ثم تكاملت على انجازها جميع التشكيلات السياسية التي ناضلت في إطارها. و بتعبير آخر يفيد نفس المعنى، أن النشاط الوطني و الإصلاحي لم يكن عبارة عن دوائر مستقلة بذاتها و مكتفية بنفسها، لا بل، تداخلت عند الرصيد النهائي الذي كشف نصيب كل التشكيلات و التنظيمات الجزائرية في ملء شروط و مستحقات وجود كيان وطني لأمة جزائرية حديثة، ناهيك أن مسار الحركة الوطنية، شهد محطات تاريخية عبّرت عن تطلع الجزائريين إلى الوحدة الوطنية، كأفضل صيغة إلى اختصار طريق الإنعتاق و الحرية . نذكر في هذا الصدد، المؤتمر الإسلامي عام 1936، البيان الجزائري 1943، الإتحاد الجزائري من أجل احترام الحرية 1951. كما أن ديناميكية الحركة سمحت بالانتقال من تشكيلة إلى أخرى و من موقف إلى آخر.

نتناول في هذه المطبوعة التشكيلات السياسية التي فرضت نفسها في الحركة الوطنية الجزائرية و عبّرت عنها في صناعة تاريخها السياسي و منها استمدت فصول تاريخها المكتوب. و التشكيلات هي: حركة الشبان الجزائريين التي لم تكن تنظيما سياسيا، وإنما عناصر من المثقفين و المتعلمين الذين سعوا إلى تعديل وضعية الأهالي المسلمين من خلال بيان المطالب. التنظيم الثاني، هو نجم شمال أفريقيا، الذي كان عبارة عن جمعية خيرية للدفاع عن عمال شمال أفريقيا في فرنسا ، ثم نتابع مسار تجربته السياسية إلى أن أصبح حزب الشعب الجزائري عام 1937، و حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946. التنظيم الثالث، هو فدرالية المنتخبين المسلمين التي تشكلت من مندوبين و مستشارين و نواب في المجالس المحلية و المركزية و حتى في المتروبول . التنظيم الرابع، هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تعاملت معها الإدارة الاستعمارية كحزب سياسي. التنظيم الخامس، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كامتداد تاريخي للبيان الجزائري 1943، و أحبابه 1944. كما لا يفوتنا الإشارة إلى بعض التنظيمات و الشخصيات الأخرى التي سجّلت أثرا لها في حياة الجزائريين مثل الحزب الشيوعي و نظم الطرقية، و تنظيمات ظهرت و توارت و لم تعمر طويلا.

نفرد لكل تشكيلة من هذه التشكيلات محورا خاصا نعرض فيه بالدرس و النص و المقالة إلى التعريف بها و بمسارها و مصيرها السياسي. و عليه، فالقسم الأول من هذه المذكرة نتناول فيه دروس حول التشكيلات الوطنية في نضالها و كفاحها السياسي. و الدرس يتطلب عرض موضوعي للتشكيلة كما جاءت في تاريخها الخاص و في سياق الجهد العام للحركة الوطنية الجزائرية، أي التركيز على

مساهمتها النوعية و المختلفة بالضرورة في بلورة الوعي الوطني نحو الإستقلال و الإصلاح و السيادة. كما نفرد في الدروس، مبحثا خاصا لزعيم كل تشكيلة نبرز فيه أهم ملامح شخصيته الوطنية. و في القسم الثاني، نأتي على عرض نص من نصوصها و نتعرض له بالتحليل و قراءته في سياقه التاريخي و في حدود ما تسمح به مفرداته كما وردت في خطابه. في قسم المقالات، نتعرض لكل تشكيلة سياسية بمقال يجمع اللحظة الراهنة و لحظة فعل الحركة، أي الجمع بين رأي الكاتب و الباحث و تاريخ الحركة الوطنية. فدراسة قضايا تاريخ الحركة الوطنية، مثل سائر الموضوعات التاريخية الأخرى تحتاج دائما إلى إعادة قراءة و تناول جديد. و نختم المطبوعة بنقاط منهجية في قراءة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تساعدنا على رفع الغموض و الالتباس و الأحكام المسبقة و الأفكار الجاهزة عن الحركة الوطنية خلال النصف الأول من القرن العشرين. فالغرض من دراسة التاريخ هو دائما تصفيته من الأساطير و الأوهام التي علقت به، فضلا عن تصفيته من الإستعمار في حالة الجزائر المستعمرة.

## الحركة الوطنية والاستعمار

الحركة الوطنية الجزائرية، مثلها مثل سائر الحركات الوطنية في العالم الحديث والمعاصر، سعت إلى الحرية والإستقلال. فقد استوعبت، من خلال كفاحها الوطني، بهذا القدر أو ذاك، جملة من المفاهيم و الأفكار المؤسسة لوعي سياسي جديد. فالحركة الوطنية الجزائرية، من الناحية التاريخية، تتواصل مع الفكر السياسي الحديث الرامي إلى تعديل المسار الفاسد للدولة الفرنسية، و الاستعمار الأوروبي بشكل عام، بمحاولة تُنهيها عن الحكم بأساليب الظلم والحيث وال جور.

كان الاستعمار الأوروبي لشعوب و مجتمعات الأطراف، أعلى مراحل الاستغلال للنظام الرأسمالي المتطور، و قد تصدت له الحركات الوطنية بِحُمْلِهِ على العودة إلى مبادئ الثورة المدنية الحديثة و شعاراتها المعبرة عن ميلاد عصر الحرية و الديمقراطية و نظام حكم المؤسسات و المواطنين. و من هنا التلازم الذي نَظَّم العلاقة بين الاستعمار و الحركات الوطنية. فمن رحم هذا الصراع و رَحَاه ظهرت نزعة الشعوب المستَضْعَفَة و المُحتلة إلى التَّحرر و الإستقلال. فقد لقي الفعل الاستعماري رد فعل الحركات الوطنية، استطاعت في نهاية المطاف أن تنتزع استقلالها التاريخي بمعنى بلورة و بناء مقوّمات الذات ، و استقلالها السياسي بالمعنى الذي يشير إلى التطلع إلى إرساء نظام حكم يليق بالسُّكَّان الأهالي، و الإنتقال بهم إلى مصاف المواطنة المتماشي مع الدولة الحديثة.

الاستعمار ظاهرة عالمية، استتبع بالتالي أن الحركات الوطنية التي حاربتة و قاومتة أخذت بدورها البعد العالمي، فتح على إثره المجال للصراعات الدولية و الحروب العالمية. النزعة الوطنية Nationalisme، تشير إلى البحث عن الوطن القومي المراد تحريره و ترقيته. و الوطن القومي يشير بدوره إلى الأرض و إلى الأمة . و كلها مصطلحات تغذت من كفاح و نضال الحركات الوطنية التي عملت على ملئها بالمعاني و الدلالات الحديثة. كما أن مفهوم الوطنية في المرجعية العربية صار يتسع في العصر الاستعماري، إلى مقوّمات الوطن و الأمة و تراثهما و كل خصائص المجتمعات الأهلية و سكانها التي لا تكف عن التَّمَيِّز و التَّبَاين على المستعمر. و في هذا الجانب، لعبت الحركات الإصلاحية رديف و رافد الحركات الوطنية الدور البالغ في استخلاص الإستقلال التاريخي للشعوب المسلمة.

توكّأت الحركات الإصلاحية ، في نشاطها السلمي المسالم ، على مقوّمات الدين، اللغة و التاريخ كأفضل سبيل إلى استعادة الذات و الهوية و بناء الكيان المستقل. و هذه الحقيقة، صارت بينة و

واضحة للعيان، في سياق الوضع الاستعماري المؤثر على الطرفين معًا مستعمر و مستعمر، و في هذا الصدد يرى الباحث الأنثروبولوجي ارنست جيلنر *Ernest Gellner* : "الحقيقة أنه يصعب التمييز بين الحركات الإصلاحية و الحركات الوطنية الحديثة. فالإسلام، كان دائما ينطوي على هذا البعد الخاص، القابل للبحث عن الجديد و إصلاح العقيدة". *Nations et nationalismes, 1989, p.66*. و الواقع أن أصل الحراك قاداته النخبة الوطنية و النخبة الإصلاحية على حد سواء، و لم تكن دائرة كل حركة مغلقة في وجه الآخر. ففي الجزائر، على سبيل المثال، قاد المثقفون و المناضلون و الفاعلون السياسيون و الاجتماعيون الفعل الوطني و الإصلاحي على اختلاف توجهاتهم و مشاربهم الثقافية و السياسية، من الاندماجي إلى الثوري الراديكالي، و من الإصلاحي إلى الاستقلالي، و من الديني إلى الشيوعي، كلهم كانوا يحيلون، لدعم استحقاقهم الكيان السياسي المستقل، إلى الحضارة الإسلامية و مجدها الغابر، كحجة على وعيمهم الحضاري المتحفّز، في العصر الاستعماري، إلى إعادة بناء كيان عربي و إسلامي جديد.

عموما، إذا كانت المفاهيم و الكلمات تستمد معانيها من التجارب و الوقائع، فإن الوطنية أيضا من هذا القبيل الذي امتلأت معانيها من التاريخ، خاصة التاريخ الحديث و المعاصر، سواء في العالم العربي أو العالم الغربي، الذي شهد ثورات في سبيل تحرير شعوبها من ريقنة الاستعمار و الأنظمة الطاغية العميلة. و لعلّ، ما يمكن أن يستخلص من تجربة حركات التحرر، خاصة لحظة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هو شمول حقيقة الوطنية إلى كل الوطن و الشعب و الرغبة في الإستقلال، و التطلع إلى بناء كيان الدولة القومية أو الوطنية. يرى المفكر الإنجليزي اريك هوبزباوم، " أن الأمة تاريخيا، تعود إلى العهد الحديث، أي في لحظة صراع الحركات الوطنية ضد الاستعمار. فالأمة كيان اجتماعي يشير إلى وجود إقليم حديث يعرف بالدولة / الأمة، و لا معنى لأي حديث عن الأمة في ظل غياب الصلة بين الأمة و التاريخ الحديث". *Eric Hobsbawm, Nations et nationalismes depuis 1780, 1990, p.13, 14.*

و توكيدا لما سبق، يمكن أن نقدّم الشاهد التاريخي على مسألة عمل الحركات الوطنية على ابراز الملامح الوطنية لمجتمعات و شعوبها كأول تمهيد لاستحقاق الإنعتاق و السيادة. فالفرنسيين الذي جاءوا إلى الجزائر في إطار التحقيق و المعاينة أو للإقامة أو حتى للسياحة، تواضعوا كلهم على اعتبار السكان الجزائريين يمثلون كيانا مستقلا من الناحية الاجتماعية و النفسية و الثقافية عن المعمرين. و لعلّ الذي ساعد أكثر على ذلك هو نظام الحكم الفرنسي الذي تبني سياسة أهلية تخاطب المسلمين الجزائريين بمجموعة من التشريعات و التدابير عرفت بمدونة الأهالي، تبقيهم ضمن نظام الشريعة الإسلامية فضلا على خضوعهم إلى جملة من الإجراءات الاستثنائية ذات الطابع العقابي الزجري.

امتلكت الحركة الوطنية الجزائرية الوعي السياسي الذي هَدَّاهَا إلى الإستقلال . و لعلّ الاعتبار الحاسم في هذا الوعي، الإجماع الضمني للتشكيلات السياسية و التنظيمات الأهلية على رفض الظلم و الإجحاف و الجور. فقد تنوعت وسائل الرفض و طرق تقديم المطالب و صياغتها، كما تنوعت البرامج و الدعوات، لكنها صببت كلها في تحصيل الوعي بالتححرر و الإستقلال الذاتي، أي البحث عن الكيان الجزائري الخاص.

و هكذا، فإن الوطنية في الجزائر ارتبطت بالتاريخ الحديث، و منه على وجه الخصوص بالتاريخ الفرنسي و الثقافة الفرنسية، فقد انصهرت النزعة الوطنية في إرهابات الأولى بالتجربة اليسارية الفرنسية في بعدها المعادي للاستغلال و الظلم الإجتماعي و السياسي، و كذلك في بعدها الأممي و الإنساني الداعي إلى تعميم قيم و مبادئ و جماليات و أفكار الحداثة في سائر العالم. فالوعي السياسي للنخبة الوطنية الجزائرية تبلور من خلال تعاملها مع المجال الفرنسي و منه استقل بتمايزه المتطلع دائما إلى البحث عن الكيان الوطني الذي تزدهر فيه شخصية الجزائريين. و علاوة على النزعة الوطنية في مدلولها الشعبوي الثوري و الاستقلالي هناك رافد آخر، يؤازر بشكل عضوي الحركة الوطنية في مدلولها العام، و هي الحركة الإصلاحية التي بررت وجودها بالدعوة إلى الوطن الجزائري باللغة العربية و الدين الإسلامي. فقد ارتقت الحركة الإصلاحية الجزائرية بهذه الدعوة إلى الخطاب الوطني يتجاوز الوضع الطرقي و النزعة الإندماجية الإنصهارية في الكيان الفرنسي الخالص.

كانت الحركة الوطنية الجزائرية، في إرهاباتها الأولى لما بعد الحرب الكبرى، تعني من جملة ما تعني الاهتمام بالمسألة الوطنية، التي تحيل إلى وجود أمة جزائرية تتطلع إلى معاملة لائقة بها، مثل سائر الأمم و الدول الحديثة، كما كانت المسألة الوطنية تحيل أيضا إلى رفض و مقاومة الاستعمار القائم في الجزائر. و عليه، فمدار المسألة الوطنية هو توضيح خصائص و ملامح المجتمع الجزائري بتوكيد حقائقه كشعب و وطن مستقل و أمة تتطلع إلى بناء دولة.

فقد كانت النخبة الجزائرية في بواكيرها الأولى، ترنو إلى إدراج الجزائر، ضمن المدى التاريخي الطويل الذي يحقق لها هويتها كأمة، الشرط الأساس الذي تشيد عليه دولة حديثة ذات مؤسسات عمومية، تحظى بشرعية دولية. فالنخبة الجزائرية، سواء التي تعلمت و تخرجت من المدارس الفرنسية أو التي تعلمت و تخرجت من المدارس العربية، و حتى تلك التي توسلت الخطاب الديني، مثل الحركة الإصلاحية، أصرت على استعادة هوية الإقليم الجزائري بخصائصه في سياق حديث يساعد على تشكيل الدول و الأمم. فالحركة الوطنية الجزائرية، مثلها مثل الحركات الوطنية الأخرى، تسعى إلى

تحرير الشعب، عبر نشاطها السياسي و الاجتماعي من اجل إرساء السيادة و الشرعية و التمثيل النيابي و إدارة الشأن العام و تحسين الوضع المادي و المعنوي للجزائريين. و هكذا، فقوَام الحركة الوطنية الجزائرية هو تحرير الوطن من الهيمنة الاستعمارية التي تعيق تطور مؤسساته التقليدية إلى مؤسسات الدولة الحديثة.

و صفوة القول، أن الحركة الوطنية الجزائرية، كما نعرض لها في هذه المطبوعة، هي النفي التاريخي للاستعمار الفرنسي، مثلما كانت عليه سائر حركات التحرر في ربوع العالم المقهور كله. فإذا كانت النزعة الاستعمارية قد سعت إلى اختزال العالم إلى مركز و أطراف، فإنها أدت أيضا إلى نزعة عالمية لمواجهة الاستعمار نفسه، أي عالمية المقاومة و الكفاح كأفضل سبيل إلى استحقاق الكيان الشرعي المستقل.



## المحور الأول - الشبان الجزائريون

- ملامح من التجربة السياسية للشبان الجزائريين
- الشبان الجزائريون والتجنيد الإجباري
- الشبان الجزائريون والمسألة الأهلية
- الأمير خالد.. الشبّاب الوطني
- الوثيقة - التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري

## الشبان الجزائريون

### الدرس الأول

#### ملاح من التجربة السياسية للشبان الجزائريين

الشبان الجزائريون هم النخبة التي تخرجت من المدارس الفرنسية العامة، وصارت تتطلع إلى أن تكون لها مكانة في هيئات و مؤسسات الدولة. فالغالب في ثقافتها ثقافة الدولة و السياسة، الحريات العامة و نظام الحكم. فقد توسلت مفاهيم و اعتمدها من أجل الدفاع عن الأهالي الجزائريين والسعي إلى تحسين وضعيتهم المادية و المعنوية. و تاريخيا، يمكن تحديد ظهور الشبان عند اللحظة التي بلوروا فيها موقفا عاما حول مرسوم التجنيد الإجباري الذي صدر في 3 فيفري عام 1912، في سياق نذر حرب كبرى سوف تنشب بين كبار الدول الأوروبية. فقد كانت لهم آراء و عبروا عنها في عرائض و مقالات ظهرت في صحف ذلك الوقت، أوضحوا فيها قيمة و أهمية فرصة المشاركة في الجيش و الانخراط في المؤسسة العسكرية على مستقبل الإنسان الجزائري و مجتمعه. وهذه بعض ملاح من تجربتهم التاريخية :

- خاض الشبان الجزائريون تجربة تاريخية من أجل النهوض بالأهالي الجزائريين، في سياق وضعية استعمارية، صارت واضحة، عندما انتقل الاحتلال من سيرورة الاستعمار [التعمير]، كما كان يفهم في القرن التاسع عشر، إلى مرحلة سادت فيه النزعة الاستعمارية، بمعنى الاستغلال و الظلم و التفرقة الإجتماعية الفادحة. وجدوا ضالهم في خطاب يساري يساعدهم على التنديد بالاستعمار، المعادي لهضة الشعوب و المجتمعات غير الأوروبية. فقد كان لامتلاك الشبان للثقافة الفرنسية و الشعور بالوضع الجزائري حافزا مهما على نشر الوعي بالمسألة الجزائرية لدى الأهالي كما لدى الفرنسيين، ساعدهم على كسب فئات تتبنى موقفهم، خاصة منه المتعلق بالحق في المواطنة مع ضرورة الاحتفاظ بنظام الإسلام للأحوال الشخصية.
- تأثر الشبان بما كان يجري في "باريس"، باعتبارها مدينة الأنوار و مصدر الفكر الإنساني، حيث يرد إليها الكتّاب و المثقفون و العلماء، خاصة منهم العرب و المسلمين، يستلهمون منها طرق البحث عن أفضل السبل إلى تقدم الشعوب و الأمم المستضعفة و المستعمرة. فقد كانت باريس فضاء لبداية ظهور الفكر الإصلاحي، و النزعة القومية العربية، فضلا على النزعة الوطنية الجزائرية، خاصة أولئك الذين شاركوا في الحرب الكبرى.

● الشبان تيار حدائي، خطابهم السياسي واضح، تستأنس به الإدارة الفرنسية عندما تريد أن تجري إصلاحات اجتماعية حيال الأهالي. كما أن رأيهم في المسألة الدينية قائم على أن الإسلام دين مدنية و حضارة إنسانية، كتبوا كثيرا عن حضارة العرب في عهدها المجيد، و أعادوا التنويه بها و استندوا إلى عصرها لكي يثبتوا أن العرب و المسلمين مروا على الحضارة ، و من ثم لا يستعصى عليهم أن يتروضوا و يتمدنوا في سياق الحضارة الإنسانية المعاصرة. و في هذا المجال، كان الصادق دندن، يصدر جريدة "الإسلام"، التي كتب فيها الشبان على تباين فكرهم، عبّرت على مدنية الإسلام و تماشيه مع قيم العصر و إمكانية تعايش الفرنسيين و المسلمين في أرض الجزائر في إطار من التعاون، و التعايش المشترك. و ساهمت كتابات الأمير خالد، ابن التهامي، الصادق دندن، أمحمد بن رحّال، عبد السلام طالب، ابن حبيلس ... في الحد من الرؤية التهجينية و الإستشراقية للعرب و المسلمين، و من السياسة الدونية للإدارة حيال الأهالي.

● يغلب على الشبان الجزائريين أنهم ينحدرون من عائلات مرموقة ذات جاه و اعتبار، و أنهم يسكنون المدن أو البلدات القريبة منها، تأصلت فيهم الحياة المدنية و تقاليدها و نمط عيشها و حازوا على قدر من التعليم الفرنسي العام. تذكر على سبيل المثال لا الحصر، في مدينة الجزائر: عائلات طاهر علي الشريف، بن رضوان، أمين سگّة، الذين ينحدرون من الأندلس. كما نجد عائلات عريقة في تعاملها مع الإدارة الفرنسية و مؤسساتها، مثل عائلة بوضربة، حمدان، بوركايب، بن مرابط، شكیکن. و عائلات اكتسبت مكانتها و شهرتها من احتراف الصناعة و التجارة و الحرف و النشاط الزراعي و الفلاحي و كبار ملاك الأراضي ، مثل تامزالي، ابن سماية، طيار، ابن التهامي طبيب. قايد حمّود مهندس، عبد السلام طالب مثقف و أستاذ، تمزالي صالح صناعي.

● لم يكن الشبان الجزائريون يمثلون حزبا بالمعنى المتعارف عليه، بل كل ما سعوا إليه هو تأسيس الصحف و إنشاء الجمعيات الاجتماعية أو ذات طابع فكري و ثقافي ، مثل جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا عام 1919 و النوادي (نادي صالح باي في قسنطينة عام 1907 من قبل ابن الموهوب، باش تارزي، محمد بن باديس، وكذلك الصحف، مثل الراشدي في جيجل عام 1911. الإسلام في عنابة ثم في الجزائر، الحق في وهران. عرف عن الشبان مبادراتهم إلى إرسال العرائض و المطالب إلى الهيئات الفرنسية في باريس ( عريضة الرد على مرسوم التجنيد الإجباري عام 1912). فهُم يمثلون حركة محافظة على المؤسسات القائمة

تسعى إلى إدراج الجزائريين فيها بالقدر الذي تساعدهم على ترقيةهم المادية و المعنوية. لهم تصور واضح للدولة و الشعب و السيادة و المفاهيم الحديثة التي تربطهم بالنظام السياسي و القانوني القائم.

- لهم خطاب يمجّد و يهيب بالإنجازات الفرنسية في الجزائر، كما يلح على رفع الفروقات و المفارقات التي تميز بين الجزائريين المسلمين و الفرنسيين، أي نقد الاستعمار . لا يقيمون الاعتبار للتمييز الديني أو العرقي بين سكان الجزائر. كان ولاؤهم إلى الدولة الفرنسية بسبب غياب أمة جزائرية واضحة الملامح في تعريفاتها الحديثة. و قد جاء تمجيدهم للإدارة الفرنسية كونهم ممثلين للأهالي المسلمين في مؤسسات و هيئات السلطة . كما أن مشاركة الآلاف من الجزائريين في الحرب الكبرى رسّخ تقليد إداري و احترام أخلاقي حيال السلطة التي يجب أن تسعى إلى تقديم ما يساعد على تحسين ظروف و شروط حياة الأهالي.

## الدرس الثاني الشبان الجزائريون و التجنيد الإجباري

اقترن ظهور حركة الشبان الجزائريين بصدور مرسوم التجنيد الإجباري 3، Conscription فيفري 1912 [Décret relatif au recrutement des indigènes]. فقد سارعوا، ضمن لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، إلى التعليق عليه وإبداء الرأي حوله في الصحف التي كانوا يصدرونها في ذلك الوقت، خاصة الراشدي (جيجل) و الإسلام (عنابة/ الجزائر). كان موضوع التوظيف و الخدمة العمومية من الموضوعات الأثيرة لدى الشبان بحكم تكوينهم العلمي و حياتهم على شهادات التخرج من مؤسسات التعليم العام. و عندما فرضت السلطة الفرنسية الخدمة الإجبارية على الأهالي المسلمين، وجدوها فرصة لكي يؤكدوا رغبتهم في الإنخراط في المؤسسات العمومية ، خاصة منها المؤسسة العسكرية، و صاغوا على أثر ذلك بيانهم المعروف " التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون مقابل التجنيد الإجباري " [ انظر نص البيان مع تحليله ] الذي عدّ لدى المؤرخين بمثابة بيان نشأة حركة الجزائر الفتاة.

نظر الشبان إلى المرسوم " نظرة ايجابية" ، على عكس العوام و شيوخ الطرق و الزوايا و أعيانهم ، بل حتى غلاة المعمرين. فقد تواصل الشبان مع قضاياهم المدنية و السياسية و استخلصوا من هذا المرسوم الجوانب التالية:

✓ مرسوم التجنيد الإجباري، كما يرى الشبان، أجبر السلطات العمومية على التقدم إلى الأهالي المسلمين من أجل الإنخراط في الجيش الفرنسي على أساس الاستدعاء، وهو أسلوب وأجراء خاص بالمواطنين وليس الرعايا أو المرتزقة أو التجنيد الطوعي كما هو سائد من قبل. فقد عانت الدولة الفرنسية من حالة نقص متزايد في الحالة الديموغرافية، كما أن أجواء التوجه إلى حرب مع ألمانية صارت وشيكة، فضلا على التوسع المتزايد لمستعمرات فرنسا، خاصة بعد احتلال المغرب، أفضى إلى ضرورة تعزيز أمنها وتأمين مكائنها الدولية. وهذا كله يعد حافزا، بالنسبة للشبان للاستغلال التجنيد الإجباري لصالح المسلمين الجزائريين.

✓ ولأن الأمر يتعلق بالتجنيد الإجباري، تحفّظ الشبان على بعض الجوانب غير المنصفة، بل المحجفة في حق المجندين الجزائريين، مثل السنّ والحق في الانتماء إلى الوطن- الأم، وواجب الاضطلاع بمهمة قومية، وإلغاء نظام العلاوة. فالتمييز بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين في موضوع الخدمة العسكرية يتعارض مع الحق في المواطنة، ويظهر حالة استعمارية مكشوفة لا تحتمل، بل هي زيادة في الأعباء كما جاء في بيان الشبان. ووجه الوضع الإستعماري هنا، أن الإدارة الفرنسية أقرت التجنيد الإجباري على الأهالي معترفة بأهليتهم وروحهم القتالية و قدرتهم على الدفاع عن العّلم والبسالة في الاستشهاد، لكن من ناحية أخرى تتوجس خيفة من أن تمنح لهم نظير كل هذا عندما يتعلق بالحقوق والحريات مخافة الإخلال بالاستقرار والأمن.

✓ ربط أداء الخدمة العسكرية بكافة القضايا التي تهم المسلم الجزائري المعروفة بمدونة الأهالي التي تظم جملة من التدابير تبعد الأهالي عن دائرة الحق العام وتحشرهم في نطاق مدونة من الإجراءات الاستثنائية القمعية. وقد أوضحوا ذلك صراحة: "إلغاء نظام التعسف. تمثيل حقيقي و كامل في المجالس الجزائرية وفي المتربول. التوزيع المنصف لموارد الميزانية على جميع العناصر السكانية في الجزائر".

✓ ما يجدر ذكره في هذا الصدد أن غلاة المعمرين وقفوا ضد مرسوم تجنيد المسلمين على أساس أنه يوفر لهم إمكانية ارتياد مناصب عمل و حقوق سياسية و اجتماعية جديدة تراحمهم و تضيّق دائرة مصالحهم و امتيازاتهم. و هذا ما كانت يدركه النظام و يعرف عواقبه و جعله يتحفظ في مسألة الحقوق والحريات في مقابل أداء الخدمة العسكرية. فقد حرصت السلطة على عدم المجازفة بسيادتها في الجزائر، و التحفظ على وصول الأهالي إلى مناصب التسيير و إدارة الشأن العام الا في حدود لا تخل بالسيادة. كما أن الشبان، من جانبهم، حرصوا شديد

الحرص على عدم التفريط بالواجبات الدينية للمجندين المسلمين في الثكنات العسكرية و في جهات القتال.

## الشبان الجزائريون والمسألة الأهلية

## الدرس الثالث

يعزى للشبان فضل توضيح وضعية الأهالي في صلتها بالاستعمار ، عندما صاغوا إشكاليتهما و حدودها بالمسألة الأهلية. فهي قضية سياسية و اجتماعية يتحدد بموجها المركز القانوني للمسلمين الجزائريين. فقد كان لإمامهم بالثقافة الفرنسية إمكان إعادة النظر في الفرد الجزائري ، على سبيل تجاوز وضعيته إلى وضع المواطن العادي في دولة القانون. و المسألة الأهلية ، كما طرحها وتواصل معها الشبان، أخذت المجالات التالية:

✓ رفضهم الدائم لما صار يعرف بمدونة الأهالي التي تستبعدهم من دائرة المواطنة الفرنسية و تخضعهم دائما إلى جملة من التدابير و الإجراءات ذات طابع قمعي و تعزيري. فقد وقفوا على هذا الأمر و اعتبروه حالة استثنائية لا تقر بها مؤسسة الدولة الحديثة، وكان دائما على رأس مطالبهم : إلغاء التدابير الاستثنائية ، التي تضمنتها مدونة الأهالي، و العمل بنظام الحق العام. فأصل الخطر الذي يكشف الوجه الإستعماري للإدارة الفرنسية و المناقض لحضارتها الحديثة هو التمييز في مخاطبة السكان الجزائريين على أساس من الدين و العرق و اللغة.

✓ انطوت المسألة الأهلية على صيغة : الحق في المواطنة مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي. و ضمن هذا النطاق طرحوا مسألة التجنيس، و اعتبروا أنه، مبدئيا ، ليس هناك تناقض في المطلق بين الحق في المواطنة و البقاء على الدين الإسلامي. و أن نظام الأحوال الشخصية الذي يحكم المسلم لا يتعارض مع القانون المدني الفرنسي الذي يجب أن يستدعى للمناقشة و المراجعة في الحالة الجزائرية، حيث يجب مراعاة بعض الخصوصيات.

✓ الجانب الآخر الذي عبّر على المسألة الأهلية ، قضية فصل الدين عن الدولة. فقد غلب على الشبان الجزائريين ثقافة الدولة و التعلق بروح قوانينها الضابطة لمؤسساتها، فطرحوا موضوع الفصل بين الدين و الدولة بناءً على ما جاء في قانون ديسمبر 1905، الرامي إلى فصل الدولة عن الكنائس. فأدرجوا الإسلام أيضا في هذه القضية ، وأعربوا عن رأيهم بضرورة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية، لأن الأوقاف و دور العبادات و الممتلكات من عقارات و منقولات و نظام تسييرها من شأن المسلمين التي تحددها شريعتهم.

✓ رابع العناصر التي عبّر بها الشبان الجزائريون عن المسألة الأهلية هي إشكالية الإسلام و المدنية الحديثة، والتي كانت تطرح في فرنسا بمسألة الشرق والغرب، وفي المشرق العربي بالإسلام و الغرب. فقد كان للشبان الباع الطويل و الجهد المتميز في توضيح هذا الموضوع بالمصطلح الذي يفهمه المستعمر. استشهدوا في كتاباتهم بالحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي و أعادوا لها الاعتبار و القيمة التاريخية للدور الذي لعبته في توصيل أسباب التمدن و التحضر إلى النهضة الأوروبية الحديثة.

## الدرس الرابع الأمير خالد .. الشبان الوطني

ولد الأمير خالد بن الهاشمي بدمشق في يوم 20 فيفري 1892. غادرت عائلة دمشق إلى مدينة الجزائر عام 1892. أرسله والده مع أخيه إلى باريس ليواصل تعليمه العام في ثانوية Lycée الويس لوگران Louis Le Grand. ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة العسكرية سانت سير Saint Cyr، بعد ما اجتاز مسابقة الدخول إليها يوم 7 نوفمبر 1893. لم يلبث أن قدّم استقالته مطلع عام 1895. و بعد عام، عاد مرّة أخرى إلى إتمام تكوينه بنفس المدرسة، و تخرج منها برتبة ضابط أهلي، بعد ما رفض الجنسية الفرنسية. ألتحق عام 1907 بالفيلق الذاهب إلى المغرب، و بعد عام رقيّ إلى رتبة نقيب، و هي أعلى رتبة يمكن أن يحصل عليها إنسان أهلي. و على إثر الأحداث التي شهدها المغرب بداية عام 1910، قدّم استقالته في شهر أفريل.

استفاد الأمير خالد من عطلة استثنائية، بداية من 15 جوان لمدة ثلاث سنوات. وشّح صدره ببنيشان فارس الليفي الشرفي اعترافا بخدماته العسكرية. باشر النشاط السياسي فور اتصاله ببعض الشبان. بعد اندلاع الحرب الكبرى، انخرط في الجيش، و عين في الجبهة المغربية، و مكث بها 16 شهراً، بعد ما أصيب بالسل الرئوي ، و أسعف توّا على الجزائر. عاد الأمير خالد إلى النشاط السياسي بعد ما تماثل إلى الشفاء، و انخرط مع الشبان و مع الشيوعيين، إلى أن نفي إلى سورية عام 1923. عاد إلى فرنسا، على اثر فوز اليسار في الانتخابات التشريعية التي سمحت له بالوصول إلى الحكم. في هذا الجو السياسي الجديد تقدم الأمير خالد إلى انتخابات البلدية في الجزائر على القائمة الشيوعية، لكنه لم يفز بسبب تلاعبات الإدارة. غادر الجزائر، بصورة نهائية عام 1926 إلى أن وافته المنية بدمشق عام 1936.

أنفتح وعي الأمير خالد منذ شبابه على حقيقة الوطن . فقد أفادت التقارير التي كانت ترصد حركاته وتصريحاته، أنه غير مستقر على حاله و حال الجزائريين، فهناك مسافة بين ما تعلّمه في المدارس الفرنسية وبين ما هو عليه وضع الأهالي. فقد كان دائما يتحفّز إلى نشاط ما يعطي معنى لحياته و حياة الوطن. و الشاب خالد وقف على الوضعين معاً، الوضع الأوروبي عندما ارتدى الزي العسكري الفرنسي و التحاقه بالعمل النظامي في الجزائر (بلدة المدية)، و في المغرب الأقصى، و الوضع الذي كان عليه الأهالي.

مثّلت تجربة الأمير خالد حالة فريدة، و يعود له الفضل في تدشينها، عندما انخرط مناضلا حراً في الجزائر و في بلاد الهجرة، ينافح عن أهالي المسلمين في سياق دولي يتجه نحو الحرب الكبرى . فقد مثّلت تجربة الأمير خالد حالة رائدة في الوطنية الجزائرية التي جمع فيها الانتماء إلى العائلة ذات الاسم و العراقة التي ترفل في خيال الجزائريين، بالحظوة و الصيت الكبير. و بالرغم من ذلك، أو بفضل ذلك، وجد نفسه قريبا من الأوساط العمالية و الفئة المستضعفة في باريس و الجزائر، يناضل في صفوفها و بصوغ من وحيها برنامجها السياسي و الإجتماعي. فقد كان اليسار الفرنسي هو التيار و الوسط الذي مكّن الأمير خالد من الانفتاح على المسحوقين و المستغلين و المتخلفين.

شخصية الأمير خالد التي جمعت بين الثقافة العربية و الثقافة الفرنسية، مكنته من الوعي بحقائق تحتاج إلى إعادة نظر في وضعية السياسة الفرنسية حيال الأهالي الجزائريين، لأن مدلولات و معاني الكلمات مثل الحرية و العدالة و المساواة لا توجد الا في فرنسا و مع المواطنين الفرنسيين، و تكاد تنعدم عند الأهالي في الجزائر. و هذا الوضع المفارق و المتنافر هو الذي يجب ردمه. فالمنطق، كما يدرك جيدا الأمير خالد، المرشح لأن يكون رجل دولة، أن الدولة القومية قائمة على وحدة الشعب في بوتقة و وعاء سياسي قانوني يحدد السكان على أساس من المواطنة، و ليس لاعتبارات أخرى منافية لروح و معنى الحداثة.

إن قراءة تاريخية في أفكار و آراء و مواقف الأمير خالد، تُوقِّفنا على تبنيه لسياسة مناهضة للاستعمار و مجارية في ذات الوقت للدولة في تعبيرها الحديث، و قد أبدى توجهها واضحا للتقارب الفرنسي الجزائري و علّق عليه أملا كبيرا للخروج من المأزق التاريخي الذي وجد فيه الإستعمار الفرنسي في الجزائر. ففي ظل غياب سياسة فرنسية واضحة و جادة إزاء المسلمين الجزائريين، قدّر الأمير خالد ضرورة رفض الجنسية الفرنسية كأفضل أسلوب لبلورة معارضة واضحة تصوغ برنامجها من وحي اهتماماتها و أوضاعها الحقيقية. و من ثم استحقاق تمثيلها في الهيئات البلدية و في البرلمان. فقد دخل



الأمير خالد العمل السياسي برصيد من الفكر الحديث و من المكانة و الجاه العائلي الذي كان يحظى به سواء جهة الإدارة أو لدى الأهالي، و تمكن من استثمارهما في صالح المسلمين و ليس بالضرورة ضد مؤسسات الدولة الفرنسية.

تابع الأمير خالد تداعيات الحرب الكبرى و تعاطى معها بما يحزر المجتمع الجزائري من أغلال الاستعمار. فقد رافق عن كذب مؤتمر السلام في باريس، عام 1919 و قدّم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، استعرض فيها حالة مستعمرة الجزائر، و أن الجزائريين جديرون هم أيضا بحق تقرير المصير و التحرر، " لقد جنناكم باسم مواطنينا، معربين عن مشاعرنا النبيلة لسيادتكم كرئيس أمريكا الحرة، لنطالبكم بإرسال نواب نختارهم من أجل تقرير مصيرنا تحت إشراف عصبة الأمم". فقد صار الأمير خالد شخصية محورية يتحرك على عدّة أصعدة و بالقدر الذي يخدم القضية الأهلية، حتى عندما أبعد من الجزائر، لم يكف عن متابعة الشأن الجزائري، و سارع إلى إرسال خطاب بمجموعة من المطالب إلى السيد رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد هوريو، على اثر فوز اليسار في الإنتخابات التشريعية ، ماي 1924، يطالبه فيها بحق الأهالي في العضوية البرلمانية، المساواة في المعاملة مع المواطنين الفرنسيين في ما يتعلق بالخدمة العسكرية، و الحق في ارتياد الوظائف المدنية و العسكرية، حرية التعليم، العدالة في تطبيق القوانين الإجتماعي، حرية التنقل. ذلك هو البرنامج الذي سعى إلى تطبيقه و لم يجد عنه إلى أبعد مرة أخرى عام 1926.

## الوثيقة - التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد

### العسكري

إن الظروف التي صدر فيها مرسوم 3فيفري 1912، المتعلقة بالتجنيد العسكري للأهالي الجزائريين، أثارت ردودا واسعة في الجزائر، وقد تستمر، إذا لم يوضع لها حدا بتهدئة الخواطر. وإزاء هذه الأوضاع، فكرت مجموعة من الأعيان الممثلين عن الغالبية العظمى من الأهالي في الذهاب إلى حكومة المتروبول لعرض تطلعات وأمانى المسلمين وشرح أن هذا العبء الجديد "الخدمة العسكرية"، الذي جاء ليُضاف إلى الأعباء الأخرى، يجب أن يقابله شرط تحسين مصير الأهالي.

إن هؤلاء الممثلين للأهالي على قناعة تامة، . وهذا ما سبق وأن قدّموه في عرائض وتقارير في المقاطعات الثلاث.. بأن على أبناء فرنسا أن يتجاوبوا مع المسلمين ويصرحوا بأن الأهالي على أتم الاستعداد للقيام بجميع المهام والواجبات الوطنية حيال الدولة الأم. وعليه فإنهم يحرصون على:

- أ / تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين على غرار بقية الفرنسيين.
  - ب/ أن يتم استدعاءهم إلى الخدمة عند بلوغهم سن واحد وعشرين كاملة بدل ثماني عشر سنة، لأن بنيتهم البدنية عند هذه السن غير مكتملة.
  - ج/ إلغاء العمل بنظام العلاوة، لأن العائلات يشرفها أن ترى أبنائها يلتحقون بالجيش الفرنسي بدون مقايضة مالية.
- وفي مقابل ذلك يطالب ممثلو الأهالي:

- أ/ إلغاء نظام التعسف
  - ب/ تمثيل حقيقي وتام في المجالس الجزائرية وفي المتربول.
  - ج/ التوزيع المنصف لموارد الميزانية على كافة العناصر السكانية في الجزائر.
- النظام التعسفي**

يخضع الأهالي الجزائريون، في مجال قمع الجرائم والجنح والمخالفات إلى جملة من القوانين الاستثنائية تبتعد كثيرا عن نظام الحق العام. فقد أنشأ قانون الإنديجينا مجموعة من المخالفات الخاصة التي ينظر فيها أمام القضاء العادي، ويبحث فيها أعوان الإدارة، تشكل خرقا واضحا لمبدأ فصل السلطات. كما أنها من ناجية أخرى، تخضع الأهالي للقضاء المعروف بمحاكم قمع الجرائم التي لا تضمن أية حصانة لسير الدعوى. وما يلاحظ على هذه القوانين والمحاكم الاستثنائية أنها لا تعود إلى بداية الاحتلال وإنما إلى عهد قريب 1881 و1903. وعلاوة على ذلك توجد عقوبة خاصة لا تطبق إلا على الأهالي: الإيداع الإداري الذي لا يستند إلى أي نص كما أن تطبيقه لا يخضع إلى أي صيغة إجرائية. وبموجب ذلك، يمكن فعلا لقرار صادر عن الحاكم العام أن يبعد شخصا حتى ولو كان من الأعيان عن عائلته وعن شؤون عمله دون أن يترك له إمكانية الدفاع عن نفسه، أو أن يشرح موقفه، ليرسل بعد ذلك إلى المعتقل أو مؤسسة عقابية بعيدة عن مسكنه ومقر عمله ويطبق عليه نظام الإقامة الجبرية.

إن أهالي الجزائر يطالبون بتعديل كامل وشامل لهذا الوضع.

### تمثيل الأهالي

توجد في الجزائر هيئات لتمثيل الأهالي. ففي المجالس البلدية، يمكن لهم أن يحصلوا على ربع المقاعد ولا يزيد عدد ممثليهم عن ستة أعضاء. وفي المجالس الاستشارية فعدد ممثلي الأهالي ستة وهو رقم ثابت لا يتغير. أما في المندوبيات المالية التي تضم 69 عضوا، فالأهالي لا يتوفرون إلا على

21 مقعدا: 15 مندوبا ممثلين عن العرب والقبائل، بينما يقوم الحاكم العام بتعيين الستة الآخرين في المناطق العسكرية. وفي المجلس الأعلى، الذي يضم 59 عضوا منتخبا أو معيناً، فهناك 7 أعضاء من الأهالي منهم 4 ينتمون إلى المندوبيات المالية التي تنتخبهم، و 3 أعضاء يعينهم الحاكم العام في المناطق العسكرية.

وهكذا، كما نرى، فليس للأهالي في جميع المجالس المحلية أي تمثيل فعلي يذكر، وهم بالتالي لا يؤثرون على مجرى الانتخابات، ولا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية وأعوانه، وليس لهم أي دور في توجيه إدارة البلدية. أما طريقة تعيينهم، فتصدر عن هيئة ضيقة جدا بحيث لا توفر لهم أي ضمانات للاستقلال. وتتضمن الهيئة الانتخابية:

1/ بالنسبة للمجالس البلدية: الموظفون، المتقاعدون، ملاك العقارات، المزارعون، حاملي صليب الليف الشرفي، أو النيشان التكريمي. ويقصى من هذا الميدان: التجار، و حرفيو المشاغل والأشخاص الذين يشتغلون في الوظائف الحرة: القاضي، الطبيب، وكبار المفوضين، جميعهم ليسوا منتخبين.

2/ بالنسبة للمجالس، فالهيئة تتضمن: مستشار بلدي كأهلي وأعوان أهلي، وبما أن هؤلاء جميعهم موظفون تابعون للوالي ويشكلون الأغلبية في جميع الدوائر الجزائرية، فإن مرشح الإدارة وحده يحظى بالفوز. ولعل هذا ما يفسر بأن المستشارين العامين و المندوبين الماليين من الأهالي، تسع أعشارهم عبارة عن موظفين، وبالتالي تحت رهن الإدارة بشكل مطلق، أي أنهم يمثلون الإدارة التي عينتهم.

تلك هي تركيبة الهيئات الممثلة للأهالي. والسكان المسلمون يطالبون:

1/ توسيع نطاق الهيئة الانتخابية من أجل ضمان أكثر للفعالية ونزاهة التصويت.

2/ أن يرفع عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية إلى خمس عددهم الحقيقي.

3/ أن يتم تشكيل الهيئات الانتخابية بنفس الطريقة عند كل عملية انتخابية. في حالة ما اقتضى الأمر اللجوء إلى التصويت درجة ثانية من أجل تعيين مستشارين عامين ومندوبين ماليين، فإن حق التصويت يعود حصرا إلى المجالس البلدية المنتخبة عدا مساعدي أهالي.

4/ أن يكون للمجالس البلدية الأهلية نصيبها في حق انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم.

5/ عدم الجمع بين وظيفة المستشار وصفة القايد ويعلن ذلك صراحة طوال العهدة.

6/ حق الأهالي في العضوية في البرلمان الفرنسي، أو أن ينشأ في باريس مجلس لأهالي الجزائر الذين ينتخبون ممثلهم فيه.

7/ يحق لهؤلاء الأهالي الذين استوفوا شرط الخدمة العسكرية، سواء عن طريق الاستدعاء "التجنيد الاحتياطي" أو عن طريق الانخراط الإرادي طلب صفة المواطن الفرنسي بمجرد تصريح بسيط لا يتطلب كل التعقيدات الشكلية السائدة.

[Cf. Cherif Benhabilès, l'Algérie vu par un indigène, Imp. Fontana, Paris, 1914

### قراءة في نص العرضية

- شمولية المطالب الأهلية في هذه العرضية رشحها لكي تكون بمثابة البيان التأسيسي لحركة الشبان الجزائريين.
- قراءة العرضية في نسختها الفرنسية، كما صاغها أصحابها، تنم عن فكر سياسي ناضج بالمسألة الوطنية و بقيمة و أهمية مؤسسات الدولة، خاصة منها العسكرية، وضرورة الاستفادة من فرصة التجنيد العسكري عبر الاستدعاء، لتحصيل الحقوق و المركز القانوني المناسب في الدولة.
- رغم أن الموضوع يتعلق بالخدمة الإجبارية التي ترسم لأول مرة في الجزائر، إلا أن الشبان اغتنموا الفرصة لكي يعربوا عن أن الخدمة العسكرية جزء من واجب عام يجب أن تلتزم به الإدارة الفرنسية حيال الجزائريين.
- قراءة العرضية في سياقها التاريخي، بقصد الوقوف على ردود الأفعال حول مرسوم التجنيد فيفري 1912، تظهر توافق موقف الأهالي العوام و موقف غلاة المعمرين و إن لاعتبارات مختلفة و متناقضة. فالأهالي المسلمون يرفضون أن يرسلوا أبناءهم إلى محاربة مسلمين آخرين باسم دولة كافرة. بينما رَفَضَ غلاة المعمرين هذا المرسوم لأن واجب الخدمة العسكرية يقابله حتما تحصيل حقوق للمسلمين تفضي إلى مزاحمتهم في مكاسبهم "القانونية" و وضعيتهم الإجتماعية.
- أضاف فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين مظهراً آخر من مظاهر الإستعمار، أي تنكر فرنسا للحقوق الملازمة لأداء واجب الدفاع عن العَلَم، و المعاملة غير المنصفة بين الفرنسيين و

الجزائريين رغم أدائهما لواجب واحد. فمرسوم 3 فيفري يكرس وضعية استعمارية صنعتها الجمهورية الفرنسية.

## النزعة الوطنية الجزائرية

## المحور الثاني

- نجم شمال أفريقيا
- حزب الشعب الجزائري

- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية
- بين الشيوعية والوطنية
- مواقف النزعة الوطنية من الدين واللغة العربية.
- الوثيقة.. تصريح المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، أبريل 1937
- المقالة

## نجم شمال أفريقيا

## الدرس الأول

نشأت جمعية نجم شمال أفريقيا نتيجة النشاط الكبير الذي اضطلع به الأمير خالد طوال مرحلة ما بعد الحرب الكبرى التي شارك وأصيب فيها بجروح اضطرتته إلى التقاعد من المؤسسة العسكرية و التفرغ للنضال السياسي. ففي سياق الاتصالات التي كان يجريها مع بعض الشخصيات العمالية من مهاجري شمال أفريقيا مثل الحاج علي عبد القادرو عبد العزيز منور ورجل القانون التونسي الأستاذ علي وخاصة مع اليسار الفرنسي. فمن خلال متابعته لحياة الجزائريين الصعبة في المدن الفرنسية،

تولدت لديه قناعة بضرورة العمل السياسي كأفضل سبيل إلى ترقيةهم المادية و المعنوية. قدم على اثر ذلك محاضراته المعروفة حول وضعية الجزائريين، يوم 12 جويلية 1924 بالضاحية 13 في باريس، حضرها الآلاف من المهاجرين عربا و أفارقة ، ثم قدّم محاضرة أخرى يوم 19 جويلية لقيت نفس الاهتمام و الاهتمام، دفعته إلى التفكير الجدّي في تأسيس جمعية سياسية تنهض بالدفاع عن مصالح عمال شمال أفريقيا. و تقدم فعلا باقتراح جمعية تحمل اسم نجم شمال الأفريقية والإسلامية . و من جملة الذين تقدموا المنصة في هذه المحاضرة المناضل الشيوعي المالغاشي ستيفاني، و السوداني شيخو.

نشأت جمعية نجم شمال أفريقيا في فرنسا في ربيع من عام 1926. تولى رئاستها في البداية السيد سي محمد جفال ، و بعده عهدت الرئاسة إلى السيد بالغول، و استقرت الرئاسة عند مصالي الحاج إلى أن حل الحزب عام 1935. في البداية، استند النجم في نشاطه السياسي على إيديولوجية اليسار الفرنسي و الشيوعية الأممية التي تندد بالاستعمار و الإمبريالية و العنصرية و فضح مساعيها الاستغلالية و سيطرتها السياسية. ساعد الحزب الشيوعي الفرنسي التنظيم الوطني السياسي الجديد من حيث توفير مقرّات الاجتماعات و نشر الإعلانات في الصحف و نشر قراراته، و متابعة نشاطاته المختلفة. كما كان للحزب الشيوعي الفرنسي دوره الهام في هيكلة المناضلين من المغاربة و التونسيين و الجزائريين في هياكله، مكنتهم من تأهيلهم إلى العمل السياسي الوطني. لكن من جانب آخر، لم يكن مناضلو النجم بعيدين أيضا عن ما كان يجري في العالم العربي و الإسلامي، خاصة منها حادثة انهيار الخلافة الإسلامية و تفكك الإمبراطورية العثمانية. فقد كان الزعيم الغازي مصطفى كمال بمثابة المهتم الجديد للحركة الوطنية الجزائرية الأيلة إلى التشكل، فضلا على استثمار فكرة الجهاد و النضال و الكرامة و الإستقلال في التراث العربي و الثقافة الإسلامية. فمن اليسر أن نعثر على أقوال زعماء عرب مثل مصطفى كمال، سعد زغلول، جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمن الكواكبي. و من جملة ما نقرأ لأقوال الزعيم المصري : " الحياة جهاد، العمر قصير، و خير الناس من جاهد في سبيل بلاده و عمل لخيرها، و ناضل عن حقوقها"، و " إن سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد"، و كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن و دينيه".

كانت بداية حركة النجم، فور تأسيسها، بداية متواضعة، لم تستقر على منظومة متجانسة، لأنها كانت تستوعب في طياتها مجموعة من المناضلين من تونس و المغرب و الجزائر، فضلا على فصيل من المؤيدين و المتعاطفين من العرب و الأفارقة المهاجرين إلى فرنسا. كما أن الحزب لم يحظ بالتأطير

السياسي و التنظيمي المناسب له من أجل أن يصبوغ و يبلّغ مطالبه إلى السلطات الحاكمة. فقد واجهته منذ البداية مصاعب و عوائق حدّت من فعالية نشاطه و قلّلت من طموحاته لكي يكون حزبا سياسيا قائما بذاته، يتواصل مع قاعدته النضالية و يتجاوب مع مستجدات الواقع الجديد. و من جملة العوائق التي واجهت جمعية النجم نذكر:

- انخراط عناصرها في التنظيمات اليسارية الفرنسية، جعلتها تفقد، إلى حد ما استقلالها و مرجعيتها " الوطنية" من لغة عربية و إسلام، و تراب، فقد كانت بعيدة عن الجزائر.
- وجودها في الغربية، و على الأرض الفرنسية، سهّل لإدارة المتروبول ملاحظتها و التريص بها، و تعريضها للحل و الوقف. فقد تعرض مناضلوها إلى المتابعة القضائية و السجن و النفي .. كما أن الجمعية في حد ذاتها حلّت أكثر من مرّة، كما أنها غيرت أسمها أيضا أكثر من مرة طوال تاريخها.
- نضالها خارج الوطن الجزائري حدّ من إمكانية توسيع دائرة الحركة التحررية في صفوف الأهالي الجزائريين، فضلا على أن وجودها في الغربية جعلها تتعرض للاغتراب، خاصة على مستوى التواصل اللغوي و الالتزام بشعائر الدين الإسلامي و احترامها.

## حزب الشعب الجزائري

## الدرس الثاني

حزب الشعب الجزائري هو امتداد لنجم شمال أفريقيا من حيث التوجه السياسي و الخطاب الإيديولوجي و طريقة العمل النضالي و استمرار مصالي الحاج على رأس الحزب الجديد. تأسس حزب الشعب الجزائري في ضاحية ناندير، بباريس، على اثر حملة التعبئة و الدعاية التي نهض بها أتباع "



أحباب الأمة"، عنوان جريدة نجم شمال أفريقيا مطلع الثلاثينيات، و التي كانت تعبر عن مصالح المسلمين من التونسيين و المغاربة و الجزائريين.

بتاريخ 27 جانفي 1937 صدر مرسوم حل جمعية نجم شمال أفريقيا. عمد بعدها أنصار التيار الوطني إلى إعادة تشكيل تنظيم سياسي جديد بتسمية جديدة: حزب الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937، و لم يصرح به و يرخص بناشطة الا في 14 أفريل 1937. فقد بدأ نشاطه في الجزائر، و قدم ممثله في الانتخابات البلدية التي جرت ماي 1937. لم تعمّر تجربة حزب الشعب الجزائري طويلا، إذ سرعان ما قامت السلطات باعتقال زعمائه و حل الحزب في 26 سبتمبر 1939، في سياق التهديد بحرب عالمية ثانية. فلم يعرف للحزب طوال الحرب أي نشاط يذكر الا بعد أن وضعت الحرب أوزارها شهر ماي 1945، و انفراج الوضع السياسي في الجزائر و فرنسا، سمح، من ثم للتشكيلات الحزبية أن تستأنف نشاطها الوطني و الإصلاح. و أمام رفض السلطات بالترخيص الرسمي للحزب، تقدم بقائمة من مناضليه إلى الانتخابات التشريعية ، نوفمبر 1946، تحت يافطة جديدة : " من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، و فاز فيها ب5 مقاعد، رغم حصار و مضايقات الإدارة له.

التنظيم الهيكلي للحزب : الجمعية العامة.- و تعقد اجتماعها كل سنة في دورة عادية، و تتولى في الغالب التصويت على القرارات و تعديل قانونها الأساسي، و المصادقة على التقرير الأدبي و المالي أو التحفظ عليها. و يعود للجمعية العامة رسم السياسة العامة للحزب و البرنامج الإقتصادي الذي يطالب به، كما تنتخب اللجنة المديرية و المنفذة لقرارات الجمعية. و عليه، تعد الجمعية العامة الهيئة السيدة و العليا للحزب.

اللجنة المركزية .- و هي اللجنة المديرية و المسيرة و المنفذة للبرنامج السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي، فضلا على المشروع العام للحزب . فنشاط اللجنة المركزية يغطي فترة انعقاد جمعيتين عامتين. تتولى اللجنة السهر توصيات و توجيهات الحزب من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية و إبداء المواقف و الآراء و التصريحات الرسمية للحزب سواء أكانت في الشؤون الداخل الجزائري و الفرنسي أو في القضايا الدولية. تشكلت أول لجنة مركزية في أغلبيتها من التشكيلة السابقة، نجم شمال أفريقيا : مصالي الحاج، كمال أرزقي، راجيف، يحيوي، سي الجيلاني (صاحب امتياز جريدة الأمة)، محمد ربوح، عمّار خيدر. بينما بقية الأعضاء فجاءت قائمتهم على النحو التالي: آيت حيبوش، بركاني، علي شعبان(الأمين العام)، بانون أكلي، أيتم نقلات (أمين المال).

المكتب السياسي.- ضم 6 أعضاء أساسيين من اللجنة المركزية: رئيس، أمين عام، نائب أمين عام، أمين مال، نائب أمين مال، و أعضاء إضافيين. يقوم المكتب السياسي بتنشيط سياسة الحزب و التواصل مع باقي التنظيمات، إعداد شعارات الحزب و مسيراته، و الإشراف على جريدة البرلمان الجزائري، لسان حزب الشعب الجزائري، التي تأسست شهر ماي 1939.

التنظيمات المحلية.- و تضم خلايا و شعب و فدراليات الحزب التي تعكس جغرافية و نسبة انتشار أنصار و مؤيدي الحزب و المتعاطفين معه، خاصة بعد ما انتقل إلى الجزائر عام 1938.

ظهر حزب الشعب منذ نشأته كحزب سياسي، و ليس مجرد جمعية كما هو حال النجم، اهتم حصرا بالشعب الجزائري، كما وسّع نشاطه إلى الجزائر، خاصة بعد ما قام المغاربة بتأسيس لجنة العمل المغربية، و التوانسة بإعادة تأسيس الحزب الدستوري بتسمية جديدة " الحزب الدستوري الجديد". فقد حرصت قيادة حزب الشعب منذ البداية على تبني خط العمل السياسي تتوسل به المشاركة السياسية لتحسين الوضع المادي و المعنوي للشعب الجزائري. ولعلّ ما جاء في تصريح مكتبه السياسي، 10 أفريل 1937، ما يفيد بالبرنامج السياسي و الإيديولوجي الذي دخل به المعترك الوطني:

- لحزب الشعب الجزائري، في الوقت الراهن، مهمة الكفاح من أجل تحسين وضعية الجزائريين المسلمين المادية منها و المعنوية.
- و سوف يناضل لتحقيق مطالبه كلها، و لا يتوانى إطلاقا في الدفاع عن مصالح الجميع، و يبذل ما في وسعه من أجل تنوير الرأي العام بالمشكلة الجزائرية و تقديم الحل العادل لها وفق تاريخه و تقاليده و رؤيته إلى المستقبل.
- إن السياسة الاندماجية لا تناسب الجزائر لا من الناحية القانونية و لا التاريخية و لا السياسية، و لا تمثل حلا.
- يعمل حزب الشعب الجزائري من أجل التحرر الكامل للجزائر، دون أن يعني الانفصال عن فرنسا. فإنعتاق الجزائر مرهون بأبنائها و بمساعدة الشعب الفرنسي أيضا.
- إن الجزائر الحرة صديقة و حليفة لفرنسا و حريصة على المصالح المشتركة بين البلدين لأمتهمما الذي يتطلب التعاون و الإخلاص.
- و ما يريده حقيقة حزب الشعب الجزائري هو النظام السياسي القائم بين سورية و فرنسا، بين مصر و انجلترا و بين العراق و انجلترا.

و واضح أن هذا البرنامج يمثل قطيعة إيديولوجية و سياسية مع النزعة الوطنية الراديكالية التي كان يوصف بها أنصار مصالي الحاج في السابق، ولعلّ هذا ما حدا بالسيد عمار إمامش إلى الانفصال و مغادرة الحركة، و التنديد في ما بعد، بظاهرة الزعامة عند مصالي الحاج و ظهور النزعة المصالية.

انخراط الحزب في المجال السياسي و اتساع نشاطه الجماهيري جعل السلطات تبدي الحذر منه و تشدد الرقابة عليه، دفع الحزب بدوره إلى التفكير في مواجهة الوضع العصيب و تبني طريقة للخروج منه. و كان الخيار المتاح هو استمرار حزب الشعب في نشاطه السري، أم تبني حزب جديد و الدخول به إلى المعتزك السياسي. و استقر الخيار على اعتماد التنظيمين أي النشاط السري، باعتبار حزب الشعب محظورا، و تأسيس حزب رسمي و قانوني جديد هو الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يكون تغطية سياسية لحزب الشعب الجزائري، يحافظ على تاريخ مناضليه و يراكم تجربته السياسية بداية من جمعية نجم شمال أفريقيا.

### الدرس الثالث: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

ظهرت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما سبقت الإشارة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي كان لها وقعا دوليا، خاصة في بعث اليقظة و الوعي بفكرة الإستقلال و بناء الدول. فقد أراد هذا التنظيم السياسي الجديد أن تنتصر في الجزائر فكري الحرية و الديمقراطية و الوعي بهما حد العقيدة أو القوة المادية من أجل تحريك الوضع لصالح الأهالي كما عبّرت عن ذلك أحداث ماي 1945. و مع ظهور هيئة الأمم المتحدة و إمكانية الحل السلمي لقضايا الإستعمار في العالم، جنح

حزب مصالي الحاج إلى المهادنة و الإنخراط في اللعبة السياسية و المشاركة في الإنتخابات، و البحث عن التواصل مع بقية التنظيمات الوطنية و التنسيق و التعاون مع السلطة القائمة.

غير أن التزييف الذي شاب كافة الإنتخابات التي شاركت فيها الحركة من أجل الإنتصار الحريات و الديمقراطية ، خاصة الإنتخابات التشريعية التي جرت يوم 17 جوان 1951، أيقنت الحركة أن السبيل السياسي ليس مجديا، علاوة على أن الخيار العسكري الممثل في المنظمة الخاصة قد أسقط بعد حملة المداهمات التي تعرضت لها أدت إلى حلها بالكامل عام 1950. في سياق هذا الوضع الصعب سعت الحركة إلى مد جسور التعاون الوحدوي مع كافة التنظيمات الوطنية، كللت بظهور " الجبهة الجزائرية للدفاع و احترام الحريات"، جويلية 1951، الذي ضمت، فضلا عن حركة انتصار الحريات، الحزب الشيوعي الجزائري، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لكن، مرة أخرى يفشل هذا التنظيم الجديد في التكتل لمواجهة الوضع الصعب بسبب صمت الإدارة و عدم تجاوبها مع مطالبه، كما فعلت بالضبط مع المؤتمر الإسلامي جوان 1936. و حتى تتمكن من الإلمام بحركة انتصار الحريات، نقف على قانونها الأساسي، الذي يبين طبيعتها في سياقها التاريخي، أي في مؤتمرها الثاني الذي عقدته في 4.5.6 أفريل 1953 . جاء في المادة الأولى، أن الحزب هو مجموعة من المناضلين الوطنيين الجزائريين الذين اجتمعوا في نفس التنظيم من أجل توجيه كفاح الأمة الجزائرية نحو:

- القضاء على النظام الاستعماري.
- انتخاب مجلس تأسيسي سيادي عبر الاستفتاء العام و من خلال هيئة انتخابية واحدة دونما تمييز لا في الجنس و لا في الدين.
- إقامة دولة جمهورية مستقلة، ديمقراطية و اجتماعية.

في هذه المادة الأولى ما ينم عن التوجه الجديد الذي يأخذ بمعطيات تاريخ ما بعد الحرب الكونية الثانية. فهناك جنوح واضح إلى الإنخراط في العملية السياسي في حدودها الدنيا عندما تعني تمديد حقوق و وواجبات و شروط الدولة الجمهورية على كافة السكان بلا تمييز. ما يكشف السياق الصعب الذي يمر به الحزب هو ما جاء في المادة الثانية حيث تلح على الصفات و الأخلاق و الانضباط الذي يجب أن يتحلّى به المناضل، من أجل تجاوز حالة الشرخ و الشقاق الذي عصفت بالحزب و أفضت إلى ما عرف بالجناحين ، المركزيين و المصاليين . ففي الفصل الثاني حول أعضاء الحزب، جاء في المادة

الثانية: يجب على عضو الحزب أو المناضل، أن يقبل إيديولوجية الحزب و عقيدته و برنامجه و قانونه الأساسي و قواعده السلوكية. أن يطبق كل القرارات التي تتخذ على مستويات أجهزة الحزب المعهودة . أن يظهر العضو كل الإخلاص و الصراحة حيال الحزب. أن يدافع، في كل الظروف، عن إيديولوجية و عقيدة و برنامج و نشاط الحزب و قاداته و مناضليه. أن يحضر بانتظام اجتماعات التنظيمات التي ينتهي إليها . أن يسدد اشتراكاته. أن يقوم بنقد ذاته. أن يتحلى بسلوك لا تتعارض مع مبادئ الإسلام.

وورد في المادة الثالثة، دائما في معرض تحصين المناضل في الحزب: لعضو الحزب أو المناضل الحق في : النقاش و النقد البناء داخل التنظيمات التي ينتهي إليها. إحالة كافة مقترحاته أو تصريحاته إلى كل التنظيمات التي ينتهي إليها، محترما السلم التراتبي الذي وضعه الحزب. المشاركة في كل النقاشات مع الحرص أن يتمخض ذلك على قرار منضبط يعبر عن تصرفاته و أعماله. في ما واصلت المادتان الرابعة و الخامسة الحديث عن شروط الانتساب إلى الحزب. و عليه، كما نلاحظ، فقد أفرد القانون الأساسي جانب الانضباط مساحة كبيرة لاعتبارات الأمانة التي يمر بها. كذلك فعلت في المادتين 6، 7 ( الفصل الثالث : الانضباط داخل الحزب ، حوالي صفحة كاملة)، حيث أفاضت في التنصيص على الانضباط و الالتزام بلوائح و النظام الداخلي للحزب. في الفصل الرابع المتعلق ببنية الحزب، أكدت المادة الثامنة على أن المبدأ الأساسي لبنية الحزب هي و ستبقى المركزية الديمقراطية. راحت بعد ذلك المادتان 9، 10 ( صفحة كاملة ) تشدد على أسباب الوحدة و الحرص على عدم التشرذم و الطاعة حفاظا على بنية الحزب. تناول الفصل الخامس مصادر تمويل الحزب. أما الفصل السادس فجاءت مواده تحدد المؤتمر (المواد 12-17). و تناول الفصل السابع اللجنة المركزية الجهاز الثاني لبنية الحزب ( المواد 18-22). و تناولت المواد 23، 24، 25 جهاز اللجنة المديرية، الأمانة العامة و الأمين العام.

إن السياق التاريخي الذي استدعى عقد مؤتمر للحزب هو الخلاف الخطير الذي انتاب أعضاء الحزب ، و حرصا منه على أن تنفلت الأمور إلى التشرذم و الخروج عن الصف، حرصت المادة 26 من الفصل التاسع على ضبط صلاحيات رئيس الحزب على النحو التالي : " ينتخب رئيس الحزب من قبل المؤتمر و يعد رمزا لوحدة الحزب، وله الصلاحيات التالية : - يسهر على تطبيق قرارات اللجنة المركزية. - يسهر على احترام القانون الأساسي للحزب. - يستدعي اللجنة المركزية بناء على طلب لجنة المديرية أو ثلثي أعضاء اللجنة المركزية. - له الصوت الترجيحي في اللجنة المركزية و لجنة المديرية في حالة تساوي الأصوات". المادة 26. و في الأخير، أفرد القانون الأساسي للحزب الفصل العاشر للندوة الوطنية التي حددتها المواد 27، 28، 29، 30.

بين الشيوعية والوطنية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية تداخل و هوامش، فرضها الواقع الجزائري في صلته بالسياسة الفرنسية، إن في المتروبول حيث يوجد عمال جزائريون، أو في الجزائر حيث أرض الوطن. فقد كان أول عهد الجزائريين بالسياسة هو تأسيسهم لجمعية نجم شمال أفريقيا في كنف الحزب الشيوعي الفرنسي استجابة لتوصية الأممية الشيوعية الثالثة، التي تطلب من الأحزاب الشيوعية في كل الأمم الرأسمالية العمل على تحرير الشعوب المستضعفة الواقعة تحت الاحتلال و مساعدتها على تنظيم نفسها في أطرو هياكل عمالية وسياسية.

و إذا كان الغالب في مسار تنظيم نجم شمال أفريقيا تعاطيه النشاط السياسي في نطاق الحركة العمالية في فرنسا، و تبنيه للخطاب اليساري الفرنسي كحالة تسير قضايا العمال و سياسة اليسار الفرنسي، إلا أن الأمر اختلف إلى حد كبير مع نقل حزب الشعب إلى الجزائر الذي أعاد التفكير في تكتيك و إستراتيجية الحزب بناء على حقائق المجتمع الجزائري و قضايا المحلية. فقد كان هذا الإنتقال إلى أرض الوطن بداية الابتعاد عن الخطاب الأممي الشيوعي المجرد و المهم، إلى التعامل الوطني مع قضايا المجتمع الجزائري الحقيقية و السعي الحثيث إلى بلورة خطاب وطني واضح يحدد المطالب و يناضل من أجل تحقيقها. كما أن الوطنية بدأت تتحدد من خلال توجه الحزب إلى الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن من خلال زعيمه مصالي الحاج. و هكذا، فقد اقترنت الوطنية الجزائرية بزعيمها الذي صار يخوض نشاطه السياسي بالتوجه إلى كافة الشعب و في كافة ربوع الوطن، حتى و إن تعرض للاعتقال و السجن و الوقف، الأمر الذي زاد من رصيده الثوري و من شخصيته الكاريزمية، فرضت نفسها على الإدارة الاستعمارية.

فقد كانت الملاحقة السياسية و القضائية لمناضلي تنظيم النجم هي التي ساعدت في الحقيقة على الطلاق بين الشيوعيين و الوطنيين، حيث تبين أن الملاحقات كانت دائما تتم على خلفية وطنية أي الدعوة إلى الإستقلال أو ما يساعد على ذلك، خلافا للشيوعيين سواء الجزائريين أو الفرنسيين، كانت مسألة الإستقلال، لا ينظر لها إلا في إطارا أممية الشيوعية و كامتداد للحركة العمالية و النقابية في فرنسا. ففي سنة 1933، و مع تداعيات الأزمة الاقتصادية و تدمير المسلمين في الجزائر من إجراء منع رجال الإصلاح من ارتياد المساجد كخطباء ، كذلك بعض الأحداث في تونس و المغرب، ألفت بظلالها بالدفع نحو الانفصال عن الخطاب الشيوعي الذي لم يعد يعبر عن حقائق المسلمين الجزائريين . ثم

أن الحدث التاريخي الذي وجه حركة النجم نحو الطلاق بينه وبين الشيوعيين هو الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج بالملاعب البلدي يوم 2 أوت 1936، فور عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس، لإطلاع الأهالي عن نتائج اتصالاته مع الحكومة الفرنسية. في هذا التجمع الكبير أعرب مصالي عن موقفه : لا لربط الجزائر بفرنسا. ضد التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين. إنشاء برلمان جزائري، ينتخب أعضاؤه عبر الاقتراع العام بلا تمييز لا في الدين ولا في العرق.

الدرس الرابع / الوثيقة / نجم شمال أفريقيا - المطالب التي تقدم بها إلى السلطات العامة، عقب الاجتماع الذي عقده النجم يوم 20 جوان 1926، والذي تضمن إحدى عشر نقطة.

- 1 إلغاء قانون الانديجينا وكل توابعه.
- 2 الحق في الانتخاب وفي الترشح إلى جميع المجالس، من بينها البرلمان الفرنسي، على قدم المساواة مع المواطنين الفرنسيين.
- 3 الإلغاء التام لكافة القوانين الاستثنائية، والمحاكم الجزرية والمجالس الجنائية وهيئة الرقابة الإدارية، والعودة إلى نظام الحق العام.
- 4 التجنيد العسكري على أساس مبدأ: نفس التكاليف مع نفس الحقوق.
- 5 أن يصل المسلمون الجزائريون إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية، بدون تمييز سوى الكفاءة والمهارة الشخصية.
- 6 التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري، مع حرية التعليم لجميع الأهالي.
- 7 حرية الصحافة والجمعيات.
- 8 تطبيق مبدأ فصل الدين عن الحكومة في ما يتعلق بالدين الإسلامي.
- 9 تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
- 10 الحرية التامة للعمال الأهالي بالتنقل إلى فرنسا أو إلى الخارج بنفس الطرق والشروط التي تطلب من المواطنين الآخرين.

11 تطبيق قوانين العفو السابقة و القادمة على الأهالي مثل غيرهم من المواطنين

[ *Archives de Tunis, centre de Documentation National, mouvement National, CK 1/B3/33* ]

## الدرس السادس ، وثيقة لحزب الشعب الجزائري تصريح المكتب السياسي لحزب

الشعب الجزائري: أبريل 1937

من هو حزب الشعب الجزائري، ما هو برنامجه و ما هو نشاطه ؟

في الاجتماع الأخير الذي عقده "أصدقاء الأمة"، في 11 مارس 1937، بناحية نانثير Nanterre، باريس ، تم تأسيس حزب الشعب الجزائري. وقد كان لهذا الحدث صيته الواسع في صفوف الجزائريين في فرنسا الذي تحدثوا عنه طويلا في جو من الفرحه و السعادة، سرعان ما امتد إلى الضفة الأخرى من المتوسط.. إلى الجزائر، حيث تلقف أصداءه الشعب خاصة منه فئة الشباب.

لحزب الشعب الجزائري، في الوقت الراهن، مهمة الكفاح من أجل تحسين وضعية الجزائريين المسلمين المادية منها و المعنوية..وسوف يناضل لتحقيق مطالبه كلها، و لا يتوانى إطلاقا في الدفاع عن مصالح الجميع، و يبذل ما في وسعه من أجل تنوير الرأي العام بالمشكلة الجزائرية و تقديم الحل العادل لها وفق تاريخه و تقاليده و رؤيته إلى المستقبل.

يدعو حزب الشعب الجزائري كل السكان و بلا تمييز إلى الانضمام و الانخراط في برنامجه، و يتوسم في من لهم القدرة على القيام بتربية و توعية الجماهير بما يتماشى مع أهداف و نشاط الحزب. فالجميع يحظى بحماية الحزب دونما تفرقة بين أبناء الشعب الجزائري، حتى يتمكنون من التمتع بنفس الحقوق و نفس الواجبات و الحريات.

لا اندماج، لا انفصال و لكن تحرر.

يرفض حزب الشعب الجزائري كل سياسة اندماجية لأنها تتعارض مع تقاليد الشعب و ماضيه ، كما أنها تتنافى مع معاهدة 5 جويلية 1830، التي تؤكد بشكل مطلق على احترام التقاليد الإسلامية ، حرية التجارة و الحق في الملكية ... السياسة الاندماجية مجرد وهم كبير و لا تعني في الواقع إلا تطبيق سياسة الإبادة لفائدة المستعمر. فالجزائر التي يقطنها 6 ملايين مسلما يتحدثون لغة واحدة و يدينون بدين واحد و يَشُدُّهُمْ ماضي مشترك ، لا يمكنهم الاندماج و الانمحاء ، بل يمكنهم التعاون و التحالف.

إن السياسة الاندماجية لا تناسب الجزائر لا من الناحية القانونية و لا التاريخية و لا السياسية، و لا تمثل حلا، بل عبارة عن سياسية تثير الفوضى و سوء الفهم و عدم الثقة. و عليه، فقد أعلننا في مطلع هذا البيان: لا اندماج، لا



انفصال، بل تحرر. هناك من يتلاعب باستخفاف بكلمة "الانفصاليون". فالشعوب لا تعيش منكفئة على نفسها . بل و هي تتمتع بحريتها الداخلية ، فإن قوة الأشياء و المصالح تدفعها إلى البحث عن الوحدة أو التحالف مع الغير بقصد ضمان أمنها المشترك، و من ثم تبادل إنتاجها الاقتصادي.

و برفضه سياسة الاندماج، سوف يعمل حزب الشعب الجزائري من أجل التحرر الكامل للجزائر، دون أن يعني الانفصال عن فرنسا. فإعتاق الجزائر مرهون بأبنائها و بمساعدة الشعب الفرنسي أيضا. و بتعاونهما معا سيتحقق الهناء و السعادة و الأمن للبلدين. و هكذا ، فعندما تحصل الجزائر على حرياتها الديمقراطية سوف تصل بفضل نشاطها إلى التمتع بحكم إداري ، سياسي و اقتصادي داخلي و عندئذ يمكنها أن تطلب الانخراط الطوعي إلى نظام الأمن الجماعي الفرنسي في المتوسط.

إن الجزائر الحرة صديقة و حليفة لفرنسا و حريصة على المصالح المشتركة بين البلدين لأمنهما الذي يتطلب التعاون و الإخلاص. و ما يريده حقيقة حزب الشعب الجزائري هو النظام السياسي القائم بين سورية و فرنسا، بين مصر و انجلترا و بين العراق و انجلترا. و هكذا ، نقول بوضوح أنه لا توجد أية دعوة إلى الاندماج أو إلى الانفصال في برنامج حزب الشعب الجزائري ، و أن التحرر الكامل هو هدفنا أو لنقل هو مثلنا الأعلى. و يكفي أن نلقي نظرة جريئة على الوضع الراهن لكي نحدد المستحيل و الضروري في مطالبنا و من ثم نرتب أولويات العمل من أجل تحقيقها.

حزب الشعب الجزائري ليس حزب الحالمين أو أذعياء الطالع. سوف يقدم كراس بمطالبه الفورية التي يسعى إلى تحقيقها في القريب العاجل. و باعتباره حزب العمل و الميدان قبل كل شيء فسوف يقوم بالدفاع المستميت عن الحد الأدنى من هذه المطالب و على ما هو أكثر أهمية.

لن يكون نشاط حزب الشعب الجزائري صراعا عرقيا و لا طبقيًا، بل يعمل برفقة كل الطوائف التي تعيش في الجزائر بلا تمييز، و يطلب منهم شرطا واحدا: المشاركة الفعالة في إدارة و تسيير الشأن الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي للجزائر.

يريد حزبنا الحرية لكل الجزائريين بلا تمييز من حيث أصولهم، ديانتهم، كما ينبذ أن تكون الحرية لطرف واحد أو في اتجاه واحد أو لزمرة واحدة. فالديمقراطية للجميع فليحرسها الجميع، و أن حزب الشعب الجزائري نصير الكل على اختلاف وظائفهم الاجتماعية: صغار التجار، الحرفيين، العمال و صغار الفلاحين، الطلبة، و أصحاب المهن الحرة، و سوف يكون الناطق باسمهم في كل الظروف. و سيولي عناية فعلية للمناطق العسكرية في الجنوب، و يحاول أن يدرس إمكانية تحديد مطالب فورية مستعجلة، كمشكلة الماء، و نقص الموارد المالية بالنسبة للمناطق المنكوبة بسبب الفساد الإداري بقصد الخروج من هذا الوضع المزري.

يولي حزب الشعب الجزائري جل اهتماماته إلى القضايا الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية و إلى التعليم ، الدين و، الشغل و القوانين الاجتماعية و العمالية . كما يقرر في برنامجه حماية الطفولة، الصحة و النظافة، المساعدات العامة ، و لا تفوته مسألة الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا: طلبة ، عمال ، تجار و أصحاب مهن حرة ، حيث

يعمد إلى تطهيرهم في اتحادات و في مراكز صناعية . أما بشأن المسألة النقابية، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للحزب فسوف يقوم بتقديم المحاضرات وتنظيم دروس تربوية من أجل تهيئتهم وتوعيتهم. و من جهته، سوف يحظى الشباب بتنظيم خاص ضمن بنية الحزب تسمح له بدراسة و معالجة كل القضايا التي تتعلق به، حياته و مصيره و بمصير الجزائر. و عليه ، فان تأسيس حزب الشعب الجزائري يأتي في أوانه من اجل وضع حد لكل السِّجَّالات التي احتدمت بين عناصر الزمرة السياسية التي أرادت أن تفرض خطاها الغامض على البلد . و يدعو حزب الشعب الجزائري إلى سبيل توحيد الصفوف و التآخي في ما بين عناصره و الكفاح معا من أجل الصالح العام و نهضة الجزائر. ولا نعتقد أن الجزائري الحقيقي، الغيور على وطنه يرضى لنفسه البقاء بعيدا عن هذا النداء.

لقد قام حزب الشعب الجزائري برسم الطريق و وضع خطة عمل، و يبقى على الشعب تحقيق مطالبه. إن النشاط المنظم، الذي يتحلى بروح الكفاح و التضحية، وحده يمكننا من إنقاذ وطننا من البؤس و الاستغلال والظلمة حيثما وجدت .

تحيا الوحدة! تحيا حزب الشعب الجزائري! تحيا الحرية للجميع!.

[ المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري : *El Oumma*, 10 avril

[1937

ترجمة ، نورالدين ثنيو

الدرس السابع /النص (3) - مشروع العمل الذي اقترحته حركة انتصار الحريات

الديمقراطية

أولا - المبادئ الأساسية

أ - الجزائرية

ب - تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر. ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي و ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي وقّعت عليه فرنسا.

ج - انتخاب مجلس وطني ذي سيادة من طرف جميع الجزائريين بالاقتراع العام المباشر.

د - تأسيس دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية.

ثانيا - برنامج العمل العاجل

## ا - البرنامج السياسي

- في الميدان الداخلي

أ - التطبيق الفعلي للحريات الديمقراطية المعترف بها و المكفولة بنصوص الدستور الفرنسي و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب - العفو العام و الإفراج عن ضحايا القمع الاستعماري و التعويض لهم.

ج - الإفراج عن مصالي الحاج و إرجاعه إلى الجزائر.

د - استقلال الدين الإسلامي.

الإلغاء الفعلي للأحواز الممتزجة و مناطق الجنوب و استبدالها بالأحواز التامة.

- في الميدان الفرنسي

أ - اطلاع الرأي العام الفرنسي على الكفاح الوطني الذي يقوم به الشعب الجزائري.

ب - البحث عن قوى مساعدة في الأوساط الديمقراطية الفرنسية المنتسبة لكافة الطبقات الإجتماعية.

- في الميدان الدولي

أ - إعلان موقف الحياد السياسي للشعب الجزائري إزاء الكتلتين السوفيتية و الغربية.

ب - السعي لدى الدول العربية و الآسيوية و جميع الأمم المناهضة للاستعمار لتأييد القضية الوطنية الجزائرية.

- البرنامج الإجتماعي و الثقافي

1 نشر الثقافة الوطنية الجزائرية

2 الترسيم الفعلي لغة العربية و جعل تعليمها إجباريا.

3 إيجاد مدارس لتعليم كافة الأطفال الجزائريين.

4 مقاومة الأمية بتطبيق الأساليب الحديثة للتعليم الأساسي في كامل أنحاء القطر.

5 توسيع مدى التكوين المهني والفني.

6 رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لإشراكها في الكفاح الوطني.

7 تشجيع الجهود الخاصة في الميدان الإجتماعي و الثقافي (جمعيات الشباب و النساء و الجمعيات الرياضية و التمثيلية و المدارس الحرة وغيرها).

8 الكفاح ضد البطالة.

9 تأييد مطالب العمّال الجزائريين.

10 تطبيق الوسائل الناجعة لإيجاد حل عادل لمشاكل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

11 الكفاح ضد المساكن القذرة و الأمراض بإلغاء مساكن القصدير و إيجاد السكنى و المحافظة على الصحة.

ج - البرنامج الإقتصادي

- 2- الدفاع عن الفلاحين

- بانتهاج سياسة للماء و إعادة التشجير.

- بالمحافظة على المواشي و نشر تربيتها.

- توزيع الأراضي التابعة لدولة و البلديات.

ثالثا - وسائل العمل

أ- إن الكفاح الوطني يجب أن يقوم به جميع الجزائريين و في الجزائر بصفة أساسية.

ب- استعمال جميع الوسائل السياسية.

ت- العمل في نطاق الحريات الديمقراطية و في دائرة القوانين الجاري بها العمل و المواثيق الدولية.

قراءة في نص الوثيقة

- السياق العام الذي جاء فيه هذا البرنامج: بداية مرحلة تصفية الإستعمار على الصعيد الدولي.- الخلافات الداخلية التي دبت في صفوف حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.- خيبتات متتالية لتشكيل جبهة وطنية من أجل انعتاق الجزائريين.- الإصرار على عقد مؤتمر وطني كمخرج و ملاذ العمل الوطني الأيل إلى انتصار الحريات الديمقراطية
- الجزائر أمة مستقلة الملامح و الخصائص. تستحق أن يجرى عليها مبدأ تقرير المصير مثل سائر أمم الأرض. يجب أن تحوز على الاعتراف الدولي من قبل هيئة الأمم المتحدة التنظيم الجديد الذي ينظم العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

- النظام اللائق بالجزائر هو النظام الجمهوري الذي توافقت عليه كافة التشكيلات الجزائرية، و عنوانه الكبير: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية، أي النظام الذي يتماشى مع النظام الفرنسي و لا يتمرد عليه، و يجارى معنى الديمقراطية التي أكدت عليها الأحزاب الجزائرية و يعني أفراد المجتمع الذين يجب أن يتحوّلوا إلى مواطنين لتستقيم عناصر الدولة الحديثة: نظام، إقليم، شعب.
- برنامج عاجل، تقليد تعود عليه حزب مصالي الحاج أن يقدمه في كل مناسبة من المناسبة السياسية، خاصة في أعقاب مؤتمرات الحزب و في دورات تجديد هياكله، منذ نجم شمال أفريقيا إلى حزب الشعب إلى حركة الإنتصار. وهذه الطريقة في عرض مطالب عادية و أخرى مستعجلة أو فورية immédiates . وهذه الصيغة من إعداد المطالب و الإفصاح عنها تبنتها الحركة كتكتيك جاري العمل به في الأحزاب اليسارية، تعبرها عن سنّة التدرج، خاصة حزب يروم الخروج من ربقة الإستعمار، فيجب عليه التماس سبل الحكمة و طول النفس، و عدم إرباك الوضع على غير ما مأمول.
- عدم التفريط في السند الفرنسي و القوى المحبة و المناصرة للعدل و السلام. التعاون المصري مع الطبقة الشغيلة ، المعارضة لصنوف من القهر و الاستغلال و الظلم الإجتماعي، التي تساعد على حل قضية الأقلية الفرنسية في الجزائر و قضية المهاجرين الجزائريين في فرنسا.
- التأكيد على الثقافة الوطنية التي يجب خلقها و توضيح التراث الجزائري و التعبير و الإبداع باللغة العربية و اعتمادها كلغة رسمية و وسيلة تعبير و تداول اجتماعي و علمي و ثقافي. ضرورة استقلال الدين الإسلامي عن سلطة الدولة.
- جاء هذا البرنامج في ذيل الدعوة إلى مؤتمر وطني جزائري، الذي طالما تطلّعت إليه القوى الوطنية النشطة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى و أحداث ماي 1945 الأليمة. و النقاط الواردة فيه هي قاسم مشترك بين العناصر الفاعلة في ساحة العمل السياسي و الإجتماعي، يسهل العمل بها كإطار سياسي و خلفية فكرية من أجل تجاوز الوضع الوطني الحرج.
- يعلق البرنامج تحقيق المأمول على الشعب بكافة أطيافه و طبقاته الذي يجب أن يمتلك كافة الوسائل و العدة الكاملة، في إطار من احترام الشرعية الدولية و الحفاظ على السلام و الأمن في العالم، و القوانين السارية في الداخل كجزء من المقاومة و الكفاح السلمي المسالم و الفعّال.

[ في سبيل مؤتمر وطني جزائري. نداء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات

الديمقراطية، 10 ديسمبر، 1953، منشورات حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ص. 12-14]

فدرالية المنتخبين المسلمين

المحور الثالث

- فدرالية المنتخبين المسلمين، تنظيم مهني سياسي
- هيكلية الفيدرالية وأغراضها
- محمد الصالح بن جلول
- النص : برنامج مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين في الجزائر، مارس 1935.
- المقال: من أجل إعادة الاعتبار التاريخي لفيدرالية المنتخبين المسلمين

## الدرس الأول : فدرالية المنتخبين المسلمين

فيدرالية المنتخبين المسلمين عنوان يشير إلى تنظيمات مهنية سياسية ظهرت تقريبا في زمن واحد ، في سياق الاحتفالات المئوية الكبرى ، عام 1930، ففيدرالية مدينة الجزائر تأسست في 11 سبتمبر

1927، وفيدرالية وهران تأسست يوم 11 ماي 1930 ، و فيدرالية قسنطينة تأسست في 9 جوان 1930.و الغالب فيها أنها تأسست على منوال فيدرالية شيوخ البلديات التي تضم الفرنسيين فقط. فقد حاولت النخبة الجزائرية من المتعلمين التعليم الفرنسي أن يكون تنظيمها هيئة للدفاع عن مصالحها المهنية و ترقية الإنسان الجزائري المسلم. فأعضاء فدرالية المنتخبين المسلمين، استمرار أمين للشبان الجزائريين، الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم كوجهاء الحواضر و المدن الجزائرية. و من هذه الناحية، فقد كان هذا التنظيم يمثل إلى حد بعيد التنظيم القانوني الذي يعادي و يختلف مع الإدارة الاستعمارية، لأنه يدرك خطاها من الداخل و يعمل على نقده و محاولة تخطيه عبر تقديم المطالب الأكثر عدلا و إنصافا للسكان في الجزائر.و من جملة المظاهر السياسية التي تؤكد ثقلهم السياسي ، تعاونهم مع الأمامية الاشتراكية في الفرع الفرنسي = SFIO، التي أوصلت العديد منهم إلى تولي البلديات المهمة في الجزائر في بلدية قسنطينة و سطيف ، التي ينشط بها كبار المنتخبين مثل فرحات عباس و محمد الصالح بن جلول(أنظر تنويرها بالرجل في 30 mars 1933, la Voix indigène)، ساطور...كما أن المنتخبين عمدوا في جويلية 1937 إلى تقديم استقالتهم الجماعية ، وكانوا حوالي 3600 فيدرالي ، احتجاجا على عدم تطبيق ما ورد في ميثاق الشعب الجزائري ، و مشروع فيوليت.أما وزهم التعبوي ، فقد أظهوره في أبريل عام 1935، ضد قيام القوات الايطالية بغزو ألبانيا ، البلد المسلم ، حيث بلغ عدد المحتجين ما بين 150000 و 200000 متظاهرا...و فيدرالية المنتخبين المسلمين ، تظهر عند التحليل العلمي أنها تتواصل مع حركة و تيار الشبان الجزائريين، خاصة الأمير خالد الذي استلهمت منه التنظيمات اللاحقة برامجها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية.

فدرالية المنتخبين المسلمين، كما يدل عليها اسمها، هي تنظيم مهني سياسي للموظفين المسلمين في الهيئات التمثيلية المختلفة في النواحي الجزائرية الثلاث. و يعود تأسيس هذا التنظيم إلى بداية نهاية عشرينيات من حقبة الإستعمار. لكن نشاطه الحقيقي بدأ بعد تأسيس فدرالية منتخبي قسنطينة التي عرّفت بفضل عناصرها المثقفة، المحامي الشريف سيسبان الصيدلي فرحات عباس، و الدكتور محمد الصالح بن جلول. فقد دأب تنظيم الفدرالي على المطالبة بتصحيح وضعية تمثيل الأهالي في الهيئات و المجالس المنتخبة باعتماد نسب تشرف السكان الأهالي، كما أنها عملت على تحسين مصالح المسلمين الجزائريين و الدفاع عنهم إن في الجزائر أو في المتروبول.

المنتخبون المسلمون هم من الفئة الجزائرية التي حازت على نصيب من التعليم الفرنسي سمح لها بأن تنخرط في العمل السياسي و النشاط العمومي داخل مؤسسة الدولة من أجل تعديل الوضعية الاستعمارية لصالح السكان الجزائريين. فقد كانوا من صنف الأطباء، و المحامين و الصيادلة و المهندسين.. امتلكوا ثقافة الدولة و صاروا الجهة التي تدافع قضايا المجتمع الجزائري و كشف حالة الغبن و الإجحاف التي تلازمه. فهم على اطلاع على دواليب الإدارة فضلا على حاجات الأهالي المسلمين. و



منهجهم في العمل هو تحسين وضعية الأهالي المادية و المعنوية عبر التعاون المجدي مع الإدارة الفرنسية ممثلة في الحكومة العامة و أجهزتها الإدارية في الجزائر أو في مرجعيتها العليا في فرنسا. فالفدرالية ليست حزبا سياسيا معارضا بل أقرب إلى التنظيم النقابي المهني الذي يروم الإصلاح و تحسين الوضع من داخل أجهزة السلطة وليس ضدها.

تطلق صفة المنتخبين المسلمين" على المندوبين الماليين و المستشارين العموميين و مستشاري البلديات و رؤساء "الجماعات". و أبرز فيدرالية تلك التي ظهرت في ناحية قسنطينة و قامت بنشاط مكثف طوال الثلاثينيات إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية. أما في ناحية الوسط، فقد قاد هذا التنظيم الدكتور بشير، المستشار العام للبلدية ، الدكتور تامزالي، رئيس الفرع القبائلي للمندوبات المالية، و في وهران ، تولاه السيد مكي ، صاحب امتياز جريدة صدى وهران، *l'Echo d'Oran* . يرمي تنظيم فيدرالية المنتخبين إلى " توحيد و تنسيق جهود ممثلي الأهالي المسلمين في مختلف المجالس من أجل الدفاع عن السكّان الذين عهد إليهم تمثيلهم". و من ثم " التعاون مع السلطات العامة و تنويرها بحاجات السكان المسلمين".

اهتم المنتخبون المسلمون بالصحافة كوسيلة لتنوير الرأي العام الفرنسي و الجزائري بالقضية الأهلية في صلتها بالوضع الاستعماري. فقد تولى ابن جلول و فرحات عباس إنشاء جريدة " الوفاق" التي رافقت عبر أقلام المنتخبين كل الزخم السياسي الذي رافق المؤتمر الإسلامي جوان 1936 ووصول الجبهة الشعبية في ذات السياق. فقد تابعت تحضيرات المؤتمر الإسلامي و جلساته و تداعياته بداية من صياغة مطالبه إلى تقديمها شهر جويلية إلى السلطات العليا في باريس، إلى الدعوة إلى تقديم الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين، 1937 من كافة المجالس و الهيئات المنتخبة بسبب عدم تجاوب السلطة مع مطالب المؤتمر.

## الدرس الثاني : فيدرالية المنتخبين المسلمين، الهيكل و الأغراض

عملت فيدرالية المنتخبين المسلمين منذ بدايتها على " توحيد و تنسيق جهود ممثلها في مختلف المجالس و المندوبيات و غرف التجارة، من أجل الدفاع عن مصالح السكان". هذا ما ورد في مشروع النظام الأساسي الذي قدمه مؤسسو الجمعية عام 1927. و الغرض الأساس من تأسيس جمعية ذات طابع مهني هو الوصول بالأهالي إلى التمثيل في البرلمان، أعلى هيئة تشريعية في الدولة و كذلك ارتياد العضوية في الهيئات البلدية كمستشارين عموميين و مندوبين ماليين.. فحق التمثيل ملازم لوضعية الأهالي في مؤسسات

رسمية و شرعية، بعيدا عن كل استثناء أو مخالفة للقوانين السارية. و للخروج من هذا الوضع الاستثنائي نصت الجمعية الجديدة على المساواة في المعاملة و في حق التعويض في الأعباء التي يكلفون بها، مثلهم مثل الأوروبيين. فالوظائف الإدارية و ما يرافقها من تكاليف و التزامات تخضع إلى نفس النظام السائد ولا يشذ عن ذلك الموظفون المسلمون.

كانت المعاملة بالمثل و المساواة في الحقوق و الواجبات هي ديدن المنتخبين منذ أن انخرطوا في النشاط العام مثل إقرارهم بالمساواة بالخدمة العسكرية. وهذا ما أوضحه في المطالب التي تقدموا بها إلى الحكومة العامة فور تأسيسهم لجمعية فيدرالية المنتخبين المسلمين. فقد أكد المؤتمرين على ضرورة وقف العمل بالإجراءات و التدابير الاستثنائية كتلك التي تفرض على الجزائريين الراغبين في الانتقال إلى العمل في فرنسا، أي حق التنقل. كما طلبوا بإلغاء قانون الأهالي المقيت الذي يحاصر الأهالي في جملة من اللوائح التي تحول دون ترقية تطوره و تعديل شروط حياته إلى ما هو أحسن و أفضل. ومن جملة المسائل التي شدد عليها المنتخبون حق الأهالي في التعليم العام و التربية المهنية و تطبيق كافة القوانين الإجتماعية في الجزائر، و إعادة تنظيم البلديات المختلطة التي أقرها قانون 1919 من أجل انتخاب المجالس العمومية و المندوبات المالية. تلك هي، في الغالب مضامين النشاط الذي رسمه المنتخبون لأنفسهم. و نوضع في الفقرات الموالية النظام أو القانون الأساس التي صاغته فيدرالية قسنطينة كمبرر لوجودها :

جاء في المادة الأولى من هذا النظام الأساسي : "تأسست بموجب إرادة الأهالي الجزائريين ، المنخرطين في هذه الجمعية، فيدرالية المنتخبين المسلمين في الناحية القسنطينية " . و " ترمي إلى توحيد وتنسيق جهود ممثلي الأهالي المسلمين في ناحية قسنطينة في مختلف المجالس : المندوبيات المالية، المجالس العمومية و المجالس البلدية، من أجل الدفاع عن مصالح السكّان الذين انتخبوهم . - التعاون مع السلطات العامة و تعريفهم بحاجات السكان المسلمين. - توصم هذه الجمعية ب" فيدرالية المنتخبين المسلمين للناحية القسنطينية، ومقرها قسنطينة، 12 الشارع الوطني. - الأعضاء المؤسسون لهذه الجمعية أربعة أصناف

- الأعضاء المؤسسون الذين يسددون اشتراكهم بقيمة 100 فرنكا في السنة
- الأعضاء العاملون و يقتصر اشتراكهم على مبلغ 50 فرنكا في السنة
- الأعضاء المنخرطون وقيمة اشتراكهم 25 فرنكا في السنة
- أعضاء الخيرون و يدفعون 20 فرنكا في السنة.

ثم ينتقل القانون الأساس إلى ضبط مجلس الإدارة التي تتشكل من الرئيس و أربعة نواب له، و من الأمين العام ونائبه، و أمين المال و نائبه و 6 مساعدين، كما تحددها المواد من 6 إلى 12، التي أوضحت طريقة تشكيل المجلس الإداري و صلاحياته و كيفية انتخاب أعضائه في الجمعية العامة للفيدرالية. أما المواد 13،14، 15 فحددت ميزانية الجمعية موارد و وجوه الصرف و الإنفاق . الجمعية العامة كما جاءت في المادة 16 فضمت: الأعضاء المؤسسين و أعضاء الفاعلين، و المنخرطين. أما المواد 17، 18، 19 فتعلقت باللوائح التي تضبط سير الاجتماع و طرق التصويت و المصادقة على القرارات. أخيرا، جاء في المادة 20 لتنص على كيفية تصفية الجمعية في حالة الحل.

### الدرس الثالث : فيدرالية المنتخبين المسلمين في وضعية استعمارية

سبقت الإشارة إلى أن أعضاء فيدرالية المنتخبين حازوا على قدر من التعليم العام و فيهم من زاد على ذلك إلى التخصص العلمي، و أن اندراجهم في النشاط الإداري و السياسي متأتي من صفتهم كمتقنين و متعلمين و مهنيين. و عليه فأن التخصص العلمي في حالة استعمارية يفضي إلى النشاط السياسي لا محالة، و يصعب على المثقف المسلم أن ينصرف عن قضايا الأهالي، لا بل هي التي تبرر أصل و غاية أي نشاط يضطلع به المنتخب المسلم. فإذا كانت السلطة الفرنسية قد وقّرت و لو نوع من التوفير بعض التعليم لبعض الجزائريين فإن هذا نوع من التناقض الذي يكشف عن حالة استعمارية حيث يتعلم المسلم الجزائري كيف تحارب الوضع المفارق الذي يوجد عليه الأهالي الجزائري. فقد أكدت تجربة الفيدرالية على عكس ما ترمي إليه السياسية الأهلية لفرنسا في الجزائر، أي أنها نفت السياسة الإندماجية من ناحيتين، ناحية أن الإدارة الاستعمارية لم تكن في يوم من الأيام تروم إدماج الجزائريين في البوتقة الفرنسية لأن ذلك يمثل خطرا عليها، و من ناحية أن الجزائريين المتخرجين من المدارس و الجامعات و المعاهد الفرنسية وجدوا أنفسهم يدافعون عن الوضعية الأهلية على خلفية ثقافتهم الفرنسية التي تأبى الوضع الشاذ و الاستغلال و الميز البشري .

فقد فهم الموظف الجزائري أن الإدارة مرفق لتسير الشأن العام للسكان بوصفهم مواطنين، و أن السلطة هي مؤسسة منتخبة من قبل الشعب، و أن هذا الأخير هو الركن الركين في منظومة الدولة التي تبقى في نهاية التحليل التعبير السياسي المجرد و العام. امتلاك هذا الوعي لا يمكن أن يسايره أو يوافقه الاستغلال و الحيف و الحرمان. فالمنتخب المسلم كموظف موجه ببرنامج يسعى إلى تحسين ظروف الأهالي و الرفع من حياتهم المادية و المعنوية إلى أن يحظى بالمركز القانوني الذي يمكنه من ارتياد صفة المواطنة ، الشرط اللازم لدولة القانون و الحق.

وتوضيحا لما سبق، ودائما في سياق بحث موضوع المنتخب المسلم كمستشار و مندوب مالي و نائب ، أنه قد عمل على ردم الفجوة بين ما ينبغي أن تكون عليه السياسة في الجزائر و بين وضع الأهالي الخائب . فالمنتخب من هذه الناحية يكون قد ساهم بقدر وافر في ردم الوضعية الاستعمارية، بالرغم من الإستعمار نفسه ، أي ضداً على قوى المستوطنين. و مزيدا من التوضيح، نرى أن الثقافة الفرنسية التي امتلك ناصيتها المنتخبون المسلمون قد ساعدتهم في الوقوف على ما يحتاج إليه السكان في الجزائر، و أن برامجهم و مشاريعهم و اقتراحاتهم داخل الهيئات المنتخبة و المعينة كانت تدار بلغة مفهومة، و بنفس المعنى الذي يرد في القرارات و التشريعات الفرنسية، أي أنها تأخذ معانيها من آخر ما وصلت إليه المدنية الفرنسية. فقد كلف الموظف الجزائري المسلم ما أحجمت عن السلطة السياسية، و تولى بما يملك تحقيق ما افتقر إليه الأهالي. و لعلّ هذا وحده يكشف الدور السياسي للمثقف المسلم في الهيئات و المجالس المنتخبة و المعينة.

إن الوضعية الاستعمارية كما كشفتها فدرالية المنتخبين المسلمين، تؤشر لاحقا على ضرورة إسعاف الوضع بجملة من الإصلاحات السياسية و الإجتماعية و الاقتصادية و آلت الأمور إلى وضع صعب، يلقي بظلاله على الطرفين معا الجزائري و الفرنسي. فقد أوضحت اللغة التي يتحدث بها المستشار البلدي و المندوب المالي في الهيئات التمثيلية هي لغة الإدارة العامة و أن آراءه التي يبديها في الصحف هي مواقف عامة من سياسة الإدارة و نقد لها . فقد انخرط المنتخب المسلم في كافة القضايا و المسائل التي تهم حياة أترابه : البطالة ، المستشفيات ، الضمان الإجتماعي و حقوق العمال و التجار، الطرقات و المواصلات، الإنارة العمومية ، الفلاحة و الزراعة و الصيد و تربية المواشي و المهن الحرة و التعليم و الرياضة ، الجمعيات و النوادي و دور التنشئة الإجتماعية و محو الأمية ، فضلا عن الأمور التي تهم أعضاء الفيدرالية نفسها ، أي مصالحهم داخل الهيئات المنتخبة، مثل طرق الانتخاب و شروطه و حقوقهم المالية و حق الأقدمية في مسار الوظيفة و نسبة تمثيل الأهالي في الهيئات المنتخبة و المعينة .

## الدرس الرابع : محمد الصالح بن جلول.. المصلح السياسي.

اقترن اسم محمد الصالح بن جلول بتنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين لدوره الحيوي الذي اضطلع به في ثالث فروعها بالناحية القسنطينية، سنوات الثلاثينيات. و يعد ابن جلول من المثقفين، مثله مثل الشريف أحمد سعدان، محمد العزيز كسّوس، و الهادي مصطفى الذين سعوا ، من أول عهدهم بالنشاط العام ، إلى نشر الوعي السياسي لدى أهالي و تنوير السلطة الفرنسية بوضعية

السكان الجزائريين. فقد أكتسب مكانة الرجل العام منذ أن تخرج من كلية الطب بباريس عام 1926، وانخرطه في العمل سواء في عيادته التي اكتست طابع المؤسسة الخيرية أو كمستشار بلدي أو عضويته في المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة.

لم يحظ ابن جلول بالقيمة والاعتبار اللائق به كمناضل سياسي مدافع عن حقوق الأهالي بسبب سياسة تهميش التنظيمات والتشكيلات المعتدلة والمحافظة والإصلاحية، التي سادت لحظة ما بعد الإستقلال. فقد كانت فدرالية التي ترأسها ابن جلول بداية من عام 1932، جمعية عظيمة آلت على نفسها أن تواجه الإدارة الاستعمارية في المضامير التي تحسن فيها الدفاع عن الأهالي ونقد قرارات السلطة المنافية للعدل والإنصاف والحق العام.

كانت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين، سنوات الحسم، على رأي جاك بيرك، بدأ يتبلور فيها الوعي الوطني ضدًا على التجربة الاستعمارية التي دامت قرنا كاملا. ولعلّ الشاهد على ذلك عدد المنخرطين في الفيدرالية الذي وصل إلى 4400 عام 1937، كما كانت لابن جلول القدرة على تعبئة قرابة 150000 للتظاهر عام 1939 في 30 مقراً تابعة للفيدرالية. وهذه القدرة لم تتوفر حتى لأهم الأحزاب الأهلية، ناهيك عن الصلة الوثيقة التي نسجتها الفيدرالية مع التجار والمزارعين وذوي المهن الحرّة. فلم يكن التنظيم نخبوي بالمعنى الضيق بقدر ما كان ممثلاً أميناً لقطاع واسع من المجتمع الجزائري.

إن دراسة حياة وأثار محمد الصالح بن جلول كتراث وطني يمكن الباحث من الوقوف على المسار الذي قطعتة جمعية الفيدرالية من "الاندماج" إلى مناهضة الإستعمار بشكل صريح وفعال و الدعوة إلى الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية. كما أن ابن جلول امتلك اللغة الفرنسية وساعدته على التحرر من عقدة الأهالي الراكدة، وكانت اللغة الفرنسية بالنسبة إليه وأعضاء الفدرالية وسيلة للخروج من أسر الاحتلال والاستغلال والتمييز العنصري. عرف عنه خطيب مفوه، له قدرة على الإقناع فضلا على شعبيته الواسعة و سمعته الطيبة لدى الرأي العام في الجزائري سواء عند الفرنسيين أو المسلمين. فقد كان موضوعا الصحف تغطي أخباره وتتابع جولاته وتصريحاته كرجل سياسي وصاحب مراس و تجربة، فلم يكن الثوري الشعبي، بل الثائر على سياسة فرنسا الأهلية و الساعي إلى إصلاحها من الداخل، عبر احترام القوانين السائدة. ولعلّ شخصيته المحترمة هي التي دفعت المشاركين إلى في المؤتمر الإسلامي جوان 1936 إلى انتخابه رئيسا له و تحميلة مهمة ترأس الوفد إلى باريس في شهر جويلية من أجل تقديم كراس "مطالب الشعب الجزائري" إلى السلطات العليا.

ابن جلول، كما يظهره تراثه أو تاريخه الخاص مناضل على طريقته الخاصة استثمر في القوة الناعمة و العنف الرمزي و استغلال كارزمتة من أجل الدفاع الباسل عن حقوق و مصالح الأهالي المسلمين. ففي أعقاب عدم تجاوب الحكومة الجزائرية العامة مع مطالب الشعب الجزائري، سارع إلى دعوة جماعته من المستشارين و المندوبين الماليين إلى الاستقالة الجماعية، استشعرت السلطات الاستعمارية خطرهما و خطر صانعها على الحياة السياسية العامة. كما أنه عمل جاهدا على تجسير الروابط بين المسلمين و الفرنسيين حيث أسس ، من جملة مساعي أخرى، التجمع الفرنكو - إسلامي عام 1938، كما وقّع بيان الشعب الجزائري لزميله فرحات عباس، مع مصالي الحاج و البشير ا إبراهيمي. و بقي منافحا عن القضية الأهلية ثم الوطنية حتى في لحظات الثورة عبر التصريحات المسلمة و التوقيع على البيانات، مثل بيان 61 على اثر هجومات 20 أوت 1955، الداعية إلى التهدة و حفظ الإستقرار و عدم الإخلال بالوضع العام، مذكرا أن سياسة الاندماج لم تعد تجد نفعاً.

آثر ابن جلول الخلود إلى السلامة و الابتعاد عن النشاط السياسي ، بعد استقلال الجزائر، إلى أن توفي في قسنطينة عام 1985.

### نص الوثيقة: برنامج مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين في الجزائر [ مارس 1935 ]

إن الوضع في الجزائر يجب أن يسترعى انتباه السلطات العامة:

سياسيا ، يطالب الأهالي بحق التمثيل في البرلمان، و ربط النواحي الثلاث للجزائر بالمتروبول. توسيع التمثيل في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر.

إداريا ، إلغاء نظام البلديات المختلطة و تحويلها إلى بلديات ذات الصلاحيات التامة، يتولها رئيس بلدية (مير) منتخب.

عسكريا ، المساواة في الخدمة العسكرية، من حيث المدة و التسجيل و التسبيقات المالية و الراتب.

قضائيا، وقف العمل بنظام القضاء الاستثنائي. و المحاكم الإجرامية، مدونة الإنديجينا، الوضع تحت المراقبة، و إصلاح القضاء الإسلامي.

النظام الغابي ، إلغاء نظام العقاب الجماعي و حملات التفتيش الباطلة، حق الانتفاع بدون قيد الرخصة، حق رعي الأبقار والغنم( فصل الصيف)، و تطبيق قانون وقف التنفيذ ( المادة 363).

تعليميا، وقف العمل بنظام التعليم الخاص بالأهالي و إنشاء المزيد من المدارس الفرنسية ذات المستوى التحضيري. الإبقاء على المدارس العربية و إنشاء المزيد منها .

الموظفون ، الحق في المشاركة في كل المسابقات ، و في كل الوظائف: المساواة في الشروط و في الالتحاق ، و المعاملة ، و في التعويضات و في التسبيقات المالية.

الوضعية الاقتصادية، إن الوضع الكارثي للمزارعين الأهالي، لا يمكن إنقاذه الا عبر إنشاء صناديق زراعية محكمة و لفائدتهم. إلغاء شركات الادخار الخاصة بالأهالي و تحويلها إلى صناديق محلية و جهوية مثل الصندوق الفلاحي التعاضدي يتلقى الدعم من ميزانية الجزائر.

العبادات، تطبيق قانون فصل الكنائس و الدولة على المسلمين.

العمالة الأهلية ، تطبيق القوانين الإجتماعية و العمالية في الجزائر. حرية العمل و تنقل العمال الأهالي.

الصحافة، تطبيق قوانين الصحافة، و عدم إخضاعها للنظام الاستثنائي.

الخلاصة ، اعتبارا إلى أن الجزائر أصبحت مقاطعة فرنسية، فإن الأهالي المسلمين الفرنسيين يطالبون ببساطة أن يطبق عليهم القانون الفرنسي العادي، و سحب منظومة الإجراءات الخاصة التي يخضعون لها على حساب مصالحهم. [ La Justice , 1<sup>er</sup> janv. 1935 ] - ترجمة ، نورالدين ثنيو

قراءة في هذه الوثيقة

- بتواصل هذا البرنامج مع ما جاء مع كافة المطالب التي تقدمت بها الفيدرالية منذ نشأتها، مما ينم عن تصور واضح ورسوخ في العمل.
- جاءت هذه المطالب في سياق الزيارة التي قام بها السيد رونييه، وزير الداخلية الفرنسي إلى الجزائر. سارع إلى أثر ذلك المنتخبون، عبر السيد شكيبكن، المستشار البلدي لمدينة الجزائر إلى تقديم بيان مطالب حول ما يرغب فيه الأهالي. كما أن سنة 1935 كانت لحظة تاريخية مؤثرة في الحياة الدولي، خاصة المد النازي و الفاشي في المتوسط و أفريقيا.

- المطالب تعبر عن برنامج كامل وشامل لكافة مناحي الحياة الحديثة وفق ما تقتضيه الدولة و مؤسساتها العامة. فالفيدرالية ، بناء على هذه المطالب ، تنظر إلى نفسها ممثلة للأهالي في صلتهم بالإدارة وفي علاقاتهم بنظامهم الإجتماعي أيضا.
- انطوى بيان المطالب على خلاصة أراها المنتخبون فلسفتهم التي تكثف معنى نشاطهم العام التي تساعدهم ، عبر معومة الدولة، على الخروج من الوضع الإستعماري المعين للتطور و الرقي.

### المقال : من أجل إعادة الاعتبار التاريخي لفيدرالية المنتخبين المسلمين.

لم تحظ فيدرالية المنتخبين المسلمين بالدراسة و البحث رغم دورها البالغ في السعي إلى تصحيح الأوضاع و الكشف عن المفارقات التي انطوى عليه النظام الإستعماري. فهي لم تكن تنظيما مستقلا عن الحركة الوطنية في مدلولها العام بل حركتها التصحيحية و الإصلاحية قادتها من داخل مؤسسات الدولة و ضداً على لوبي ممثلي النزعة الإحتلالية في الجزائر، و كثير ما خاض أعضاء تنظيم المنتخبين صراعا حادا مع غلاة المعمرين داخل الإدارة. فبحكم ثقافتهم الأوروبية الحديثة جايلوا و سايروا مفاهيم و أفكار مؤسسات الدولة ووقفوا معارضين لإجراءات الجائرة ، و مناصرين و مدافعين عن الأهالي المسلمين .

فوضعيتهم ضمن مؤسسات الإدارة الحكومية و المحلية هي التي أربكت النظرة إليهم و أبعدهم عن إطار الحركة الوطنية العامة في الدراسات و البحوث اللاحقة عن حقبة لما بعد الإستقلال، فقد راوحوا ضحية النزعة الوطنية الضيقة و الشعبوية في كتابة التاريخ الجزائر المستعمرة. لكن مسعاهم كان يهدف دائما إلى تحرير الإنسان الجزائري من الوضعية التي وجد عليها ليس بسبب الإحتلال فحسب بل تلك أيضا التي ورثها عن عصور التخلف لما قبل الإحتلال الفرنسي. و يمكن القول أن "المنتخبين" كانت الحرجة لأنهم حاولوا الالتزام "بالشرعية" التي لا تفسد قضيتهم و وضعيتهم كمثليين للأهالي، فقد بدا تنظيمهم كمنقابة مهنية ضمت موظفين مسلمين جزائريين لا يدافعون عن الغلبة من السكان فحسب، بل يحاولون معالجة الخلل في بنية الإدارة و طريقتها في تسيير الشأن الجزائري العام. فلم يكونوا تنظيماً سياسيا معارضا لا للسلطة و لا للأحزاب السياسية، بل التمسوا آلية النقد البناء في مخاطبة الإدارة و أسلوب المسالمة و الفكر الإصلاحي في تعاملهم مع الحركة الوطنية.



فالمنتخب المسلم، يؤمن بألية الانتخاب في تولية المناصب و استحقاق التمثيل في الهيئات المحلية و الوطنية و في المتروبول، وأن الأسلوب الديمقراطي هو أفضل سبيل إلى تسوية النزاعات الناجمة عن الوضعية الاستعمارية، التي لم تعد معالجتها حكراً على الحكومة العامة و هيئاتها المحلية، بل تستدعي مساهمة الجزائريين المسلمين أيضاً. فقد تعامل المنتخبون المسلمون مع مفردات القاموس السياسي الفرنسي الحديث بما ينطوي عليه من معاني و دلالات و بالقدر الذي مكثهم هذا الوعي بكشف الحقيقة الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي وجد عيه المجتمع الجزائري في صلته بالوجود الفرنسي.

وُصم أعضاء تنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين بالاندماجية و هو مصطلح مستهجن في الخطاب السّجالي الوطني التي تداولته الأحزاب الوطنية في تطلعها إلى التحرر و الإنعتاق، لكن هذا الوصف لا يناسب إطلاقاً الدراسة و البحث العلمي الذي يروم الوقوف على الحقيقة التاريخية. فهم منتخبون، و مسلمون أيضاً، أي صلّتهم بمؤسسات الدولة و ثقافتهم لا تبعدهم إطلاقاً عن حالتهم الإسلامية، و قد كان لهم الدور الكبير في توضيح إشكالية المواطنة مع المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، أي استبعاد الانصهار التام مع الكيان الفرنسي، والذي كانت ترفضه الإدارة الفرنسية و لا تعمل من أجله أصلاً. كما كان لهم الدور الريادي في البحث عن صيغ التلاقي بين الفرنسيين و الجزائريين على اختلافهم و تمايزهم، بعيداً عن أي انصهار أو اندماج مطلق، مثل التنظيم الذي أسسوه تحت شعار " التجمع الجزائري الفرنسي - المسلم ". و الواضح منه أنه يريد جزائر تتسع للمسلمين و الفرنسيين، ولعلّ أوضح ذلك ما جاء في مشروع تأسسي حزب " الإتحاد الشعبي الجزائري " : " نريد للجزائر ديمقراطية فرنسية محتفظة بخصيتها المميزة بلغتها و أعرقها و تقاليدها، أي الارتباط بفرنسا دونما اندماج فيها. "

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- من الإجتماع العام إلى المؤتمر الوطني.
- الإصلاح في مواجهة الطرقية.
- جمعية العلماء و المسألة الدينية.
- جمعية العلماء و المسألة اللغوية.
- الحركة الإصلاحية و السياسة.
- الشيخ عبد الحميد بن باديس.
- الوثيقة/ النص، " دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أصولها".
- المقالة، " الفكر الإصلاحي التنويري".

## الحركة الإصلاحية الجزائرية

## جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

اقتترنت الحركة الإصلاحية الجزائرية بالنشاط الديني و التربوي و التهذيبي الذي اضطلعت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ عام 1931، تاريخ تأسيسها. و جمعية العلماء، ليست كسائر الجمعيات، فهي أقرب إلى المؤسسة العمومية التي استفاد منها كل فئات المجتمع الجزائري و في كافة مناطقه، الحضرية و الريفية. إن لحظة تأسيس جمعية العلماء هي بداية العمل الإصلاحي الجماعي ضمن مؤسسة اجتماعية و مدنية بعد ما كان الإصلاح في السابق يتم على صعيد الأفراد فقط. جاء في المادة الرابعة من قانونها الأساسي: "أن القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الإجتماعية كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و كل ما يحرمه صريح الشّرع و تحجره القوانين الجاري بها العمل". و حتى تؤكد طابعها الإجتماعي في تعبيره الديني و اللغوي، أوردت في مادتها الثالثة: " لا يسوّغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية"، توضيحا منها أن الجمعية ملتزمة بالنشاط الإصلاحي الذي لا يخالطه أي عمل سياسي، و أنها مكنتية بتهديب الأمة و ترقيتها المادية و المعنوية. و لعلّ ما جاء في التقرير العلمي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي ما يحدد طبيعة و خصائص النشاط الإصلاحي الذي قصده جمعية العلماء بأنها: " جمعية علمية دينية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلّم و تدعو إلى العلم و ترغّب فيه و ترغّب على تمكينه في النفوس بوسائل علنية واضحة لا تتستر. و هي بالصفة الثانية تعلّم الدين و العربية لأنهما شيئان متلازمان و تدعو إليهما و ترغّب فيهما. و تنحو في الدين منحاهما الخصوصي و هو الرجوع به إلى نقاوته الأولى، و سماحته في عقائده و عباداته، لأن هذا هو معنى الإصلاح الذي تأسست لأجله و وقفت نفسها عليه. و بمقتضى الصفة الثالثة، تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حض الدين و العقل عليها لأنها من كمالها، و تحارب الرذائل الإجتماعية التي قبّح الدين اقترافها و ذمّ مقترفها، و سلكت في هذه الطريق أيضا الجادة الواضحة". [محمد البشير الإبراهيمي، سجل

أسفر الاجتماع التأسيسي لجمعية العلماء على التشكيلة التالية : رئيس المجلس الإداري، الشيخ عبد الحميد بن باديس- نائب رئيس المجلس الإداري ، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.- الكاتب العام محمد الأمين العمودي، نائب الكاتب العام، الشيخ الطيب العقبي.- أمين المال، مبارك الميلي.- نائب أمين المال، إبراهيم بيوض.- المولود الحافظي، الطيب المهاجي، مولاي بن شريف، السعيد اليجري، حسن الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفضيل اليراتي، أعضاء مستشارون. و لضمان دوام العمل و استمرارية نشاط العلماء، عينت لجنة العمل الدائمة يراعى في أعضائها السكن في مدينة الجزائر، و هم : عمر إسماعيل، رئيسا، محمد المهدي، كاتباً، آيت سي أحمد عبد العزيز أميناً للمال، محمد الزميرلي عضواً، الحاج عمر العنق.

## الدرس الثاني من الاجتماع العام إلى المؤتمر الوطني

كان المؤتمر الذي عقدته جمعية العلماء عام 1935، منعطفا رسخت به التجربة الإصلاحية في الجزائر، و أنها أفضل سبيل حقيق إلى ترقية الإنسان الجزائري. فقد أتى المجتمعون، خاصة منهم أعضاء المجلس الإداري على كل الرصيد المتوفر للجمعية طوال خمس سنوات من التربية و التعليم و العمل التهديبي و الأخلاقي من أجل محاربة الآفات الاجتماعية، و الحد من غلواء و تجاوزات السلطة الاستعمارية. و لعلّ الشاهد القوي على مكانة هذا المؤتمر، المقدمة التاريخية و العلمية التي أفاض فيها نائب رئيس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي، في ذكر بالبيان و البرهان قيمة و أهمية الحركة الإصلاحية و التجاوب الطبيعي بينها و بين المسلمين الجزائريين. و مما جاء في خطابه، : " فقد ضم هذا المؤتمر بين حناياه أبناء المدن و القرى و الخيام ، و جمع أبناء السواحل بأبناء الصحارى، سكان الشرق بسكان الغرب". أكد الإبراهيمي التوجه الوطني للحركة الإصلاحية، و أنها خطاب يتجاوز النظم الطرقية، أن جمعية العلماء جمعية علمية تهذيبية أخلاقية ، تسير العصر و لا تتنكر لحقائقه، رائدها الأساسي وحدة الأمة.

كما أن طريقة عرض مداورات المؤتمر تمت على النمط المعهود في اجتماعات المؤسسات ذات الإعتماد القانوني، الأمر الذي رشحها إلى مواصلة نشاطها الإصلاحي بإقدار كبير و تجربة تراكم تاريخها الخاص. قدم أعضاء المجلس الإداري، حصيلة التقرير الأدبي من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس، و التقرير المالي، الشيخ العربي التبسي. و باقتراح من السيد رئيس الجمعية، توزعت نقاط التقرير الأدبي على النحو التالي : 1- الأمية و أثارها و طرق مقاومتها. 2- التعليم بقسميه المسجدي و المكتبي، و شرح

أحواله و عوارضه التي هو عليها الآن، وكيف ينبغي أن يكون.3- الإسراف المالي و مظاهره من الولايم و المآثم.4- الوعظ و الإرشاد و الطرق التي ينبغي أن يؤدي بها.

حرصت جمعية العلماء في هذا المؤتمر على أن لا تكتفي بذكر محاسن و مآثر نشاطها الإصلاحية، بل الإلماع أيضا إلى مواطن الضعف و النقص، لا بل تعداه إلى النقد الذاتي و هي شمة التنظيمات التي تبحث دائما إلى السبيل القويم و تستमित فيه. فقد تعرض المتدخلون إلى شرح أسباب التعثر و الإلحاح على تقديم الإحصائيات الدقيقة و الاهتداء بلغة الأرقام في تقييم التجربة، " و هو الأساس الذي تنبني عليه التقارير في هذا العصر، و أن بناء التقارير على أساس الإحصاء، استحضار للواقع بشواهد و بيانه، عرض محسوس يصير الغائب مشهوداً".

و من جملة ما أكده المؤتمر تخصيص يوم كامل لطرق و كيفية أخذ الكلمة و التدريب على إلقاء الخطب و فن الوعظ و الإرشاد، كذلك عرض الحجة البينة و القدرة على الاقتراح، " و هو من عكاظ سنوي تتدرب فيه ناشئتنا الإصلاحية على الكلام في العموميات (أي في المجال العام)، و تتمرن على الخطابة و مناحها لتستعد للقيام بالدعوة و الإرشاد. و أن الخطابة لركن الإصلاح الركين".

## الدرس الثالث الإصلاح في مواجهة الطريقة

الإصلاح الديني مفهوم منافي للنظم الطرقية. و تاريخيا، جاءت الحركة الإصلاحية الجزائرية من أجل تجاوز الوضع الطرقي و حالة التّدين التي كرسها في الجزائر طوال قرون من الزمن. لا بل، أن الإصلاح في ذاته يشير بالتعريف إلى أنه دعوة إلى العودة إلى الدين على ما كان عليه العهد الأول في الإسلام، أي قبل ظهور الطرق، و الفرق و المذاهب. فالإسلام، كما جاء في "دعوة جمعية العلماء المسلمين و أصولها": " هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، و أرسل به جميع رسله، و كتّله على يد نبيه "محمد" الذي لا نبي بعده. كما أن " الإسلام هو دين البشرية الذي لا تسعد الا به". و واضح أن هذا التعريف يقع على طرف مناقض تماما للما هي عليه ممارسات النظم الطرقية و شيوخها، التي اجتاحت ربوع البلاد و صارت تعبر عن تجليات وثنية أو مظاهر الشرك على رأي الشيخ مبارك الميلي .

و توكيدا، أن الإصلاح حركة لتجاوز الأوضاع الطرقية و الحد من غلوائها، تلمع وثيقة " دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أصولها" إلى أن "القرآن هو كتاب الإسلام" و أن " السنّة، القولية و الفعلية، الصحيحة تفسير و بيان القرآن" و " سلوك السلف الصحيح ، الصحابة و التابعين و أتباع

التابعين، تطبيق لهدى الإسلام" و " فهوم أئمة السلف الصالح أصدق لحقائق الإسلام و نصوص الكتاب و السنة".

الحقيقة، إن صياغة الشيخ ابن باديس لهذا البيان حول دعوة جمعية العلماء و أصولها، جاء في سياق تاريخي حاد و عصب في حياة الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد المؤتمر الإسلامي الذي عقد يوم 7 جوان 1936. فقد انخرطت النخبة السياسية و المثقفة في جدل عام حول مسألة الأمة الجزائرية و مطلب الجنسية و إشكالية الحق في المواطنة مع إمكانية الاحتفاظ أو التخلي عن النظام الإسلامي للأحوال الشخصية. و كان لجمعية العلماء المسلمين النصيب الأوفر في هذا الجدل العام بداية من التحضيرات إلى المؤتمر و صياغة مع المؤتمرين " كراس مطالب الشعب الجزائري" و ليس انتهاء بتقديم هذه المطالب إلى السلطات العليا في المتروبول. و عليه، و خلال التجربة التاريخية، نلحظ جيدا، البعد التجديدي في مسار الحركة الإصلاحية التي سعت دائما الى أن تسير الوضع العام، في كافة مظاهره السياسية و الثقافية و الإجتماعية، على أساس أن الإسلام نظام شامل و عام و لكافة الناس، و ليس للخاصة من شيوخ و أولاده و الولي و أتباعه كما هي عليه بنية النظم الطرق ، زواياها و قببها و مراقدها و أضرحتها.

وعلى خلاف النزعة الطرقية القائمة على المذهبية و الأتباع و جماعة الشيخ، فإن الحركة الإصلاحية، كما يؤكد نشاطها، حركة برسم التطلع المتواصل إلى تعميم فائدة و خدمة الإسلام الصحيح على المسلمين كلهم دونما اعتبار للمذهب أو المنطقة أو القبيلة. الإسلام الصحيح، كما حددته الحركة الإصلاحية، هو الأنسب إلى الدولة ذات المؤسسات العمومية و التي تتعامل مع السكان بصفتهم المجردة شعب بلا اعتبار للأصول أو الأعراق. فالدولة المدنية الحديثة تأبى أي سياسة جهوية أو عشائرية و لا تطبيقية أو فتوية. و من هنا، كانت تجربة الإصلاح ليست فقط مناقضة و مناهضة للطرقية بل أيضا مخالفة و معادية أصلا للإدارة الاستعمارية التي اعتمدت إسلام شيوخ الطرق و الزوايا "إسلاما رسميا" للجزائريين، و هذا ما يتنافى مع طبيعة و مفهوم دولة المؤسسات العمومية.

نشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و تطوّرت في سياق وجود مؤسسات الدولة ذات الشخصية الاعتبارية التي تقتضي دين إسلامي واحد لكل المسلمين، خال من أي نزعة فتوية أو عنصرية أو جهوية، و من هنا مفهوم الإصلاح ذاته عندما يتماهى مع الإسلام الصحيح، و يتناقض تماما مع النظم الطرقية في الأصل و الفصل و الغاية، لأن هذه الأخيرة كما جاء في بيان "دعوة الجمعية و أصولها" قائمة على البدعة " وهي كل ما أحدث على أنه عبادة و قرينة، و لم يثبت على النبي، صلّى الله

عليه و سلم، فعله، و كل بدعة ضلالة" و "الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف و مبنائها كلها على الغلو في الشيخ و التحيز لأتباع الشيخ و خدمة الشيخ و أولاد الشيخ، إلى ما هنالك من استغلال و إذلال و إعانة لأهل الإذلال و الاستغلال.. و من تجميد للعقول و إماتة للهمم و قتل للشعور و غير ذلك من الشّرور".

أخيراً، و ليس آخرأً، فالتجربة التاريخية، أكدت مع التحليل التاريخي، أن الإسلام الطرقي، الذي اعتمدته السلطة كدين رسمي للجزائريين، أظهر وجهها استعماريًا للدولة الفرنسية، بينما تجربة الحركة الإصلاحية أكدت بصورة قاطعة توجهها التحرري في مجالات الدين و العلم و الاجتماع و حتى السياسة. فقد كانت حركة من أجل تصفية الدين الإسلامي مما علق به من أدران البدع و الخرافات المكبلة للوعي و التطور، كما كانت حركة من أجل تصفية الإستعمار من الدولة الحديثة، ذات المؤسسات العمومية.

## الدرس الرابع الحركة الإصلاحية و السياسة

جمعية العلماء المسلمين حركة إصلاحية دينية، وسيلتها إلى الإصلاح العام: التربية و التعليم. فقد سعت منذ نشأتها إلى تعميم نشاطها إلى كافة شرائح المجتمع الجزائري في مختلف مناطقهم. كما أن مجلسها الإداري اتسع إلى كل رجال الإصلاح في الجزائر انتفت فيه أية نزعة جهوية أو مذهبية. فقد اتسع جوف الجمعية إلى كل معتنقي الفكرة الإصلاحية، و لعلّ أولى خصائص الحركة الإصلاحية هو توجيهها العام الذي يرمي إلى تربية و تعليم العوام، و فتح التمثيل و الإشراف و التأطير إلى كل ما أنس في نفسه القدرة على النشاط الإصلاحي.

و الحقيقة أن دراسة تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية في إطار جهدها الجماعي المؤسسي (1931-1956)، يظهر من جملة ما يظهر طابعها العمومي الذي أوصلها إلى المجال السياسي عندما يعني التأثير في قطاع واسع من الأهالي، بقصد تعديل مركزهم الاجتماعي و القانوني ليرتقي إلى مصاف مواطنين يتمتعون بالحقوق السياسية و الحريات العامة. فقد صار لجمعية العلماء أنصارا و مؤيدين، كما أنها أقحمت نفسها في تأييد شخصيات و أحزاب سياسية بمناسبة انتخابات الهيئات التمثيلية، و كذا المشاركة في بعض التجمعات السياسية، مثل المؤتمر الإسلامي، جوان 1936، أحباب البيان و الحرية 1943، المشاركة كطرف أصيل في المشاورات مع الجبهة الوطنية لتحرير فرنسا من أجل إصلاح

الأوضاع في الجزائر، ديسمبر 1943... تقديم مقترحات حول المسألة الدينية إلى الجمعية الجزائرية بعد تأسيسها عام 1947.

خاضت جمعية العلماء مشروعها الإصلاحي في مدلوله العام، الذي يطال ليس الدين و اللغة فحسب، بل كافة القضايا الإجتماعية التي أفرزتها الحياة المدنية الحديثة، إصلاح يمتد إلى تغيير حياة الإنسان الجزائري من كونه أهلي إلى مواطن حر في وطنه الجزائر، وهذا ما يستشف من التعديلات المتتالية للقانون الأساسي لجمعية العلماء. و في التعديل الأخير الذي أدخلته على قانونها الأساسي، رسمت الجمعية أهدافها ووسائل تحقيقها على النحو التالي : " القصد من هذه الجمعية هو نشر الدين الإسلامي على وجهه الصحيح، البعيد عن كل بدعة، ومحاربة كل ما يحرمه صريح الشرع، كالخمر والميسر والأفات الاجتماعية الأخرى، ومحاربة الجهل والبطالة والإسراف وكل منهي عنه بطبيعته من الدين والأخلاق الفاضلة. و لتصل الجمعية إلى أهدافها النبيلة، تعتمد إلى اتخاذ الوسائل الآتية: إلقاء محاضرات تهيئية للرجال و النساء، إلقاء محاضرات دينية في المساجد للجنسين، نشر الجرائد و المجلات، تأسيس نوادٍ لتثقيف الشبان بواسطة الدروس و المحاضرات، تأسيس مدارس لأبناء المسلمين يتعلمون فيها لغتهم العربية التي هي لسان دينهم، و القراءة و الكتابة و أصول الدين وأصول التربية. و تكون هذه المدارس بإشراف الجمعية و مسؤوليتها : نظام المدارس التابعة لها و نوع التعليم و الشهادات، كما هو مبين في اللائحة الداخلية للجمعية". واضح شمولية النشاط الإصلاحي لكافة مجالات حياة المسلم و المسلمة، و إذا أضيف له السياق الاستعماري الذي يجري فيه ذلك النشاط أضحى الأمر كله عملا سياسيا لكونه يرمي إلى بناء هوية عربية و إسلامية تختلف عن الحالة الفرنسية القائمة في الجزائر. فمن طبيعة الوضعية الاستعمارية أن تحوّل نشاط الأهالي إلى عمل سياسي بوعي أو بدونه، و لعلّ قوة نشاط جمعية العلماء هو الذي حدا بالإدارة الفرنسية إلى التعامل مع رجال الإصلاح كحزب سياسي في الجزائر، و الجمعية هي دائما الوحيدة من دون سائر الجمعيات التي يرصد نشاطها في الفصل الخاص بالأحزاب السياسية الجزائرية عندما ترفع التقارير إلى المصالح الإدارية و العسكرية.

## الدرس الخامس جمعية العلماء و المسألة اللغوية

مثّلت اللغة العربية إشكالية كبرى للحركة الإصلاحية، لأنها كانت بمثابة المطلب الذي يجب أن تستخلصه من الإدارة الفرنسية العامة، كما أنها كانت موضوعا رئيسا في برنامجها الرامي إلى تنمية الرأسمال البشري الجزائري. و بتعبير واضح، فاللغة طرحت زمن الاحتلال، كما طرحت سائر القضايا الأهلية، كمسألة يجب أن تساهم فيها السلطة و الحركة في آن معاً، لأن المطلوب في إشكالية اللغة لدى رجال الإصلاح أن تتم الخوض فيها في صلتها بالمجال العمومي الذي تحتكره و تستأثر به السلطة.



كما أن موضوع اللغة في جهة أخرى يجب أن تبث فيه جمعية العلماء لأنها جمعية أهلية ومدنية آلت على نفسها تربية و تعليم الجزائريين اللغة العربية و الدين الإسلامي على مستوى العبادات كما على مستوى المعاملات. فقد توسلت الجمعية اللغة العربية برسم إدراجها في المجال العام، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تدخل النظام العام.

على خلاف النظام الاستعماري القائم على الاستغلال في وجوهه السلبية و البغيضة، راحت الحركة الإصلاحية، عبر جمعية العلماء، الى إحكام إستراتيجية شاملة من أجل الاستثمار في مقوم اللغة العربية و إعادة بناء المجتمع الجزائري في عصره الجديد. و عليه، فإن سياسة الاستثمار في مقومات الذات، كما كان يرى ابن باديس، تنطوي على قدر كبير من الأهمية، ليس لتثمين و تفعيل اللغة العربية فحسب، بل لتنمية " الفهوم" الجديدة للدين الإسلامي في مدلولاته الإنسانية و العالمية. و الوسيلة الفكرية لبلوغ المدنيّة الحديثة هي اللغة عبر ترقيتها و تطويرها و توسيع تداولها حتى بوجود اللغة الفرنسية، التي لا يمكن بحال أن تكون مزاحمة لها، و يؤكد ابن باديس أن اللغة العربية الفصحى : " لغة العلم و الأدب و القراءة و الكتابة التي يتفاهم بها نيف و تسعون مليوناً من الناطقين بالعربية بلهجات مختلفة، إنما هي اللغة الفصيحة المعرّبة، فهاته هي التي تثقف الفكر و تنضّجه" ، (جريدة الشهاب ، ابن باديس، التعليم العربي، جويليت 1926). و يضيف في موضع آخر، أن العربية لغة فكر و مدنية و حضارة: " ليس الفكر الفرنسي بأبعد عن العربية من الفكر العربي عن الفرنسية، و لا العربية بأقل عذوبة و أكثر صعوبة من اللغات الغربية، و نحن نعلم أن الآلاف من العرب يحسنون لغة أو لغات من اللغات الغربية، و قد يكون فهم من يتقن ما يعرف منها أكثر من بعض العالمين بها من أهلها. فلماذا سهل ذلك عليهم و لم تتحير و لم تنقل به أفكارهم كما يزعم ذلك في الفكر الفرنسي إذا تعلم العربية ؟" ، الشهاب، ابن باديس ، التعليم العربي، غشت (1926) .

كانت اللغة العربية، في برامج و مشاريع و أهداف جمعية العلماء مطلباً بمعنى تحريرها من سلطة الاحتلال التي صادرتها و اعتبرتها لغة أجنبية في الجزائر، كما أن اللغة كانت مسعى في نشاط الجمعية من أجل ترقيتها و تحديثها و تحريرها من التّخلف الذي زان عليها منذ عصر الانحطاط العربي. و في كافة الحالات، ارتقت اللغة العربية إلى مستوى " المسألة اللغوية في الجزائر"، انطوت على معنى سياسي عندما تعني نظام الحكم ، كما انطوت على بعد الاجتماعي و الحضاري عندما تعني الحركة الإصلاحية بما لدى شيوخها و علمائها من خبرة و اختصاص في مجال العربية و الدين الإسلامي.

فقد خاضت الحركة الإصلاحية تجربة تاريخية رائدة في عملية الاستثمار في اللغة العربية و مقومات الذات، واجهت سياسة الاحتلال و الاستعباد و الاستيعاب بسياسة أخرى مناهضة تماماً لها، و

استطاعت في نهاية المطاف أن تحقق الاستقلال التاريخي للشخصية الجزائرية عن الوجود الفرنسي في الجزائر. فحيال إستراتيجية الاستغلال التي اعتمدها السلطة الاستعمارية الفرنسية، عمدت الحركة الإصلاحية الى تبني سياسة الاستثمار في أهم مقوّمات الذات الجزائرية و أحكمت خطة أدرجتها ضمن المدى الطويل لاكتشاف الذات و كشف عناصرها في المجال العام، و التماس عناصر الهوية، بعناد و صبر، من أجل التمسك بها في مواجهة سياسة المحو و التلاشي و الاضمحلال. و كانت خطة جمعية العلماء المسلمين تقتضي أن يعاد تثمين و تفعيل اللغة العربية كلغة تواصل و تعليم و لغة الدين الإسلامي. و عليه، فقد كانت سياسة العلماء الوجه المنافي و المضاد لسياسة الاستعمار. كل طرف يستغل ما لديه من إمكانيات ليحقق ما يريد، و كان للعلماء فضّل اكتشاف حقل الذات و الاستثمار فيه.

## جمعية العلماء و المسألة الدينية

## الدرس السادس

الحركة الإصلاحية ذات مرجعية دينية تولت مهمة ترقية التعليم و التربية الدينية و المدنية عبر محاربتها للنظم الطرقية و امتداداتها في السلطة و الأرياف و الجنوب، في ذات الوقت تصدّت لإجراءات السلطات العامة التي لا تتماشى و حقيقة ما تتطلبه وضعية الأهالي. و أفصحت عن هذا المعنى المذكورة التي تقدمت بها جمعية العلماء إلى الجمعية الجزائرية عام 1950 : " حَكَمَ البرلمان الفرنسي بفصل الإسلام عن الحكومة في الجزائر، و لا معنى لهذا الفصل إلا إبطال القديم بكل ما فيه من أوضاع و تصرفات و جمعيات دينية كانت الحكومة كوّنتها لتغطي بها الحقيقة، و إن لم تعطها شيئاً من التصرف". فأصل المفارقة، كما هو واضح في هذه الفقرة، أن مبدأ الفصل لا معنى له في ظل استمرار السلطة في وضع يدها على شؤون الدين الإسلامي مباشرة أو عبر جمعيات و مؤسسات و زوايا تنشئها كامتداد لسلطتها السياسية و البوليسية الضبطية.

و المذكورة، كما قدمتها جمعية العلماء، تعبر فيها عن مطالبها التقليدية و المعهودة، لكن بقراءة لسياق جديد و اعتماداً على خلفية تاريخية تحاول أن تؤكد على قيمة و أهمية الفصل، أي قراءة علمانية للسياسة الفرنسية في الجزائر أو ما كان يعرف بالسياسة الأهلية الفرنسية. و يستهل العلماء مذكرتهم بتعريف جمعيتهم و تحديد مبرر وجودها و غايتها الإجتماعية و العلمية : " جمعية دينية علمية، وظيفتها الأساسية الدعوة إلى الإسلام، و الدفاع عن حقائقه و أحكامه و نشر ثقافته، و علاقتها بالأمة الجزائرية المسلمة علاقة دينية روحية علمية" واضح من هذا الفقرة وظيفة الجمعية و مبرر وجودها و الغاية المرجوة من نشاطها المتسم بالعمومية و الإطلاقية، أي التماهي مع رسالة الإسلام إلى الناس أجمعين، و أن

الجمعية هي الجهة الحصرية التي يعهد إليها أمر الدين، في ذات الوقت الذي تدرك وتفهم ما للأطراف أخرى من مهام ومسئوليات تعزى إليها حصرا أيضا.

المعروف أن الإدارة الفرنسية أدرجت الدين الإسلامي في سلطتها وعبرت عنه بالإسلام الجزائري، أي الدين الذي تشرف عليه و تضبط شؤونه عبر مراسيم و لوائح و قرارات و تدابير سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو بالأموال من عقارات و مقرّات. فقد تبيّن، بعد قانون الفصل، أن تعامل الإدارة الاستعمارية مع الدين الإسلامي هو اغتصاب لأحد مقومات الأهالي من أجل إدارتهم وتصريف شؤونهم الدينية، و من ثم يصعب فصل الدين الإسلامي عن الدولة، لما ينطوي عليه من إمكانية فصل الجزائريين أنفسهم عن الدولة ، و هذا ما حدث في مرحلة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي سعت في إطار حركتها الإصلاحية إلى تحرير الدين الإسلامي من السلطة الاستعمارية ، عبّر في نهاية المطاف عن أحد وجوه صراعها مع إدارة الاحتلال.

## الشيخ عبد الحميد بن باديس

## الدرس السابع

استهل ابن باديس (1889-1940) نشاطه الإصلاحي كمثقف و مصلح، في سياق حركة النهضة العربية الأولى التي طالت ربوع العالم العربي و الإسلامي، نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، كما أنه خاض تجربته الإصلاحية من أجل إعادة المجتمع الجزائري الى تاريخه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة و التسامح و التعايش الديني.

اتسعت تجربة الإصلاح عند ابن باديس الى كافة المتواجدين في الجزائر المستعمرة، بحيث شملت المسلمين و غيرهم، و بالقدر الذي تُمكن الجميع من العيش معا، في ظل من التسامح و الحرية و المدنية الحديثة. فقد آل ابن باديس على نفسه أن يعيش للأمة و معها على أساس من مُثل الدين الإسلامي في مدلوله السامي الذي يند دائما عن النَمَطِيَّة و المذهبية و روح التعصب، كما أنه سعى بنفس القدر و الحرص الى دعوة السلطة الفرنسية للتخلص من مظاهرها الاستعمارية كأفضل سبيل الى التواجد المشترك بين الجزائريين و الفرنسيين، و أن فرصة الإسلام السَّمَح هي للجميع بدون استثناء.

كان ابن باديس متشعبا بمفهوم التسامح ليس في معناه النظري و الأخلاقي فحسب، بل عايشه أيضا كإمكانية تحقيقه على أرض الواقع بما حفل به من تعدد ديني و اختلاف سياسي و تنوع اثني. هذه الحقيقة، ارتقت عند ابن باديس الى حالة من اليقين الذي لا يدانيه أي ريب، و لا يعتره اي ظن. إن التسامح في فكر و ممارسة ابن باديس، حقيقة دينية و اجتماعية تتجاوب مع روح العصر الحديث و المدنية المعاصرة و ما تنطوي عليه من مبادئ الحرية و المساواة و الأخوة و الإنصاف لكافة الإنسانية.

امتدت تجربة الإصلاح عند ابن باديس الى كافة السكان القاطنين في الجزائر المستعمرة. فقد سعى، ضمن حركته الإصلاحية إلى إصلاح الوضع العام بالقدر الذي يستفيد منه الجميع مجتمعا و سلطة، مسلمين و غير مسلمين. كما اتسعت تجربة الإصلاح، في التصور و الغاية الى تحسين الوضع على اختلاف صعده و تباين سكانه و تعقده بما يعدل حالتهم الاجتماعية و القانونية و يوفر لهم الإطار القانوني الذي يسوي بينهم أمام القضاء و مؤسسات الدولة. كان الإصلاح، عند ابن باديس يرادف المدنية الحديثة المتأتية عن نهضة شاملة تطال كافة الحياة الدينية و السياسية و الفكرية و السياسية، حالة من التقدم الحضاري على ما وصلت إليه الأمم المتقدمة و منها فرنسا.

كانت مدينة قسنطينة التي ولد بها و مات ابن باديس تزخر بالتنوع الاثني و الديني، علاوة على الحياة السياسية التي كان تنشطها أحزاب سياسية، نصيب الأهالي المسلمين فيها زهيد جدًا. فالإصلاح العام و الشامل يقتضي، عند ابن باديس ردم الفجوة التي لا تني تستفحل بين المسلمين و الأوروبيين في الجزائر، و أن استمرار هذا الوضع سيفضي لا محالة الى الانهيار الكبير الذي تضيع فيه الجزائر على الطرفين الفرنسي و الجزائري. المدينة التي عاش فيها ابن باديس و خاض فيها مشروعه الإصلاحية، كانت تزخر بالمؤسسات الإدارية و المرافق العامة و النشاط الخدماتي، التجاري و الاقتصادي الحديث، فضلا على عمرانها المواكب لروح المدينة الحديثة، التي توفر إمكانية التعايش الديني و السياسي و الثقافي.

مقتضى المدينة الحديثة عند ابن باديس، أنه يلتمس الإصلاح بالعودة إلى الإسلام، عقيدة و فكر و حضارة من أجل استخلاص "فهوم" و معاني تواكب العصر، مثل التسامح، الإنسانية، العدالة و المساواة كتراث مشترك لكافة البشر، على ما أوحى به القرآن الكريم. هذا الوجه الأول من الإصلاح، أما الوجه الآخر، فيلتمسه ابن باديس من النظام الاستعماري من أجل تحقيق مطالب الأهالي المسلمين على أساس من العدل و الإنصاف و المساواة. فقد كان قدر ابن باديس أن يتوجه الى النظام الحاكم يستحثه إصدار التشريعات الضرورية من أجل ترقية الأهالي ماديا و معنويا كسبيل الى تسوية وضعهم كمواطنين يعادلون على مستوى القانون و السياسة و وضعية المواطنين الفرنسيين.

إن التوكيد على مفهوم التسامح و الإنسانية و التعايش الديني المشترك من المفاهيم الإجرائية التي أَلح عليها ابن باديس في سياق وضع استعماري، ليعالج بها وضعية الأهالي المسلمين، كما يعالج بها في ذات الحال، وضعية الفرنسيين في الجزائر شعبا و سلطة. حقيقة الإسلام الذي دعا إليه ابن باديس، هو الإسلام الذاتي القائم على الاجتهاد و أعمال الفكر و النظر من أجل تجاوز النظم الطرقية و مؤسساتها التقليدية الراكدة و التي لم تعد تساقق المدنية الراهنة.

تماهت حياة ابن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية من 1931، مع النشاط الإصلاحية من أجل الأمة و الإسلام. فهو رجل مصلح ليس بمعنى ما و لكن بكل المعاني، فقد كان فردا بصيغة الجمع، فقد حظي دائما بالإجماع - استجابة ممثلي الأهالي لدعوته إلى مؤتمر للمسلمين الجزائريين- و أن المجتمع استفاد من عمله بالقدر الذي ساعد على تقوية ملامح و مقومات الأمة. و لعلّ هذا ما ظهر جليا، لحظة تشييعه إلى مثواه الأخير، يوم 16 أفريل من عام 1940، و مذكّك عد هذا اليوم علامة تاريخية على اعتراف الأمة للرجل و على مكانة الرجل في وجدان الشعب و الدولة الجزائرية المنشودة.

### وثيقة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أصولها

- 1- الإسلام هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، و أرسل به جميع رسله، و كَمّله على يد نبيه(محمد) الذي لا نبي بعده.
- 2- الإسلام هو دين البشرية الذي لا يسعد الا به و ذلك:

  - كما يدعو إلى الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين، يذكّر بالأخوة بين البشر أجمعين.
  - يسوّي في الكرامة البشرية و الحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس و الألوان.
  - لأنه يفرض العدل فرضا تاما بين الناس بلا أدنى تمييز.
  - يدعو إلى الإحسان العام.
  - يحرم الظلم بجميع وجوهه و بأقل قليله من أي أحد على أي أحد من الناس.

- يمجّد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التفكير.
  - ينشر دعوته بالحجة والإقناع لا بالختل والإكراه.
  - يترك لأهل كل دينه دينهم يفهمونه ويطبقونه كما يشاءون.
  - الشريك الفقراء مع الأغنياء في الأموال وشرع مثل القراض والمزارعة والمغارسة، مما يظهر به التعاون العادل بين العمّال وأرباب الأراضي والأموال.
  - يدعو إلى رحمة الضعيف فيكفي العاجز ويعلم الجاهل ويرشد الضال ويعان المضطر ويغاث الملهوف وينصر المظلوم ويؤخذ على يد الظالم.
  - يحرم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه.
  - يجعل الحكم شورى ليس فيه استبداد ولو أعدل الناس
- 3- القرآن هو كتاب الإسلام.
- 4- السنّة، القولية والفعلية، الصحيحة تفسير وبيان للقرآن.
- 5- سلوك السلف الصالح، الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، تطبيق لهدي الإسلام.
- 6- فهم أئمة السلف الصالح أصدق الفهم لحقائق الإسلام ونصوص الكتاب والسنّة.
- 7- البدعة كل ما أحدث على أنه عبادة وقربة، ولم يثبت عن النبي، صلى الله عليه وسلّم، فعله وكل بدعة ضلالة.
- 8- المصلحة كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دنياهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم وتقديم عمرانهم، مما تقره أصول الشريعة.
- 9- أفضل الخلق هو (محمد) صلى الله عليه وسلّم، لأنه:
- اختاره الله لتبليغ أكمل شريعة إلى الناس عامة.
  - كان على أكمل الأخلاق البشرية.
  - بلّغ الرسالة ومثّل كمالها بذاته وسيرته.
  - عاش مجاهداً في كل لحظة من حياته في سبيل سعادة البشرية جمعاء حتى خرج من الدنيا ودرعه مرهونة.
- 10- أفضل أمة بعده هم السلف الصالح لكمال أتباعهم له.
- 11- أفضل المؤمنين هم الذين آمنوا وكانوا يتقون وهم الأولياء والصالحون فحظ كل مؤمن من ولاية الله على قدر حظّه من تقوى الله.

- 12- التوحيد أساس الدين، فكل شرك، في الاعتقاد أو في الفعل، فهو باطل مردود على صاحبه.
- 13- العمل الصالح المبني على التوحيد، به وحده النجاة و السعادة عند الله، فلا النسب و لا الحسب و لا الحظ بالذي يغني عن الظالم شيئاً.
- 14- اعتقاد تصرّف أحد من خلق الله في شيء ما شرك و ضلال، ومنه اعتقاد الغوث و الديوان.
- 15- بناء القباب على القبور و وقد السرج عليها و الذبح عندها لأجلها و الاستغاثة بأهلها ضلال من أعمال الجاهلية و مضاهاة لأعمال المشركين، فمن فعله جهلا يعلم و من أقره ممن ينتسب إلى العلم فهو ضال مضل.
- 16- الأوضاع الطرقية بدعة، لم يعرفها السلف و مبناهها كلها على الغلو في الشيخ و التحيّر لأتباع الشيخ و خدمة الشيخ و أولاد الشيخ إلى ما هنالك من استغلال و إذلال و إعانة لأهل الإذلال و الاستغلال.. و من تجميد للعقول و إماتة لهمم و قتل للشعور و غير ذلك من الشرور.
- 17- ندعو إلى ما دعا إليه الإسلام و ما بيناه منه من أحكام بالكتاب و السنّة و هدى السلف الصالح من الأئمة مع الرحمة و الإحسان دون عداوة أو عدوان.
- 18- الجاهلون و المغرورون أحق الناس بالرحمة.
- 19- المعاندون المستغلون أحق الناس بكل مشروع من الشدّة و القسوة.
- 20- عند المصلحة العامة من مصالح الأمة، فيجب تناسي كل خلاف يفرق الكلمة و يصدع الوحدة و يوجد للشر الثغرة، و يتحتم التأزر و التكاليف حتى تنفج الأزمة و تزول الشدّة بإذن الله، ثم بقوة الحق و أذراع الصبر و سلاح العلم و العمل و الحكمة. " قل هذا سبيلي، أدعو إلى الله على بصيرة أنا و من أتبعني و سبحانه الله، و ما أنا من المشركين". [الشيخ عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، الشهاب، 11 جوان 1937].

#### قراءة في هذا النص.

- رسالة الإسلام، دعوة عالمية، أي إلى الناس كافة، و إنسانية من حيث أنها جاء بها كل الرسل و الأنبياء، و النبي محمد، صلى الله عليه و سلّم، هو آخر من تمت الرسالة على يده.
- الصياغة لبنود الدعوة و أصولها تنم عن تقنية معاصرة لواقع حال المسلمين في الجزائر، حيث تأخذ بعين الاعتبار تعدد الديانات و الأعراق و الإثنيات.
- اعتماد الإسلام الصحيح، كأفضل سبيل إلى تخطي النظم الطرقية ذات النزعة الجهوية و الفردية.

- العودة إلى السلف الصالح كمثال لتجربة الصحابة و الأتباع الذي عايشوا عصر الدعوة الأولى وتجربتها.
- الإصلاح في مقابل الطرقية، و أنهما على طرفي نقيض تماما، لأنهما من خاصية مختلفة. فالحركة الإصلاحية دعوة إلى تبليغ رسالة إلى العالم و الإنسانية، بينما النظم الطرقية رائدها الأول و الأخير الشيخ و أولاده و أتباعه. الدعوة الإصلاحية برنامج وطنية يجاري و يساوق مؤسسات الدولة الحديثة، عندما تخاطب كل الشعب بصفته المجردة و المنزهة عن الطائفة و المذهب و الخصوصيات الجهوية و العشائرية. كما أن الإصلاح حل للمسألة الاستعمارية من حيث تخلص الإسلام الرسمي الذي تعتمد فيه السلطة الفرنسية على شيوخ الطرق و قادة الزوايا.
- إن السياق الذي جاءت في بيان "دعوة الجمعية و أصولها" هو انخراط النخبة السياسية و المثقفة في جدل عام حول محدّدات الأمة، الهوية الجزائرية، ما الإسلام الصحيح، مسألة التجنس، إشكالية الحق في المواطنة مع الاحتفاظ أو التخلّي عن النظام الإسلامي للأحوال الشخصية.
- يعبر هذا البيان عن حقيقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كحركة لإصلاح العقيدة الإسلامية في الجزائر و تقويم حالة تدين الأهالي. فماهية الإصلاح و صلبه ، كما يستشف من هذا البيان هو العقيدة الإسلامية التي تروم و تتقصد الإسلام الصحيح كأفضل سبيل إلى تجاوز ممارسات البدع و عقائد الطرق و مذاهب الجماعات و الدّهنيات القبلية و اصوليات المتزمتة . فالبيان الذي وقفت عليه جمعية العلماء و أوضحته يناسب نظام الدولة الوطنية الحديثة.

## دعوة الشيخ ابن باديس إلى كتلة وطنية

وثيقة 2

نص الدعوة الوارد تحت عنوان " مطالبنا" في الجريدة الإصلاحية (la Défense, n°88, 3 janv. . 1936) و الذي توجه به الشيخ ابن باديس إلى ممثلي الأمة الجزائرية من أجل عقد مؤتمر يضم جميع الفعاليات السياسية و الاجتماعية الجزائرية عام 1936، و صاغ النص باللغة الفرنسية السيد محمد الأمين العمودي مدير الجريدة و الأمين العام السابق لجمعية العلماء .



الحرية التامة في التعليم الديني و في إلقاء الدروس في كافة المساجد ، تحت الرقابة الوحيدة و المسؤولية الحصرية للهيئات الإسلامية.

حرية المسلمين في تشكيل الهيئات الإسلامية، بعيدا عن أي تدخل، و في إطار مبادئ و قوانين الجمهورية السارية.

الحرية المطلقة في تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة ، و تطبيق نظام المؤسسات التعليمية الساري في المتروبول على مدارسنا و مؤسساتنا الحرة. و بناء على رغبة زملائي «العلماء» ، و بعض المثقفين المسلمين الذين قابلتهم و تحدثت معهم، سوف أسعى إلى المطالبة بتكوين معلمين و أساتذة أحرار يقومون على هذه المدارس التي تعاني من نقص فادح من الإطارات المربين و الأئمة. و عليه سأحرص على المطالبة بإنشاء جامعة إسلامية في مدينة الجزائر أو إحدى المدن الكبرى ، على غرار ما عند إخواننا و جيراننا في المشرق و في تونس و المغرب، بحيث لا تكرر نفس المقررات التي تدرسها المدارس الفرنسية- الإسلامية ، المعروفة ب"les Médersas" ، ذات التعليم المني ، الذي يرمي إلى إعداد و تكوين الشباب إلى وظائف القضاء الإسلامي في مختلف المصالح الإدارية العامة في الجزائر و في الإمبراطورية الفرنسية. (...)

أعتقد أن إنشاء جامعة إسلامية ، مسألة مهمة في الوقت الحالي ، و يمكن تحقيقها إذا توفرت النوايا الصادقة من قبل السلطات الإدارية العليا من أجل أن يظهر المشروع في الواقع. و الجامعة الإسلامية المنشودة لا تحتاج إلا إلى اعتمادات مالية تُقتطع من أموال الأوقاف التي ضُمَّت للأسف الشديد إلى الدومين العام ( قرار الجنرال القائد 8 سبتمبر 1830 ، و قرار الجنرال القائد 8 ديسمبر 1830). و قد أثار القراران في حينها حالة من التذمر العام لدى المسلمين ، و لم تهدأ إلا بعد الوعد الذي قطعه السلطة العسكرية على نفسها بأن تتولى العناية بهذه البنايات العامة و مؤسسات التعليم الديني.

و في ما يتعلق بالجانب السياسي و الديني ، أعتقد أن المسألة على جانب كبير من الأهمية. فإذا أولت الإدارة عنايتها لهذا المطلب و سعت إلى الحفاظ على سمعتها داخل البلدان الإسلامية و خارجها، فإنها لا تتردد لحظة واحدة من أجل أن تحققه. فأنا أعلق أهمية قصوى على المسألة الدينية لأنني رجل دين ، و رئيس لجمعية دينية تهتم بالتربية الاجتماعية و الأخلاقية للمسلمين في إطار من مبادئ الدين فقط.

(...) أما في المسألة السياسية . فباعتباري إنسانا أهليا فإنه كل ما يمس الأهالي الجزائريين يمسي بالدرجة الأولى. (...). أؤيد المساواة بين الأجناس التي تعيش في الجزائر ، و أتمنى لإخواني المسلمين أن لا يبقوا محرومين من الحقوق المدنية المعترف بها لأقرانهم من الديانات الأخرى. و سوف أظل متمسكا بمسألة النظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

إن تحديد نظام سياسي للمسلمين الجزائريين مسألة حيوية و حساسة ، يجب أن لا تناط بشخص واحد مهما كانت قيمته و سلطته ، و لا تستند إلى هيئة واحدة مهما كانت سمعتها و نفوذها على الجمهور، و إنما يعهد الأمر كله إلى جميع الأطراف الممثلة للمسلمين و قادة الرأي ، رجال السياسة ، " العلماء". المنتخبين ، رجال القضاء الإسلامي، أساتذة و معلمين ...

هؤلاء كلهم مؤهلون إلى إبداء رأيهم في هذه النقطة المهمة. و من ثم ، فلا غنى عن الدعوة العاجلة إلى مؤتمر يعقد في العاصمة أو في غيرها من المدن ، ويفتح فيه النقاش واسعا ويتوج في النهاية بالإجماع على صيغة سياسية ، تحدد مصير ستة ملايين من المسلمين و تخرجهم من المأزق الذي يعيشون فيه: فهم مرّة فرنسيون ، لكنهم لا يتمتعون بالحقوق الملازمة لهذه الصفة ، و مرّة أخرى يعاملون كأجانب في وطنهم الجزائر". [ ترجمة نورالدين ثنيو، أنظر النص الكامل، في إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، ص.568-571].

## الفكر الإصلاحى التنويرى

المقالة

خاضت الحركات الإصلاحية الحديثة إشكالية التّطور من منطلق سؤال التنوير الذي يُصِرُّ على العقل و النقد. فقد اجترحت سؤال التنوير في اللحظة التي رامت فيها البحث في معادلة الإسلام و الغرب و كيف يمكن التوفيق بينهما، الأمر الذي استدعى ضرورةً تقصّي المدنيّة الغربية من جهة و البحث من جهة ثانية عن الإسلام الصحيح بالعودة الى ما قبل الفرق و النظم الطرقية و قادة الزوايا و المذاهب، أي سلف الأمة في بواكيرها الأولى.

ظهرت الحركات الإصلاحية العربية في سياق تاريخي أضفى عليها شرعية وجودية استمدته من صلب التجربة التاريخية التي تسعى الى تحقيق التجديد و إصلاح الدين مطلع كل مئة سنة، كما ورد في الحديث النبوي، كما استمدت شرعيتها الوجودية من روح العصر الحديث الذي يستند الى عصر الأنوار و ما تلاه من انجازات العقل و

العلم والتقنية. و عليه، فإن المنطلق الأصيل الذي ينطوي على الجدة والحداثة خاصة جوهرية يجب التواصل معها الى آخر معانها ودلالاتها، وهو ما يحث عليه هذا الملتقى الدولي الذي يروم تقصي المواطن الضائعة من مشروع الإصلاح الكبير الذي اضطلعت به النخبة من العلماء والأدباء والكتّاب ورجال الفكر والسياسة في أرجاء العالم العربي والإسلامي.

إن ما يسوّغ العودة الى بدايات الحركات الإصلاحية الحديثة ليس للوقوف على ما أنجزته في حينه، بل لمعاينة مواطن الإجهاد والمصادرة والإقصاء في مشاريعها وبرامجها وأفكارها الكبرى لعلها هي ما ينقصنا اليوم لملء الفراغ الفكري والسياسي الناجم عن إخفاق المشاريع القومية والأنظمة السلطوية من جهة وتحسين الدين في معناه الإنساني والعالمي لمواجهة التنظيمات الظلامية القائمة اليوم في غير بلد عربي والاعتراض على سوء الظن بالإسلام القائم في غير بلد عربي.

الحقيقة التي يجب ألا تغرب على البال، عند عرض الإصلاح الحديث والتنوير، هي أن الحركات الإصلاحية تطّعت الى تجديد الدين في نفوس وعقول المؤمنين في سياق مشروع نهضة عربية شاملة تطال كافة المجالات والفضاءات والتخصصات في الآن والمآل على السواء، بحيث يبقى الدين النبراس الذي يضيء معالم المسالك الى الحداثة والعالمية.

كانت لحظة النهضة العربية الحديثة بداية لمسار الحداثة ليس في العالم العربي فحسب، بل في العالم الإسلامي والشرق الأقصى برمته. فالبلدان التي عانت من الاستعمار الأوروبي وتعرضت للتخلف الحضاري المتوارث من عصور الانحطاط التاريخي، سعت كلها، وعلى قدر ما تستطيع، الى تلمس طريق النهضة في تعبيراتها المختلفة وبكافة اللغات المتوفرة. فقد اجترح العالم العربي والإسلامي بدايات النهضة والإصلاح بالتوكؤ على تراث عربي وفارسي وتركّي وأردّي .. فضلا على إعادة التفكير من جديد في الدين الإسلامي والأناجيل والديانات الأرضية، البوذية والكونفوشية.. وليس أخيرا الاستناد الى تصورات ومعاني الإصلاحات التي اتخذتها انطلاقا النهضة في بدايتها الأولى. فقد كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو عصر الميحي في الشرق الأقصى، و عصر التنظيمات في الشرق الأوسط اي الإمبراطورية العثمانية سواء في الباب العالي أو بعض الإيالات التابعة لها، ناهيك عن الحركات الإصلاحية العربية التي سعت منذ البداية الى التواصل مع التجديد من داخل التاريخ العربي والإسلامي ومن وحي المنطقة الجغرافية العربية وتمثلت بدايتها مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب.

في المجمل، فقد اجترحت هذه الحركات، على تنوعها واختلافها، النهضة في أفق اقتفاء أثر الحداثة الغربية التي عبرت عن مظاهر وتجليات التقدم والرقّي في كافة المضامير والميادين. فقد صمم الشرق أن يواكب الغرب في نمط حضارته وضرب عيشه وأسلوب حياته.

هذا المشهد العام استقر عليه الوعي العربي الحديث والمعاصر عندما يريد أن يؤرخ للحظة الحركات الإصلاحية الحديثة والنهضة العربية في إرهاصاتها الأولى.. لكن، وهنا المفارقة، قلّمًا كان يلتفت المؤرخون والكتّاب الى فئة من المصلحين كتبوا وفكروا في قضايا العالم العربي والإسلامي بلغات غير العربية، خاصة

فرنسية و انجليزية، ضاعت ، من ثم، مكانتهم في الوعي التاريخي الحديث، بسبب سطوة الوعي الشعبوي الزائف و سلطة النظام الوطني الاستبدادي. فقد أخذت هذه الفئة من المصلحين بجريرة الكتابة بلغة المستعمر، رغم أن كتاباتهم كانت، في حقيقة الأمر، أفضل وسيلة للدفاع عن الأهالي من عرب و مسلمين من أجل ارتياد مكانة الإنسان المواطن في دولته الحديثة. فقد اضطلع نفر من الأدباء و الكتّاب و العلماء العرب بمهمة البحث عن "شروط النهضة" و السبيل إليها في قلب المجتمعات العربية التي كانت تترجح تحت نير الاستعمار و تمكنت على اثر ذلك أن تواجه المستعمر في سياق حضاري الحديث و تتكفل بالمسألة الأهلية في سياقها المحلي الذي يروم الخروج من التخلف التاريخي المتوارث عن عصر الانحطاط.

و اليوم، و بعد المسافة الزمنية و النقدية التي تفصلنا عن عصر النهضة العربية الأولى، نعتقد أنه أن الوقت لكي نقوم بزيارة جديدة لهذه الحقبة من تاريخ العرب و المسلمين من أجل إعادة الاعتبار الى هذه الفئة من رواد الإصلاح في كافة مظاهره و تجلياته عسانا نكمل ما كان ينقص تاريخنا الحديث و المعاصر، خاصة بعد ما تخلصنا من عقدة الكتابة " الأجنبيّة " و الفكر " الإفرنجي " و تجاوزنا لحظة الاستعمار الى ما بعده و لحظة الاستشراق الى حوار الثقافات و الحضارات. و لكي نقف على لوجه الآخر للحركات لإصلاحية التي عبّرت عن البوادر الأولى للنهضة العربية و الإسلامية، و منه نستكمل حقيقة الإصلاح كفكرة عامة يجب أن تأخذ معناها من مسار تاريخ العرب الحديث و المعاصر. و عليه يجب أن تتوخى النهضة الإصلاحية الأهداف التالية:

- ✓ تخطي ثنائية الشرق الغرب التي لا تزال تحكّم و تتحكّم في العلاقات بين الإسلام و الغرب لأن الإسلام دين للناس كافة و للعالم أجمع، و أنه أفضل إيمان روعي مشترك بين الإنسانية في العصر الراهن.
- ✓ إعادة الاعتبار للحركات الإصلاحية الحديثة ليس على خلفية الخصومة مع الغرب و لكن بمرافقة سؤال التنوير، أي تقصي درجة العقل و النقد في دعوة رجال الإصلاح و نزعتهم الإنسانية، على ما جرى في تاريخ الإصلاح الكبير الأوروبي في القرن السادس عشر.
- ✓ توكيد اللقاء الحضاري الكبير الذي تم بين الشرق و الغرب و توفير كل ما يمكن أن يفضي الى التفاهم و التسامح و تعقل حقائق التاريخ و السعي من ثم الى تجسير صلات جديدة تتماشى و العصر الفائق .

## أفكار و إشكاليات

تطلّعت الحركات الإصلاحية إلى تجديد الدين في نفوس و عقول المؤمنين في سياق مشروع نهضة عربية و إسلامية شاملة، تطال كافة المجالات و التخصصات في لحظتها و ما يمكن أن ينجر علمها في المأل. وبتعبير الخطاب التاريخي الحديث، أن الحركات الإصلاحية الدينية تندرج في المدّة الطويلة التي تتواصل مع الفكرة الكبرى.

دراسة و بحث موضوع الحركات الإصلاحية منذ عصر النهضة العربية الحديثة، يتطلب الوقوف على التاريخ الآخر للإصلاح في القضايا التي لم يجر التفكير فيها، و التعرف على الشخصيات التي جرى إقصاؤها من الخطاب التاريخي و الفكر التربوي و الديني.

إعادة قراءة تاريخ الحركات الإصلاحية في ضوء الأفكار الكبرى التي أطرت الفكر العربي و الغربي طوال الفترة الحديثة و المعاصرة، خاصة الاستئناس باللحظة الحاضرة التي تكثف التاريخ الشامل، و تتطلع إلى امتلاك ثقافات و حضارات كافة الشعوب و ما أنجزته في حقب زمنية غابرة. و بتعبير آخر يفيد نفس المعنى، التوكيد على بحث نصيب كل المجتمعات و البلدان و القوميات حقل التاريخ الإنساني.

الإلحاح على ضرورة رفع الأساطير و الأوهام التي خلفتها الخطابات الإيديولوجية الرسمية و الشعبية، عن كافة التاريخ الحديث ، بداية من لحظة اللقاء العربي الغربي الذي أثار إشكالية الدين الإسلامي و المدنية الغربية إلى اللحظة الراهنة التي تدفع إلى تصفية الأفكار المسبقة و القراءات المغرضة التي تؤبد الصراع و الخلاف و النزاع بين العرب و الغرب.

فكرة تجاوز الأوضاع القائمة و التاريخ الشائك تنصرف أيضا إلى رفع ثنائية الإصلاح في المشرق و المغرب و كأن التخلف الحضاري العربي لم يكن حالة عربية و إسلامية شاملة و عامة. إن فكرة تخطي الحالة القائمة في دراسة الحركات الإصلاحية هي التي تعيد الاعتبار و الأهمية إلى الجهود الإصلاحية لدى الأقليات في العالم العربي و الإسلامي، كذلك تجسير الهوية السحيقة بين الحركات الإصلاحية التي ظهرت في العالم العربي و في بقية العالم الإسلامية خاصة تركيا و إيران على خلفية التاريخ العثماني و الفارسي.

يعاني العالم المعاصر من غياب فكرة كبرى يمكن أن يتقاسمها الجميع ، و نعتقد أن تاريخ الحركات الإصلاحية في كافة تواريخ الدول و الأمم، خاصة الإصلاح الكبير في أوروبا و إصلاح النهضة العربية الحديثة يوفر إمكانية التفاهم على أرضية فكرية ترضي المجتمع الدولي الرّاهن الذي يبحث عن ملاذ يعصمه من قواسم الأزمات و العضلات، و لعل ظاهرة الإرهاب أحداها.

موضوعات للأبحاث و العروض

- الحركات الإصلاحية العربية الحديثة و الإصلاح الكبير الأوروبي .. التواصل و الانقطاع.
- الحركات الإصلاحية الحديثة .. في سياق التاريخ الشامل.

- باريس، مدينة الأنوار.. و الحركات الإصلاحية.
- مصلحون مغاربة في وضعية استعمارية.
- الفكر الإصلاحي باعتباره إعادة التاريخ الحديث الى أصوله الإنسانية والعالمية .
- العقل و النقد في الفكر الإصلاحي الحديث و المعاصر.

- حزب اتحاد الوحدة الشعبية
- البيان الجزائري
- فرحات عباس مفكر انساني ورجل مؤسسة
- نص الوثيقة
- المقالة

## التنظيمات السابقة عليه

### الدرس الأول

### حزب إتحاد الوحدة الشعبية

لم يحظ حزب " الوحدة الشعبية الجزائرية" بالأهمية التي تقتضيها دراسة وبحث تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر ، رغم القيمة التاريخية للسياق الذي ظهر فيه ، ثلاثينيات القرن العشرين التي تعد المرحلة التي تأسست فيها فعلا القوى السياسية المسلمة ووضعت العلامة الفارقة بين مرحلة و مرحلة أخرى أكثر جدية وسعيا إلى استخلاص الحق من السلطة الاستعمارية . فالحزب الذي سعى إلى تأسيسه فرحات عباس يتواصل و لو بنوعية مختلفة مع تنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين . حول حزب " الوحدة الشعبية الجزائرية"

" الجزائر و مصيرها" L'Algérie et son destin, 1938 وثيقة سياسية ، صاغها فرحات عباس كأرضية و إطار مرجعي للحزب السياسي الجديد "الوحدة الشعبية الجزائرية" عام 1938. فطالما كان فرحات عباس يتطلع إلى تأسيس حزب سياسي<sup>1</sup> نواته الصلبة من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين في المقاطعات الجزائرية الثلاثة ، و يتسع ليضم كل المؤمنين بالتواجد الفرنسي الجزائري في المستعمرة الجزائرية في إطار الإتحاد الفرنسي إن " الوحدة الشعبية الجزائرية " ، كما أراد فرحات عباس ، هو تنظيم سياسي واضح الملامح و الأغراض، يسعى إلى تمثيل المسلمين في الهيئات و المجالس المنتخبة ، بعد ارتياد المجال العام و الاستفادة من امتيازاته السياسية و العامة ، خاصة و أن الأعضاء يمتلكون إلى حد كبير ثقافة الدولة و الوعي بقيمة المؤسسات حد يرشحهم إلى الخوض في السياسة و متطلباتها. و خلاصة ما تنتهي ، و تبتدئ بها الوثيقة أيضا ، أن مصير الجزائر لا زال معلقا على فرنسا : الدولة و القانون ، في إطار اتحادي ، باعتبارها الضامن لقدرة الدولة الجزائرية على الاستمرار و التواصل، و تحترم إرادة الشعب في اختيار من يمثلونه . كما أن فلسفة الحزب الجديد هو شعار الثورة



الفرنسية ذاته: " من أجل ارتياد حقوق الإنسان و المواطن". أما الشعار الذي اتخذته الحزب و تصدّر الوثيقة فهو: "من الشعب و إلى الشعب".

يعود فرحات عباس في هذه الوثيقة إلى تمثّل فلسفة الثورة الفرنسية ليكتب عن الوضع الجزائري ، و يضع بالتالي الفرق أو المفارقة بين البلدين بسبب الظاهرة الاستعمارية و النظام الامبريالي الذي لازم الوجود الفرنسي في الجزائر لأكثر من قرن. فقد قامت الثورة الفرنسية لعام 1789، كما يرى فرحات عباس على فكر إنساني عالمي قابل للتطبيق في مناطق أخرى من معمورة العالم ، خاصة في الجزائر التي تخضع لنظام الحكم الفرنسي. و يستشهد في هذا الصدد بمقولة المناضل و النقابي الفرنسي الكبير جان جوريس : "لا يمكن لزهور الحضارة الفرنسية أن تنفتح في وهاد من البؤس و العبودية". فقد واثت فرصة تاريخية لكي تنهض الجزائر كشعب و مجتمع و دولة حديثة إلا أن الإمبريالية حالت دون ذلك، حيث عمدت إلى تكريس تصنيف عنصري للبشرية ، و جعلت الإنسان الأوروبي أفضل الخلق و يأتي الباقيون في أدنى سلم البشرية، و أمّتحت لهذا الغرض العنصري مفهوم الإنسان الأوروبي Homo Europeanus تمييزا له عن الأجناس الأخرى، و سرعان ما انقلب السحر على الساحر ، و خاضت فرنسا نفسها حروبا أوروبية طاحنة طوال النصف الأول من القرن العشرين ، عندما وجدت دولة أوروبية أخرى هي ألمانيا التي تمادت أكثر في الإشادة بنقاوة الدم الأري ضدا على بقية الشعوب الأوروبية.

## الدرس الثاني البيان الجزائري

لأول مرّة، في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية تصدر وثيقة واضحة و متضمنة بيان يبيّن مسيرة الشعب الجزائري نحو نظام عادل و لائق به. و من هذه الناحية اعتُبر البيان وثيقة إيديولوجية /سياسية فريدة في حوليات التاريخ الجزائري الحديث في ظل الاحتلال، و في رفضه أيضا. و يمكن إجمال ما ورد فيه على النحو التالي:

- سارعت الوثيقة إلى اعتبار أن الاندماج السياسي طرحٌ خاطئ، لا بل وهم طارد الحكم الفرنسي حيننا من الدهر، تبين في نهاية المطاف أنه مجرد سراب و أسطورة، يستحيل تطبيقه لأنه يتناقض مع حقائق المجتمع الجزائري و مع المؤسسات الفرنسية في الجزائر، " إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له مفهوم آخر غير وجود مجتمعين مختلفين واحد غريب عن الآخر"

- كتبت وثيقة البيان في الأصل و الغرض من أجل تجاوز الروح الحزبية، و حاولت أن ترسي أرضية لجميع المناضلين الجزائريين في مختلف توجهاتهم و تشكيلاتهم السياسية، علاوة على إلفات نظر العالم إلى ما يجري في الجزائر في صلته بالاستعمار الفرنسي بقصد انتزاع الشرعية الدولية، "نحن في شمال أفريقيا، عند بوابة أوروبا. و العالم المتحضر يشاهد و يتفرج على هذا الوضع المفارق و الشاذ عن عصره: استعمار يمارس سطوته على جنس أبيض مثله، له حضارة راقية، جايلت لعدة قرون كافة الأجناس التي عاشت على ضفاف المتوسط، و لظالما أبدى رغبته في التقدم".
- تمسك فرحات عباس، كما جاء في البيان، بنظام الدولة و مؤسساتها، و لم يفكر إطلاقا في وضع الجزائريين خارج إطار الدولة، حتى و لو كانت فرنسية. بينما السلطة الاستعمارية خاطبت الأهالي وهم خارج إطار الدولة و مؤسساتها، و لم تعمل على استيعابهم في منظومة سياسية و اجتماعية و اقتصادية من أجل ترشيحهم إلى إدارة الشأن العام.
- و من وحي الحرب العالمية و سيرورتها على صعيد الشعوب و المجتمعات المحتلة و تأثيراتها على الصعيد الدولي، عمدت وثيقة البيان إلى تسجيل مجموعة من المطالب/ الحلول، و التي تراها أفضل طريق إلى تسوية المسألة الجزائرية. و في البداية يتحدث البيان باسم الشعب الجزائري و يركز على هذه الصفة، أي نسبة السكان إلى اسم البلد كما تفعل جميع البلدان في العالم، و ليس باسم الدين، أو اسم قوميات أو اثنيات...ثانيا، يلفت البيان إلى ضرورة تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة(مبدأ روزفلت الذي يتواصل مع مبدأ ولسن في الحرب العالمية الأولى). و المبدأ يكفل لجميع الشعوب المعاملة العادلة بعيدا عن كل إجحاف و جور.ثالثا، كما ترصد الوثيقة، صياغة دستور جزائري، الذي يؤسس للدولة الجزائرية و يضع لها القانون الأساسي، و فق الاعتبارات التالية:

- 1- الحرية و المساواة المطلقة لكل سكان الجزائر بدون تمييز لا في الدين ولا العنصر.
- 2- إزالة الملكية الإقطاعية عبر مشروع زراعي كبير. و الحق في الرفاهية و الهدوء لقطاع عمال الزراعة لأهميته و حيويته في إزالة النظام الاستعماري.
- 3- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على نفس القدر من المساواة مع اللغة الفرنسية (اللغة العربية بعد تاريخي، اجتماعي و ثقافي للشعب الجزائري، يستند إليها في الإفصاح عن شخصيته القاعدية و من ثم انتزاع الاعتراف الدولي به<sup>2</sup>).

4- حرية الصحافة و الحق في الجمعيات.

5- التعليم المجاني و الإجباري لكافة الأطفال من الجنسين.

6- حرية العبادة لكل السكان و تطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة على جميع الديانات.

رابعاً، أن يساهم المسلمون الجزائريون، بشكل فوري في حكومة بلدهم، كما حدث في مستعمرات المملكة المتحدة، و كما فعل الجنرال كاترو Catroux في سورية، و المارشال بيتان مع الألمان في تونس. و حدها حكومة من هذا القبيل، تسمح للشعب الجزائري المشاركة في إدارة الشأن العام، في ظل الكفاح المشترك في الحرب الجارية ضد النظام النازي. خامساً، الإفراج عن جميع المتهمين و المعتقلين السياسيين، مهما كانت توجهاتهم و انتماءاتهم.

- رغم أن كل الذين صاغوا و وقعوا على بيان الشعب الجزائري من المتعلمين في المدارس الفرنسية، و يكتبون و يفكرون أيضا باللغة الفرنسية، إلا أن واقع الحال، أجبرهم على التزام الواقعية، التي تعيدهم إلى الوعي بحقيقة الجزائر التاريخية، و تاريخ الجزائر في ظل الاستعمار الذي حرّمها من بعدها العربي و الإسلامي، حاول أن يفوّت عليها فرصة الالتقاء بالمدينة و السياسة و الدولة. و هكذا، كما يظهر من موقف النخبة التي أصدرت البيان، فان اللغة الفرنسية، لم تكن في حالتهم تعبر عن حالة استلاب و اغتراب، أو دعوة إلى الاندماج السلبي، بقدر ما هي وسيلة تواصل و تفكير ضدا على الوضع الاستعماري و تخليص الشعب منه.
- أخيراً، و بعد ما قدّم عرض حال وافي لمسوغات الحق في الحياة الحديثة، يخلص البيان إلى الفقرة الأخيرة التالية: " من أجل وضع حد لكل ما يروج الآن، فان المندوبين الماليين عربا و بربرا، يطلبون من ناحية، بحرمة الإقليم الجزائري و وحدته، و من ناحية أخرى الاعتراف بالحكم الذاتي السياسي للجزائر، باعتبارها أمة ذات سيادة، مع احتفاظ فرنسا بحق النظر و المساعدة العسكرية التي تقتضيها سياسة التحالف في حالة نشوب نزاعات و حروب".

## فرحات عباس مفكر إنساني و رجل المؤسسة

## الدرس الثالث

في عام 1926، عندما كان الشاب فرحات عباس في الجامعة، لم يتجاوز عدد الطلبة المسلمين 50، من أصل 2000 طالب. و الرقم في ذاته ينطوي على دلالة مفزعة و جريمة حضارية كبرى. و بالرغم من ذلك، لا يتنكر الشاب الجزائري لفضل التعليم الفرنسي، خاصة منه العالي، لأنه فتح مدارك الإنسان المسلم على قيمة التعليم و التربية و على الوعي بأهمية التاريخ و الحاضر و التطلع إلى ما هو

أفضل، " و يمكننا القول، أن التعليم الذي تم في ضوء التاريخ و الفكر الفرنسي هو أفضل، إذا لم نقل هو الرابط الوحيد بيننا و بين فرنسا الكبرى، و أن أفضل شعار فعّال ساد في جميع العصور هو " الفكر و المحراث"، و هو أيضا ما لدينا إذا ما أريد للجزائر أن ترتقي و تتطور"

و من التاريخ، يستهل الشباب الجزائري صراعه الفكري مع غلاة الاستعمار من الكُتّاب و أصحاب الصحف و صانعي الرأي العام. و يرى أن الشعوب، مثل الشعب الجزائري، التي شهدت حضارات سابقة، لا ينضب تراثها بسهولة، بل يستمر كمعين لها في الأوقات الحالكة و الصعبة، و أنه لا يمكن طمس تراث مجتمع لأنه قائم في حياة أفرادها، حاضرهم و ماضيهم. و في الأوقات الحادة و المدلهمة تنكفئ النخبة من الأعيان، المثقفين، رجال الدين، المناضلين...على ذاتها من أجل استخلاص وسائل و إمكانيات المقاومة سواء أكانت مادية أو معنوية، أو البحث عن أفضل الأطر الإصلاحية التي تتجاوب مع حقائق الأمة الآيلة إلى الانبعاث من جديد. و في مثال الجزائر، كما يرى فرحات عباس، هناك ما يشبه الوضع زمن الثورة الفرنسية الكبرى، و أن التجربة التاريخية قد تفرز نفس المصير. ففي معرض رده على الكاتب الفرنسي لويس برتران Louis Bertrand ، المحسوب على الحزب الاستعماري، يقول الشاب الجزائري، أن البرجوازية الفرنسية التي ثارت على الوضع القديم l'Ancien Régime ، خرجت من الفئات الفقيرة و المستضعفة، و تجرأت على خوض ثورة اجتماعية لأنها لم تكن تملك ما تحرص عليه. و لعل البرجوازية اليوم ممثلة في الرأسمالية المرابية تصنع لحدّها في الجزائر، مكررة نفس تجربة الثورة الفرنسية، " ما يميز الاستعمار، أنه قوة بلا فكر، و جسد بلا روح".

الجهل بالإسلام أو الحقد عليه لا يلغي إطلاقا أثاره الحضارية و لا إمكانية استئناف مرحلة أخرى بالنسبة للشعوب و المجتمعات التي اعتنقته. تلك حقيقة استخلصها فرحات عباس من داخل الفكر الفرنسي ذاته، حيث استعرض و قلب صفحات من كتب التاريخ سواء التي أنصفت الحضارة العربية و الإسلامية، مثل كتاب حضارة العرب لغوستاف لوبون Gustave Le Bon ، أو التي ناوأتهم، مثل كتاب " الإسلام و سيكولوجية المسلم" للكاتب و الصحفي أندري سيرفيه André Servier ، فضلا على التجربة العملية التي عايشها فرحات عباس معاصرا لأحداث و حوادث في الجزائر و في فرنسا، و التي أمدته بمعايير و اعتبارات التقييم للإسلام و للاستعمار، و التي أوقفته على مدى جهل الاستعمار بحقيقة الإسلام الحضارية و الاجتماعية، و قدرة المسلمين على التعايش مع الآخرين و تحلّمهم بقيم الرأفة و التسامح و العيش معا. و ما كتبه فرحات عباس في فصول " الشباب الجزائري"، ليس خطابا أخلاقيا، و لا عريضة مناهضة للاستعمار و فرنسا، ولا حتى هو دفاع عن الإسلام و العرب، بل حقيقة تاريخية

فرضت نفسها على وعي كل من اكتشف حضارة الإسلام و تراثه، من خلال قراءته قراءة منصفة و في صلب التاريخ.

أما إنسانية فكر فرحات عباس، فتظهر أقوى ما تظهر في طريقة تعامله مع الوجود الفرنسي و تقييمه للحضارة الفرنسية عبر خانات فكرية لا تغط حق المسلمين في تراثهم و بالقدر الذي لا يخفي النزعة الاستعمارية . في هذا الصدد ، أي فرنسا و الإسلام ، يرى فرحات عباس ، أنه بإمكان فرنسا أن تكون قوة إسلامية في العالم لو أحسنت التعامل مع سكان المستعمرات و أن تكمل فقط ما ينقص هذه المستعمرات ، و من ثم يزيد رصيد الإمبراطورية في السياسة الدولية و تنوع جغرافيتها لصالحها و صالح شعوب المستعمرات . فالوجود الفرنسي حدد الإقليم الجزائري وفق ما تقتضيه الحالة السياسية الحديثة و بالتالي يمكن للأهالي أن يصيروا مواطنين بناءً على الحدود السياسية للجزائر المسلمة تساعدهم هذه الوضعية الجديدة إلى ترقية الذات و ازدهار الشخصية و تعديل مركزهم القانوني و السياسي و الاجتماعي مع حرصهم الأساسي على الإسلام و مقومات الذات الأخرى، لأن القوة و العظمة و الوزن الدولي صارت تصنعه الكيانات الحرة و المستقلة وفق الصيغ الدستورية و السياسية و نظام التحالف و الاتحاد الحديثة . و يقول: "ليس هناك في الحقيقة من يستطيع أن يثينا على أن نبذل حياتنا في سبيل تحقيق وفاق شريف بين الإسلام و فرنسا، بين وطننا الروحي و وطننا الفكري. قد يسارع البعض إلى اعتبار هذا نوعاً من الخيال و الحلم ، و نسارع بدورنا إلى القول أن كل الأفكار الكبرى و العظيمة ظهرت في أجواء من الحلم ثم مع الوقت و المثابرة أصبحت أكثر ثراء و خصوبة " [le jeune algérien , p.155].

و هكذا، و على هذه الخلفية السياسية و الثقافية يمكن تحديد شخصية الرجل و فكره المستنير، حيث تقتضي عنده الحداثة و الدعوة إلى تجديد الإسلام في تلازم لا يعكّر بينهما أي شيء بل يتلازمان كمعطى حياتي لا محيص عنه في البلدان التي تعرب بالبلدان الإسلامية و توصف كذلك لتمسكها بالدين الإسلامي، كما هو حال الجزائر. و في هذا المعنى كتب "الشباب الجزائري" إن الطريقة التي يحكم بها المستعمر ليست فقط جائرة، بل و مستحيلة أيضاً. جائرة لأن الجزائر أرض الإسلام التي يحدها من الشرق و من الغرب الإيمان الإسلامي. و مستحيلة لأن نظام العبودية التي فرض على الشعوب الحرة، سوف ينهار، عاجلاً أو آجلاً في لحظات الفوضى و الاضطرابات". [نفس المرجع، ص. 147]

نص الوثيقة - حزب البيان يدعو الشعب الجزائري إلى الكفاح بجانبه لتحقيق الجمهورية

الجزائرية [التقرير النهائي لمؤتمر حزب البيان]

إن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اجتمع في مؤتمر وطني بمدينة سطيف في 25.26 و 27 من شهر سبتمبر سنة 1948، صادق بإجماع على تقرير أمينه العام و على عمل الحزب. و هو يوجه

تحياته الحارة إلى هيئة الأمم المتحدة التي تجتمع الآن في باريس و يؤكد لها تعلقه بمبادئ تعاون الشعوب الصغيرة والكبيرة من أجل تحقيق عالم سعيد.ويطلب منها – تحقيقا لميثاق الأطلنطي و سان فرانسيسكو- أن تعمل على إزالة النظام الإستعماري من الوجود الذي هو شرط أساسي لعصر من السلام و الحرية و الهناء.

### حق الشعوب في حكم نفسها

و يطلب منها أن تأمر باحترام حق الشعوب في حكم نفسها ، و وقف القتال في هندونيسيا و فلسطين و الفيتنام، و ضمان حوزة هذه الأقطار و وحدتها ضد اعتداءات الهيمنة الاستعمارية و الصهيونية. كما يرفع صوته بالاحتجاج ضد المشاريع الرامية إلى إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى مستعبدتها السابقين. و يطلب لها تحريرا نهائيا لا شائبة فيه.

### الإتحاد الفرنسي استمرار للإمبراطورية القديمة

إن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يفضح و يستنكر الإتحاد الفرنسي الذي هو استمرار للإمبراطورية القديمة، و يستنكر نظام العسف الى لا يزال الشعب الجزائري مرغما عليه بعد مضي ثرث سنوات من انتهاء حرب التحرير التي شاركت فيها الشعوب التابعة بحظ وافر. و يتابع الكفاح إلى إن تتحقق ا أمانى القومية للشعب الجزائري التي تتشخص في جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية.

### اتحاد أفريقية الشمالية

و يؤكد حزب البيان بأن الجزائر لا يمكن أن تنفصل عن الجارتين الشقيقتين المغرب و تونس اللتين تربطهما بالجزائر الجغرافيا و التاريخ و اللسان العربي و الدين و الإقتصاد. و يرسل إلى الشعبين الشقيقين التونسي و المراكشي تحيات الشعب الجزائري و عطفه و تضامنه، و يأخذ على نفسه العهد بالعمل على تحقيق وحدة الشعوب الثلاثة في أفريقية الشمالية. و يحتج مؤتمر البيان احتجاجا قويا ضد طريقة ضد الطريقة التي جرت فيها انتخابات المجلس الجزائري التي وقعت في 3 و 11 من شهر أفريل الأخير، حيث عبثت الإدارة الجزائري بإرادة الشعب و طبقت للمرة لأولى الأسلاب الموروثة عن النازية. و يحتج ضد جو الإرهاب و الضغط المستمرين من وقت الانتخاب إلى اليوم. و يطلب بشدة إبطال الإنتخابات، و الضمان الكافي لحرية الانتخاب، و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و إصلاح كل ما ارتكب من ظلم.

## واجباتنا المستعجلة

يندب حزب البيان المنظمات المسؤولة و النواب للعمل على :

- إرسال لجنة بحث إلى الجزائر للتحقيق في حوادث 8 ماي 1945، و تعويض الخسائر التي لحقت بالضحايا.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- إبطال انتخابات المجلس الجزائري.
- ايجاد المدارس للصبيان المسلمين كلهم.
- رسمية اللسان العربي و تدريسه الإجباري
- إزالة الأحواز الممتزجة و تراب الجنوب و الترفيه على أهل الصحراء بحفر الآبار و إحداث منابع للماء.
- فصل الدين عن الدولة و إرجاع أحباس المسلمين إليهم تنفيذ مشروع التأمين الإجتماعي / و وقف ارتفاع الأسعار و إصلاح الفلاحة. و انتهاج سياسة رشيدة في مشكلتي المساكن و الصحة العامة و العمل لنشر الصناعة في الجزائر.

## نداء إلى كافة الديمقراطيين

يدعو حزب البيان الديمقراطيين الصادقين و خصوم الإستعمار في فرنسا و الجزائر إلى العمل على التحرير الوطني و الإجتماعي للجزائر. و يوجه نداءً حاراً إلى كافة القوات الحية في القطر كله لرد موجة الرجعية الطاغية و إحباط المكائد الاستعمارية، و تحرير شعبنا من العبودية السياسية و الأدبية و المادية.

## قراءة في نص الوثيقة.

- جاء هذا التقرير النهائي كخلاصة للورقة الأدبية الطويلة التي صاغها فرحات عباس، و وردت تحت عنوان نظرات في حاضر الجزائر و مستقبلها: كفاحنا ضد الإستعمار. فقد جاء خطابه في هذا المؤتمر كجرد عام لأعمال الحزب في الماضي و ما يقوم به في الحاضر و ما يتطلع إليه في المستقبل.

● انعقد المؤتمر في سياق تاريخي حافل بالإحداث الكبرى ، إن على صعيد الداخلي أو الدولي. فقد تمسك حزب البيان بالشرعية الداخلية و انخرط في النضال السياسي و المشاركة في الإنتخابات، خاصة منها في المجلس الجزائري. كما اغتنم فرصة عقدت هيئة الأمم المتحدة اجتماعا لها في باريس، لكي يسمع صوت الجزائر المحتلة و يرجو منها لفت النظر إليها كبلد يستحق تقرير المصير، خاصة ما بدا من عجز الإدارة الاستعمارية على التواصل و التجاوب مع النشاط السياسي المسالم للجزائريين و لجوئها إلى تزييف الإنتخابات و تزويرها و العبث بقواعد اللعبة السياسية و التنكر لحقائق الواقع الجزائري.

● الرؤية الإستشرافية لما يعمل من أجله الحزب، هو النشاط السياسي المحترم و المحترم لأصول اللعبة الديمقراطية بروح من الأتزان و مسايرة الوضع القانوني و الإعتماد على ما توفره السياسة الدولية من توجهات و توصيات و مبادئ التي تدعم تصفية الإستعمار و حق الشعوب في دول مستقلة.

● إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية تعني الإتحاد الأخوي بين جميع الجزائريين، مهما كانت جنسيتهم و ديانتهم، و على أساس من إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة. ينبغي أن تتطور الجزائر في النطاق الطبيعي للدولة الجزائرية لا في نطاق العمّالات الفرنسية و لا وفق نظام " السلطة الإسلامية".

● توكيد الإطار المغربي كحل سياسي ينتظر منطقة الشمال الأفريقي ، لأنه الإطار الأنسب، تمسكت به كافة التشكيلات السياسة في الجزائر، و لوجود تاريخ مشترك بين البلدان في مقاومة الإستعمار. و لعلّ ما يدل على قناعة الإتحاد الديمقراطي بفكرة وحدة الشمال الأفريقي، حضور مندوبي تونس و المغرب في جلسات المؤتمر.

● مشروع دستور جزائري ، قدّمه باسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السادة: سعدان ، مهداوي، مصطفى، بن خليل، يوم 21 مارس ، ( Egalité ,n° 76 , 9 mai 1947 ) . و يحتوي المشروع على 41 مادة موزعة على خمسة فصول: الفصل الأول، أحكام أساسية.- الفصل الثاني، الحقوق المدنية و الحريات الفردية.- الفصل الثالث، تنظيم السلطات العامة.- الفصل الرابع، السلطات القضائية.- الفصل الخامس، المجموعة المحلية

● الفصل الأول: أحكام أساسية

● المادة1.- تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي التام للجزائر. و تعترف، في ذات الوقت، بالجمهورية الجزائرية، بالحكومة العامة و بالألوان الوطنية.



- المادة 2- الجمهورية الجزائرية عضو مشارك في الاتحاد الفرنسي. تدار علاقتها الخارجية و دفاعها الوطني بالاشتراك مع الجمهورية الفرنسية، وفق صلاحيات الاتحاد، عندما يدخل حيز التنفيذ، و تنضم إليه كطرف مشارك.
- المادة 3- تملك الجمهورية الجزائرية، على طول امتداد إقليمها، السيادة التامة و الكاملة، في كل القضايا الداخلية بما في ذلك المتعلقة بالشرطة.
- المادة 4- تكمن هذه السيادة الكاملة في الأمة الجزائرية. و تمارسها عن طريق نواب الأمة الذين يتم انتخابهم عبر الاقتراع العام و يشكلون البرلمان الجزائري.
- **الفصل الثاني: الحقوق المدنية و الحريات الفردية**
- المادة 5- كل السكان الجزائريين، بلا تمييز لا في الأصل و لا في الدين، مواطنون جزائريون، ما عدا الرعايا الأجانب، و هم بالتالي متساوون في الحقوق و الواجبات.
- المادة 6- يتمتع كل مواطن فرنسي متروبولي ، في الجزائر بصفة مواطن فرنسي. و يمتلك بالتالي، فوق الإقليم الجزائري نفس حقوق المواطن الجزائري، بما في ذلك حق الاقتراع و ارتياد الوظائف العامة. و في المقابل، يتمتع كل مواطن جزائري، في فرنسا بصفة مواطن فرنسي، و يمتلك بالتالي فوق الإقليم الفرنسي نفس حقوق المواطن الفرنسي، بما في ذلك حق الاقتراع و ارتياد الوظائف العامة. يمكن تعميم هذه الأحكام المزدوجة على سائر أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد الموافقة عليها.
- المادة 7- يمثل إعلان الحقوق الوارد في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية ، القاعدة الأساسية للجمهورية الجزائرية. يستفيد الجزائريون من كافة الحريات و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كما حددها الدستور المذكور.
- المادة 8- تبدي الجمهورية الجزائرية حيادها حيال جميع الديانات. تضمن حرية العبادة لجميع السكان، تحترم نظام الأحوال الشخصية لكل المواطنين.
- المادة 9- اللغة العربية و اللغة الفرنسية هما لغتا الجمهورية الجزائرية. تعليم اللغتين إجباري في كافة الأطوار. تعمل الجمهورية الجزائرية على تيسيرهما إلى كافة الجزائريين من الجنسين. إن مؤسسات التعليم العام، الموجودة اليوم في الجزائر، لا يمكن أن تكون محل إلغاء. و يمكن للحكومة الفرنسية ، إذا عنّ لها ذلك أن توسع عدد هذه المدارس، على أن تتحمل تكاليفها ميزانية المتروبول.
- **الفصل الثالث: تنظيم السلطات العامة**
- المادة 10- تعزى السلطة التشريعية حصرا إلى البرلمان الجزائري. سيحدد قانون عضوي لاحق تشكيلة البرلمان الجزائري وطريقة تسييره. (...)
- المادة 17- السلطة التنفيذية للجمهورية الجزائرية تمارسها الحكومة الجزائرية. تتشكل الحكومة الجزائرية من رئيس الجمهورية الجزائرية، رئيس الدولة و من مجلس وزراء مكلف بتنفيذ القوانين و قرارات أخرى للبرلمان الجزائري. (...)

- المادة 21- يُنتخب رئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية بواسطة البرلمان الجزائري و باقتراح من رئيس الجمهورية الجزائرية. ويتولى اختيار الوزراء الذين يسألون معه أمام البرلمان الجزائري. يؤدي التصويت عبر الاقتراع العام على لائحة إلى حجب الثقة من قبل البرلمان بأغلبية أعضاء المجلس إلى استقالة جماعية لمجلس الوزراء.
- الفصل الرابع: السلطات القضائية
- المادة 22- يتولى المجلس الأعلى للقضاء باستقلالية القضاء ، و يرأسه رئيس الجمهورية. يضم هذا المجلس قسمين: القضاء المدني والقضاء الإسلامي . يحدد البرلمان لاحقا تشكيلة المجلس و صلاحياته. (...)
- المادة 25- في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية و تسيير الأوقاف تخضع للمحاكم المدنية إذا كان أحد الأطراف غير مسلم، إلا إذا توافق المتنازعون إلى اللجوء إلى المحاكم الإسلامية.
- الفصل الخامس: المجموعات المحلية ( المواد من 26- 41)
- [ترجمة نورالدين ثنيو، انظر النص الكامل في ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص.575-581].
- Source, « l'Egalité », n°76,9 mai 1947

## قرار السياسة العامة التي صوت عليها المجلس الوطني لحركة انتصار الحريات

الديمقراطية .، 7 سبتمبر 1947 ( Maghreb el Arabi, 12 sept. 1947 )

إن المجلس الوطني لحركة الحريات الديمقراطية ، المنعقد في 7 سبتمبر 1947، بمدينة الجزائر، يعلن أن النظام الامبريالي الفرنسي قد اغتصب حقوق سيادة الأمة الجزائرية ، على اثر اعتداء سافر. ينوه و يعرب عن كامل إعجابه باستمرار و بقاء الأمة الجزائرية بعد أن أزال المستعمر الدولة الجزائرية و منيت سياسته الاندماجية و الإدارة المباشرة للسلطة بالفشل الذريع.

يدكر و باعتراف مشروع، أن الوطن الجزائري لا يزال يعبر بكافة الوسائل عن وجوده بثقة و ثبات منذ الاحتلال عام 1830، و عن إرادته في ارتياد حياة وطنية حرّة و كريمة.

يشجب بشدة الأطروحة الإمبريالية التي تنكر إلى حد الاحتقار، قوانين التطور التاريخي لوجود الأمة الجزائرية.

يغرب بقوة عن أن الأمة الجزائرية حقيقة لا يماري فيها أحد، حُفرت في قلب كل إنسان جزائري. و أن المفهوم المثالي للأمة قد أسقط كل الولاءات الكاذبة و مؤامرات التشرذم التي تقوم بها الدعاية الإمبريالية .

يصرِّحُ: ما دام الشعب الجزائري لا يتمتع بالسيادة و لا يمارس السلطة، فان جميع مصالحه المشروعة و حقوقه الثابتة التي لا تقبل التنازل أو التنازل سوف يدوسها المستعمر و يرهتها بمصيره.

يوضِّح أن أهداف حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي:

- الإطاحة التامة بالهيمنة الإمبريالية و إعادة السيادة إلى الشعب الجزائري.
- بناء دولة وطنية بكافة صلاحيات السيادة (ممارسة السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية).
- التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية وفق المعاني التالية : الكلمة للشعب . مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة، مُنتخَب عبر الاقتراع العام المباشر من قبل هيئة انتخابية واحدة بلا تمييز لا في الأصل و لا في الدين.

يوضِّح أيضا أن وسائل عمله هي:

- الكفاح السياسي بجميع أشكاله.
- تنظيم و تعبئة الجماهير.
- العمل الدعائي الدءوب الذي يرمي إلى الإفصاح عن الحقوق المقدسة للأمة الجزائرية ، و يندد بجرائم السياسة الإمبريالية و الداعمين لها.

يعتبر أن المشكلة الجزائرية هي كل شيء مشكلة سيادة. فالمسألة تتعلق بمعرفة من هو السيد في هذا البلد! هل هو الشعب الجزائري أم الإمبريالية، ذات القدرة المطلقة بما تملك من أجهزة القمع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي. و على هذا النحو يجب أن تطرح المشكلة الجزائرية، و أن معالجة القضية على غير هذا الوجه هو خطأ خطير العواقب، و إيقاع الجماهير في الخديعة، لا بل التآمر الصريح مع الإمبريالية الفرنسية.

إن الجزائر لا تعرف الحرية و الهناء إلا بعد أن تحل مشكلة السيادة، و يعود إلى الشعب الجزائري الوعي و المعبأ خلف حركته الوطنية، أمر البث فيها. [ النص الكامل، ترجمة نورالدين ثنيو].

## المقالة مسالة استقلال الدين الإسلامي عن الدولة في مرجعية الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

كان مشروع فصل الدين الإسلامي عن الحكومة دائما من الاهتمامات الأساسية لحزب الإتحاد الديمقراطي ، فقد تقدم فور دخوله لأول مرة إلى المجلس الجزائري، في جوان 1946، بمشروع قرار

حول مبدأ الفصل، كما تقدم بذات المشروع إلى مجلس الجمهورية في جويلية 1947، يدعو فيه الحكومة إلى احترام الدين الإسلامي بناءً على قانون فصل الكنائس عن الدولة 1905، الذي صار قابلاً للتطبيق في الجزائري وفقاً لمرسوم 27 سبتمبر 1907. لا يمكن لباحث أن يخطئ في علمانية الإتحاد و قبله التنظيمات و التشكيلات التي مثلت تاريخه السياسي من أحباب البيان و الحرية و الإتحاد الشعبي الجزائري الذي أسس عام 1938، و الذي جاء في برنامجه الديني : احترام كافة الديانات. فصل الكنائس و الدولة . تطبيق كافة التشريعات المتعلقة بهذا المبدأ على الديانة الإسلامية. إدارة كل المباني و المؤسسات الدينية من قبل المجموعات المسلمة (...). إلغاء كل الأحكام الاستثنائية التي مست اللغة العربية بعد أن أدرجت ضمن اللغات الأجنبية. حرية التعليم الديني، و إلغاء مرسوم 8 مارس 1938. حرية التعبير بالنسبة للصحافة العربية. حرية السفر إلى البقاع المقدسة للإسلام". [Ferhat Abbas, ] *pourquoi nous nous créons l'Union populaire algérienne, pour la conquête de droit de l'homme et du citoyen, Imp. Fréminville, Alger, 1938, P.30.*

تاريخياً، إن أول ما عمَدت إليه القوة الدخيلة، أن صادرت الأوقاف و الأموال و استحوذت على دور العبادات المهمة، خاصة في المدن. و الشواهد على ذلك نجدها في القرارات التي صدرت في هذا الشأن، مثل قرارات 8 سبتمبر 1830، 7 ديسمبر 1830، 23 مارس 1843، 3 أكتوبر 1846. و القائمة طويلة من ترسانة التشريعات التي أصدرتها السلطات العمومية التي صادرت تحتكم إليها القوى السياسية الجزائرية بعد الحرب الكبرى لتبرير قيمة و أهمية فصل الدين الإسلامي عن الحكم، كمطلب إجرائي لتحسين الوضع المادي و المعنوي للجزائريين المسلمين. و في هذه الفقرة من مذكرة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ما يفيد لماذا عمدت سلطات الاحتلال إلى مصادرة أوقاف المسلمين و أموالهم الدينية " سوف نشرح ، طوال هذا العرض التاريخي ، الذي نحرص أن يكون موضوعياً، أن هناك فكرة أساسية قادت و وجهت الإدارة الاستعمارية في هذا البلد إلى تقويض الركائز المادية للدين الإسلامي بتجريده من ثرواته و تخليصه من أية سلطة معنوية و أخلاقية ، ليتحول ، في نهاية المطاف إلى مجرد وسيلة سياسية في يدها". [الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مشروع اقتراح، ص. 3]

ضمن أفق الاستحواذ على مقدرات المسلمين، و من ثم استعمارهم، سعت السلطات العسكرية و المدنية تباعاً إلى "تأميم" القطاع الديني و تدجين موظفيه و القائمين عليه ليصروا خدماً طوع إرادتها يلتزمون بأوامرها و توجهاتها بالقدر الذي يبقي الشأن الإسلامي شأنًا راکدا لا يتجاوب مع الحياة العامة، فأين استقلال الدين عن الدولة؟ حقيقة، هناك مفارقة بيّنة و واضحة في معاملة فرنسا مع مُقَدِّرات الدين الإسلامي و الأهالي المسلمين، حيث تقف على طرف مناقض تماماً لما ينبغي أن تكون عليه إشكالية الدين و الدولة في ظل قوانين الدولة و مؤسساتها الجمهورية، خاصة بعد قانون الفصل

9 ديسمبر 1905، ومنه على وجه الخصوص المرسوم الذي يمدد مجال تطبيق القانون على الجزائر، أي مرسوم سبتمبر 1907.

وقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من خلال نخبتها المتمدنة و العارفة بشؤون الدولة، على مسألة فصل الدين عن الحكومة، ساعدها على التعرض بالتفاصيل إلى كافة مناحي حياة المسلمين الجزائريين. فقد كثفت مسألة الفصل و اختزلت حقيقة ما يطالب به أحباب البيان الجزائري ضمن تنظيمهم المؤسساتي فدرالية المنتخبين المسلمين. كان ديدنهم الدائم هو تحسين الوضع المادي و المعنوي للأهالي كأفضل سبيل إلى تعديل وضعهم القانوني و الإجتماعي. و عليه فالوقوف على إمكانية بحث الدين و الدولة يفضي إلى تناول كافة القضايا و المسائل ذات الصلة بالوضعية الاستعمارية، و قد واتتهم الفرصة لكي يرتبوا الإشكالية على نحوها الصحيح، بحيث تأخذ بعدها المؤسساتي و العمومي عندما تُطرق لدى هيئة منتخبة بشكل رسمي. فهناك إمكانية حل موضوع الإسلام كما تم حل و معالجة موضوع الدين الكاثوليكي و البروتستاني (قانون الفصل 1905) و اليهود (مرسوم كريميه 1870)، إن في فرنسا أو في الجزائر. و في هذا المعنى أوصى مشروع قرار الإتحاد : " أن يسمح للمؤمنين المسلمين الاختيار الحر لمن يتولون أمر دينهم ، و أن يوضع في متناولهم كل الدور و المؤسسات الدينية الموجودة عبر التراب الجزائري من أجل تسيير أحسن لشؤون عباداتهم ، كما لهم الحق في تمثيل التراث الديني الذي تعاقبت على صنعه أجيال متتالية من الجزائريين" [المرجع نفسه، ص. 19].

إن مسألة الدين في صلتها بالدولة، أو موضوع الشريعة و القانون في الجزائر، من الأهمية بأن لا تترك لغير المسلمين و لغير المختصين، و عليه، يجب الإسراع إلى تشكيل مجلس إداري لإدارة و تدبير شأن الدين الإسلامي و أمور العبادات للمسلمين، على غرار ما هو سائد في الديانتين المسيحية و اليهودية، و في هذا الصدد يضيف مشروع الاقتراح : " و بسبب انعدام هيئات تقليدية ، التي تم تفكيكها و حلها طوال القرن التاسع عشر، فإنه يعود إلى المسلمين حصراً أمر إعادة تشكيل مؤسسة إسلامية تسير المفاهيم الحديثة في التسيير و الإشراف . ولهذا، نرى نحن في الإتحاد الديمقراطي ، أن أول مجلس إداري للشؤون الإسلامية يجب أن يعين من قبل كافة المسلمين الذي بلغوا أكثر من 21 سنة، في كل بلديات الجزائر، يستدعهم قاضي يتولى هو عملية الاقتراح السري". [المرجع نفسه، ص. 20]

## معالم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

نستند في قراءة وكتابة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية إلى النصوص و السياق التاريخي الذي ظهرت فيه. كما لا تستغني الكتابة التاريخية إطلاقاً على مدونة الأحداث و الوقائع التي صنعت التاريخ. و في هذا السجل لمعالم تاريخ الحركة الوطنية ما يساعد على

إضفاء المعقولية و الوضوح على نشاطها طوال الحقبة الزمنية التي امتدت من 1912 إلى غاية اندلاع حرب التحرير الوطني 1954.

1912 – 3 فيفري ، صدور مرسوم التجنيد الإجباري. مظاهر رفض دوار بني يعقوب لتجنيد أبنائهم في صفوف الجيش الفرنسي. جوان، بيان الشبان الجزائريين.

1913 – أفريل، حصول الأمير خالد على وسام فارس الليف الشرفي.-. ماي، بداية النشاط السياسي للأمير خالد و مساندته لترشيح الشاب الجزائري محي الدين زروق ضد المندوب المالي الموالي للإدارة سي أحمد بن صيام.-. ديسمبر، محاضرة الأمير خالد في باريس.

1914 – 5 سبتمبر/ التحاق الأمير خالد بالجهة الفرنسية ضمن مفرزة الصبايحية. - أكتوبر، مظاهرة بني شقران ضد التجنيد الإجباري. -30 ديسمبر الأمير خالد ينشر رسالة ولائه للجيش الفرنسي بجريدة le Temps.

1915 - فرار الملازم الأول بوكابوية من الجهة الفرنسية و التحاقه بالجيش العثماني.-. خالد يوجّه رسالة إلى عمّه الأمير محي الدين تحمل عتابا على السلطات الفرنسية.

1916- نوفمبر، بداية مظاهر العصيان و التمرد في الجنوب القسنطيني.-.

1917 – أكتوبر الثورة البلشفية في روسيا.-. ديسمبر ، الأمير خالد الذي كان في حال نقاهة يحضر جلسات مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس.

1918 – تعيين السيد جونار Jonnart للمرة الثالثة حاكما عاما في الجزائر.

1919 – فيفري، قانون جونار.-. مارس، تأسيس جريدة الإقدام.-. ماي، عريضة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ولسن.-. تعيين السيد أبل Abel حاكما عاما في الجزائر.-. أوت، تنحية الأمير خالد من الإطارات العاملة بالجيش.-. فور باهر لقائمة خالد -حاج موسى في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر.

1920- فيفري، مجلس عمالة الجزائر يلغي نتائج الانتخابات البلدية. – ربيع، فوز و نجاح باهر للتيار الخالدي في انتخابات المجالس العامة و المندوبيات المالية. – أكتوبر ، استقالة الأمير و مستشاريه البلديين في مدينة الجزائر.

1921- جانفي ،فوز جديد لقائمة الوحدة التي تزعمها الأمير خالد في الانتخابات البلدية.- 2 ماي ،  
استقالة الأمير خالد في المجلس العام و من منصب المندوب المالي ، وإعطاء العهد بعدم الترشح في أي  
انتخابات قادمة.- سبتمبر ، تعيين السيد ستيج Steeg حاكما عاما في الجزائر.

1922 – تأسيس جمعية الإخاء الجزائري.- صيف، سلسلة من المحاضرة للأمير خالد وزميله بهلول في  
ربوع الجزائر. - أكتوبر، انتصار باهر للأمير خالد في الانتخابات الجزئية عمالة الجزائر.

1923- أفريل، استقالة خالد من كافة المجالس. - أوت، مغادرة خالد الجزائر إلى الإسكندرية

1924 – تأييد خالد للسلطان عبد المجيد في مسألة الخلافة.- جويلية، وصول خالد إلى باريس.-  
محادثات بين خالد و الشيوعي دوريو Doriot في منزل المناضل بلغول.- 12 جويلية، حضور خالد  
لمسيرة " المسلمين " .- 19 جويلية، مشاركة خالد في مسيرة للشيوعيين.- 24 أوت، عودة خالد إلى  
الإسكندرية. – سبتمبر، وفاة الأمير عبد المالك في الريف المغربي.

1925 – ماي، خالد يتقدم بطلب العودة إلى الخدمة في الجيش الفرنسي. - ربيع و صيف، اتصالات  
بين خالد و ممثلي جمهورية الريف. – جويلية، محاولة خالد الخروج من الإسكندرية إلى ايطاليا بجواز  
سفر مزور.- أوت، الحكم على خالد بخمسة أشهر سجن من قبل المحكمة القنصلية لمدين الإسكندرية.  
ديسمبر، خالد يطلب الذهاب إلى دمشق بعد طرده من الإسكندرية.- الزيارة الأخيرة لخالد في فرنسا،  
بين مرسيلا و باريس.

1926 – جوان، تأسيس نجم شمال أفريقيا برعاية الحزب الشيوعي الفرنسي.

1927- 11 سبتمبر، تأسيس فدرالية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور ابن التهامي.

1929 – أول حظر لنجم شمال أفريقيا.

1930 – 20 جوان، إنشاء فدرالية المنتخبين المسلمين في ناحية قسنطينة برئاسة الدكتور سيسبان.

1931- 5 ماي، تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائرية برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس.

1933 – تولى الدكتور بن جلول رئاسة فدرالية المنتخبين بدلا من الدكتور سيسبان. - القطيعة بين

نجم شمال أفريقيا و الحزب الشيوعي الفرنسي. 17 أوت، ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري



1936 - 9 جانفي ، وفاة الأمير خالد في دمشق..- 7 جوان، المؤتمر الإسلامي الأول الذي دعا إليه الشيخ ابن باديس و ساهم فيه الشيوعيون و فدرالية المنتخبين المسلمين، جمعية العلماء. - جويلية وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس لمقابلة و عرض نتائج المؤتمر على الحكومة الفرنسية، و خيبة الوفد الذي عاد خاوي الوفاض. أوت ، تجمع جماهيري في الملعب البلدي لاستقبال وفد المؤتمر والاستماع إلى أعضاءه، بعد لقاءهم مع السلطات في باريس. الزعيم مصالي الحاج يلقي خطابا تاريخيا ويبيد اعتراضه على ميثاق مطالب الشعب الجزائري . - 20 أكتوبر، تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، و حاء في بيان التأسيس : " فلنوحّد بحرية شعبنا مع شعب فرنسا العظيم".

1937 - 27 جانفي تم حل نجم شمال أفريقيا من قبل حكومة ليون بلوم..- 11 مارس ، قام أحباب الأمة، التسمية الجديدة لنجم شمال أفريقيا المنحل، بعقد جمعية عامة، في ناحية نانثير بباريس و أسسوا حزب الشعب الجزائري. - استقالة الأمين العام للنجم عمر عيماش، بعد ما تبين له أن برنامج الحزب الجديد قد تراجع عن مبادئ النجم - 18 جوان ، يحوّل مقر الحزب إلى الجزائر، رغم اعتراض اللجنة الإدارية. - انتصار حزب الشعب في انتخابات المجلس العام بمدينة الجزائر، و هي الانتخابات التي شارك فيها أيضا الحزب الشيوعي الجزائري بقائمة و قائمتين من البرجوازيين. - جويلية، تشكيل فدرالية حزب الشعب في مدينة الجزائر التي ضمت مناضلين من الداخل الجزائري: مصالي الحاج، مفدي زكريا، إبراهيم غرافة، لحول حسين، خليفة بن عمار، محمد مسطول.- تشكيل فدرالية قسنطينة لحزب الشعب التي ضمت المكي فيلالي، عمار بوجريدة، عمر بن دحمان . - 27 أوت، تم توقيف قادة حزب الشعب بتهمة التحريض على الفوضى و المس بسيادة الدولة. الحكم على مصالي الحاج بسنتين و حرمانه من حقوقه السياسية و المدنية.

1938 - 12 مارس، حزب الشعب يعقد أول جمعية له في باريس في غياب أهم قادته المعتقلين.- حزب الشعب يقدم اقتراح التجمع مع العلماء. و فرحات عباس ينفصل عن الدكتور بن جلول و يعلن تأسيسه لحزب والإتحاد الشعبي الجزائري. - اعتقال قياد فدرالية قسنطينة حزب الشعب. - نوفمبر فوز كل من المحامي علي بومنجل و المناضل محمد عباس من حزب الشعب في الانتخابات البلدية على قائمة حزب الشيوعي الجزائري ( قائمة الفرنسيين). 19 ديسمبر، 23 إطارا من حزب الشعب يمثلون أمام المحكمة العقابية.

1939 - 11 فيفري، خطاب موريس طويريز الذي أعلن فيه أن الأمة الجزائرية قيد التشكل من 20 جنسا.- 14 أفريل، الآلاف من الجزائريين يشيعون المناضل أرزقي كيحل الذي وافته المنية في السجن .

- ماي 1939، صدور صحيفة "البرلمان الجزائري".- فوز محمد دوار من حزب الشعب كمستشار في مدينة الجزائر. 14 جويلية، حوالي 4000 من أنصار حزب الشعب يتظاهرون في مدينة الجزائر رافعين شعار: السيدة مصالي و محمد دوار و محمد خيضر في قفص الاتهام. 2 أوت، الإفراج عن مصالي الحاج- سبتمبر بداية الحرب العالمية الثانية ، و حظر حزب الشعب الجزائري الذي دخل في العمل السري كما تم حظر الحزب الشيوعي الجزائري. 24 أكتوبر، اعتقال 28 من مناضلي حزب الشعب بما في ذلك مصالي الحاج و مبارك فيلاي.

1940- 23 سبتمبر، الإفراج عن مفدي زكريا و تكليفه من قبل أوغسطين بيرك الاتصال بمصالي الحاج من أجل التعاون مع الحكومة الفرنسية، ورفض مصالي الحاج هذا العرض.

1941- 10 مارس، قدم النقيب شون Shoen طلبا إلى مصالي الحاج من أجل التعاون مع حكومة فيشي، ورفض آخر. 17 مارس، المحكمة العسكرية تصدر حكما على مصالي الحاج بسنة 16 سجنا و 20 سنة بحظر التنقل و مصادرة أملاكه.

1942- 8 نوفمبر إنزال الحلفاء بمنطقة شما أفريقيا .- 12 فيفري .- فرحات عباس يعلن عن وثيقة بيان الشعب الجزائري الذي يقترح فيه دولة جزائرية فدرالية مع فرنسا.

1944- 7 مارس، صدور أمر ordonnance بموجبه تم منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين. - 14 مارس، ميلاد أحباب البيان و الحرية.- الشيوعيون ينشئون أحباب الديمقراطية.

1945 - 8 ماي، مجازر في سطيف و قلمة.-

1946 - 14 مارس، تأسيس أحباب البيان و الحرية بعد اتفاق الشخصيات الثلاث : فرحات عباس، محمد البشير الإبراهيمي و مصالي الحاج.

1945 - مارس، المؤتمر الثاني لأحباب البيان و الحرية. - 8 ماي ، حوادث و جرائم النظام الإستعماري في الشرق الجزائري. انهيار الجبهة الوطنية

1946 - أفريل، فرحات عباس ينشئ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. - نوفمبر، مصالي الحاج يؤسس حزب الحركة من أجل الحريات الديمقراطية.

1947-15-17 فيفري، أول مؤتمر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي قرّلا فيه مشاركة الحركة في الحياة الانتخابية و السياسية، و إنشاء المنظمة الخاصة الشبه عسكرية. - 20 سبتمبر، الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق على النظام العضوي للجزائر. ديسمبر ، اجتمع حزب الشعب الجزائري / الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في "زدين"، و قرر ضرورة الإسراع في عملية تحضير العمل المسلح. انتخاب اللجنة المركزية من 17 عضوا و من قيادة ضمت مصالي الحاج رئيسا، أحمد بودة، لمن دباغين، محمد خيدر، أحمد مزرنة، محمد طالب. 17-19 أفريل، المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي ، أندريه مارتي ، العربي بوهالي يخلف عمار بوزيغان.- ماي، صدور صحيفة " المغرب العربي" لسان حال حركة انتصار الحريات.- 6,7 سبتمبر، أول مجلس وطني لحركة الانتصار.-. 20 سبتمبر، مصادقة البرلمان الفرنسي على النظام العضوي الخاص بالجزائر. أكتوبر، إخفاق المباحثات بين حركة الانتصار و الحزب الشيوعي الجزائري و الإتحاد الديمقراطي من أجل الإنفاق على أرضية مشتركة و الدخول بها إلى الإنتخابات. 19 أكتوبر، انتخابات البلدية: حزب الانتصار يكتسح أغلبية الأصوات في الهيئة الانتخابية الثانية.

1948.- 5 مارس، تأسيس " لجنة تحرير المغرب العربي" بالقاهرة.- 14 ماي الإعلان عن دولة اسرائيل.- 3 أفريل، انتخابات المجلس الجزائري، و اعتقال 32 من مترشحي حركة الانتصار من 53 عشية الإنتخابات.- ديسمبر ، اجتماع موسّع للجنة المركزية لحركة الانتصار ب"زدين" الذي أقرح فيه آيت أحمد تحويل حركة الإنتصار إلى حزب ثوري من المحترفين، يجرى انتخابهم من قمة الجهاز. تم اختيار السيد آيت أحمد مسئولاً على المنظمة الخاصة، بينما عيّن لمن دباغين مسؤول العلاقات الخارجية و حسين الأحول أمين عام مع بقاء مصالي الحاج رئيس الحركة.

1949 ، 17 فيفري، مشاركة حزب الإنتصار في المؤتمر المناهض للإمبريالية في لندن، كلمة السيد مازرنة التي أعرب فيها عن ضرورة المجلس التأسيسي في الجزائر.- ، مارس، الأزمة البربرية. - أفريل، انضمام حركة الإنتصار إلى مؤتمر السلام.- طرد رشيد علي يحيى.- وقف صحيفة " النجم الجزائري".- ديسمبر، طرد الدكتور لمن دباغين من حزب حركة الانتصار. 5 أفريل، هجوم المنظمة الخاصة على مركز البريد بوهران.- جويلية، أزمة البربرية تتسبب في إبعاد من اللجنة المركزية لحزب الإنتصار كل من بن نعي والي و عمّار بن حمّودة و سعيد أكلي و عمر أوصديق.- تعيين بن بلة على رأس المنظمة الخاصة بدلا من آيت أحمد. 16-19، المؤتمر الثاني للإتحاد الديمقراطي في مدينة سطيف.

1950، مارس، تم تفكيك المنظمة الخاصة و اعتقال عناصرها من قبل السلطة الاستعمارية، حوالي 363 من أصل 2000 ، منهم العديد من المسؤولين: بن بلة، زيغود، بن عودة، بالحاج، أولبصير... 9 أفريل، إجماع الأحزاب الوطنية في المغرب على الإستقلال التام (حلف طنجة).

1951، 5 أوت تأسيس الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع و احترام الحريات.- سبتمبر، زيارة مصالي الحاج إلى المشرق العربي.

1953، أفريل، المؤتمر الثاني لحركة الانتصار، و بروز تيار إصلاحية. - 27 ديسمبر ، عرض مصالي الحاج خلافاته داخل قيادة الحزب أمام مناضليه في المهجر.

1954 - 28 مارس، تتنازل اللجنة المركزية عن سلطاتها لمصالي الحاج من أجل تنظيم مؤتمر الحزب.- 30 مارس، مركزيون و نشطاء يؤسسون اللجنة الثورية من أجل الوحدة و العمل. - 30 جوان، اجتماع جماعة 22، من أجل التشاور و التحضير للعمل المسلح. 14-20 جويلية، المصاليون يعقدون مؤتمرا في مدينة أورنو Hornu ببلجيكا.- 29 جويلية، تتعرض اللجنة الثورية لهزة في أعقاب الخلافات التي نشبت بين المركزيين و النشطاء.- أكتوبر، تهيئة جبهة التحرير الوطني.

## مصطلحات و مفاهيم

نحتاج في دراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية إلى تحديد المصطلحات المتداولة بناء على ما تنطوي عليه من مفاهيم و تعريفات، كما أنتجت الوضع الاستعمارية، خلال الصراع/ الحوار بين الجزائريين و الفرنسيين. فهي تعريفات تساعد أكثر على إكتناه التاريخ الاستعماري في الجزائر خلال وجود الحركة الوطنية الجزائرية. فقد كان نشاط الحركة الوطنية نشاطا سياسيا لم يخلُ من معارك تحديد المفاهيم أيضا. وتحديد المفاهيم و المصطلحات وفق ما كان متداولاً زمن الحركة الوطنية يساعد أيضا الأجيال الجديدة من الطلبة و الباحثين على الوقوف على معنى خطابها في لحظتها الاستعمارية.

## الأمة الجزائرية

قوام الأمة عند ابن باديس الدين و اللغة العربية: " الأمة الجزائرية المسلمة متكوّنة موجودة، كما تكونت كل أمم الدنيا، و لهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، و لها وحدتها الدينية و اللغوية، و لها ثقافتها

الخاصة، و عوائدها وأخلاقها، بما فيها من حسن و قبيح (...) ثم أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا (...). و لها وطن محدود معيّن هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة، و الذي يشرف على إدارته العليا السيد الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية". ابن باديس، أفريل 1936. و قد عرفها السيد الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس طوريز Maurice Thorez : " تتشكل الأمة الجزائرية من خليط عشرين جنسا، و يساعد على ترقيتها بشكل حاسم جهد الجمهورية الفرنسية (...) فهي في طور التّشكّل"، خطاب 11 فيفري 1939. مدار هذا التعريف، انصهار الجميع في البوتقة الفرنسية الحديثة لكل سكان الجزائر برسم تشكيل ملامح و خصائص جديدة. بينما الأمة الجزائرية في التيار الوطني الثوري، فتحدد بالحالة التي هي عليها و تعرف بها بما تتوفر عليها من خصائص تظهر في طريقة عيش الجزائريين على اختلاف جهاتهم و لهجاتهم، فضلا على الدين الإسلامي و التطلع إلى امتلاك ناصية اللغة العربية الفصيحة. كل هذه المقومات هي التي تؤهل الأمة الجزائرية إلى إتمام مقوماتها الذاتية للتخلص من الوضع الإستعماري، و بناء الدولة الحديثة، أفضل إطار للإفصاح عن الشخصية الجزائرية و ازدهارها.

## الوضعية الاستعمارية

الوضعية الاستعمارية ظاهرة تاريخية تشكلت من الفعل الإستعماري الغربي في عصره الإمبريالي، و من رد فعل الحركات الوطنية التي قاومت الإستعمار نفسه. فبين المستعمر و المستعمّر صلة تلازمية، تحتاج إلى التحليل و التفكيك عند دراسة تاريخ الجزائر مثلا خلال الحكم الفرنسي. فالاستعمار على رأي جان بول سارتر منظومة، تشكلت عبر سلطة حكم و على مدى زمني طويل. تعني العملية الاستعمارية colonisation لدى الإدارة الفرنسية العليا سيرورة تعمير الأرض في البلد و إصلاحها و تقديم الخدمات التي ترافقها. بينما النزعة الاستعمارية colonialisme تعني لدى القوى اليسارية و ا إنسانية المناهضة للرأسمالية الاستغلالية في الغرب، نزعة احتلالية، قائمة على الاغتصاب و الاحتكار و النهب. و تعني عند الحركات الوطنية معنى واحد، يشير إلى الاستغلال و الإضطهاد، فهي تلتقي في هذا المعنى مع القوى اليسارية و الإنسانية، و قد تزيد عليه بالدعوة إلى الإستقلال الكامل.

## الحركة الإصلاحية الجزائرية

ظهرت الحركة الإصلاحية الجزائرية في سياق مدني و سياسي حديث لم تعهده الحركات الإصلاحية الدنية السابقة التي كانت تأتي لحظة أفول كل قرن. الحركة الإصلاحية هي توجه إلى تنفيذ مشروع لنهضة عامة تصل بها إلى استعادة ملامح الأمة و خصائصها. يعني الإصلاح في الحالة الجزائرية،

طوال النصف الأول من القرن العشرين، مواجهة المؤسسات الطُرقية و نظمها القائمة على تقديس الشيخ و العائلة و تمجيد عادات و تقاليد التي تكلست زمن تراجع التاريخ العربي و حضارته من دين و لغة. فقد انبرت الحركة الإصلاحية للفكر الخرافي و متوالياته من البدع و الأساطير و الأوهام. و على صعيد آخر، مواجهة النزعة الاستعمارية التي لازمت مؤسسات السلطة الفرنسية في الجزائر.

## الحركة الوطنية الجزائرية

الحركة الوطنية الجزائرية هي النشاط السياسي و النقابي و الفكري الذي ابتدره الشبان الجزائريون مطلع القرن العشرين. و قد تواصل هذا النشاط مع تنظيمات و تشكيلات سياسية و اجتماعية امتدت إلى غاية الثورة التحريرية. تاريخيا ، تحدد الحركة الوطنية الجزائرية بظهور الشبان سياق الحرب الكبرى عام 1914 البداية الحرب التحريرية عام 1954. فقد عرفت هذه الفترة بالمقاومة السياسية في مدلولها العام الذي اتسع إلى النخب المثقفة و الفئات المناضلة ذات المنزع الشعبي على اختلاف توجهاتها و تعبيراتها: الشبان، نجم شمال أفريقيا، حزب الشعب الجزائري، حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، أحباب البيان، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فيدرالية المنتخبين المسلمين ... و تطلق الحركة الوطنية بمعناها الضيق على النزعة السياسية و العمالية ذات التوجه الشعبي الذي لازم نشاط نجم شمال أفريقيا، و امتداداته في حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و هي ذات الحركة التي توصف بالحركة الثورية.

## مدونة الأهالي ( code de l'indigénat )

تحيل مدونة الأهالي إلى منظومة التشريعات الإجرائية، أوامر و قرارات التي تحكم الأهالي المسلمين في الجزائر و تطبق عليهم. و قد عرفت بهذا المصطلح بداية من 1881/1880، لكنها لم تكن متضمنة في مصنف خاص، بل عبارة عن سيل متلاحق من التدابير و الإجراءات التي تلاحق بها الإدارة الاستعمارية الأهالي ، و تصدّهم عن الاقتراب من مصالح المستوطنين و تطبيق عليهم عقوبات فورية جاهزة. تتسم إجراءات مدونة أهالي بأن الجهات التي تصدر القرارات هي التي تطبق من يخالفه، مثل قانون الغابات، الذي لا يتطلب الإحالة على العدالة / القضاء مقترف " الجرم "، بل يمكن للإدارة أن تعاقبه. و وجه التناقض في منظومة الحكم الفرنسي في الجزائر، أن الأهالي يقوم بدفع الضرائب و كأنهم مواطنين فرنسيين، مثل المواصلات، الطرق، المدارس، و كافة ما يتعلق بالمنشآت العامة من

مستشفيات و بريد ، توزيع المياه .. بينما يحرمهم " قانون الأهالي " من أية حقوق نظير ذلك، فضلا على التزام المسلمين بتسديد واجبات الزكاة ، العشور، اللازمة (لدى بلاد الأمازيغ).

## الشبان الجزائريون

ابتدرا الشبان الجزائريون حركة سياسية وثقافية تطلعوا من خلالها إلى تحسين الشروط المادية و المعنوية للأهالي الجزائريين. و يطلق غالبا وصف الشاب الجزائري على المسلم المتخرج من المدارس الفرنسية، أو حاز على قدر مهم من الثقافة الفرنسية ، و في بعض الأحيان العربية، و صار يعبر بها عن حاجاته و يتحدث و يكتب بها . و تاريخيا، تعود حركتهم إلى ظروف و ملابسات الحرب الكبرى و صدور مرسوم التجنيد الإجباري ، فيفري عام 1912. و يمثل الشبان الجزائريون، ظاهرة عمّت كل البلاد العربية و الإسلامية تيمّنا بحركة الشبان الأتراك و بزعيمها مصطفى كمال. و الشبان الجزائريون هم الجيل الأول المؤسس للوعي السياسي الجزائري الحديث الساعي إلى التخلص من الحالة الاستعمارية عبر المسائل الأهلية و قضاياها، في نطاق مؤسسات الدولة و هيئاتها العمومية و الشرعية. و ابرز وجوه الشبان: النقيب أمير خالد، الدكتور بالقاسم بن التهامي، الدكتور موسى، المحامي الحاج السعيد... لتتسع دائرتهم بعد الحرب الكبرى و تتشكل منهم المجالس الاستشارية و مندوبياتها في المقاطعات الجزائرية الثلاث .

## مراجع موضوعية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

مراجع عامة حول نشأة الحركات الوطنية في العالم العربي والإسلامي

**Christopher C. Bayly**, *la naissance du monde moderne (1780-1914)*, préface Eric Hobsbawm, trad. de l'anglais par Michel Cordillot, les Editions de l'Atelier & le monde diplomatique, Paris, 2007.

يعرض هذا الكتاب لأهم الوقائع و الأفكار التي مهّدت لنشأة العالم الحديث، و لا يغفل نصيب البلدان المستعمرة، خاصة الحركات الإصلاحية و التيارات الوطنية في العالمين العربي و الإسلامي و غيرهما. يؤرخ الكتاب للفترة الممتدة من عام 1780 إلى بداية الحرب العالمية الأولى، و هي الفترة التي شهدت وتيرة سريعة في تقدم العالم و تكثف علاقاته نحو العولمة. يندرج الكتاب ضمن الكتب التي تقدم رؤية شاملة للتاريخ، أو ما عرف بالتاريخ الشامل. أقسام الكتاب: - نهاية النظام القديم.- نشأة العالم الحديث.- الدولة و المجتمع في العصر الامبريالي.- تغيرات، أقول و أزمة .

**Mahsas Ahmed**, *le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la première guerre mondiale à 1954*, l'Harmattan, Paris, 1979.

يؤرخ الكتاب لفترة الحركة الوطنية الجزائرية بداية من الحرب الكبرى 1914-1918 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، انطلاقا من روح التجربة التي خاضها مؤلف الكتاب أحمد مهساس، الباحث و الفاعل في الحركة الوطنية. يعرض للمسيرة الثورية لنجم شمال إفريقيا 1926 و حزب الشعب 1937 و حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946، و هي المسيرة التي تمثل الخط الثوري الممهد للثورة التحريرية المسلحة نوفمبر 1954. أقسام الكتاب : - أصول و تكوين الحركة الوطنية الجزائرية .- تحولات و تغيرات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية .- صعود و أقول و تغيرات نوعية في الحركة الوطنية الثورية الجزائرية.

**Harbi Mohamed**, *aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie*, Christian Bourgois, Paris, 1975.

أهم دراسة تناولت العوامل و المقدمات التي وقفت خلف الأزمة التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية. استعرض بالتحليل و النقد الخلفيات الإجتماعية و السياسية و الإيديولوجية و



الفكرية لتفسير التوجه الوطني نحو الثورة المسلحة التي كانت تنفيسا عن احتقان سياسي. محتويات الكتاب: - 55 صفحة رصد فيها المؤلف لسجل تاريخي تحليلي للفترة المدروسة 1937-1954. في أصول جبهة التحرير الوطني : انشقاق حزب الشعب /الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مساهمة في تاريخ النزعة الشعبوية الثورية في الجزائر: مقدمة. المجتمع الجزائري أمة و طبقة و اتجاهات سياسية. حزب الشعب /الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عشية الانشقاق. المؤتمر الثاني: انتصار الإصلاحيين الجدد. من الخلافات الداخلية إلى الانشقاق. تحليل الإتجاهات. مجموعة من الوثائق.- قائمة تعريفية بأهم شخصيات الحركة الوطنية الجزائرية.

مراجع : الحركات الوطنية في بلدان المغرب العربي

*Charles-André Julien, l'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulmans et souveraineté française, 2 vols. Cérès Editions, Tunis, 2001.*

أهم مرجع كلاسيكي لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية في سياق النشاط السياسي لتونس و المغرب الأقصى، أي في نطاق السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا. يحتوي الكتاب على : - مقدمة تحيل إلى تشكّل و تكوين المغرب العربي الحديث على خلفية الإسلام و العروبة و البربر، النزعة الإستقلالية، النظم الطرقية، المشرق العربي و الوحدة.. النزعة المغاربية و التضامن المغاربي. - معطيات المشكلة: حصر مجموعة المعطيات و العناصر التي تشكل الجزائر زمن الاحتلال.- نشأة النزعة الوطنية التونسية.- نشأة الوطنية الجزائرية.- نشأة الوطنية في المغرب.- الأزمة التونسية و امتحان القوة فيها.- الأزمة الجزائرية و ميلاد "البيان الجزائري"، الوضع الأساسي للجزائر و الإفصاح عن السيادة الفرنسية.- الأزمة المغربية.- الخلاصة، سياسة الفرص الضائعة.- قسم مهم لقائمة مراجع تحليلية (ص. 614-722).

أمحمد مالكي، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

يعرض الكتاب للحركات الوطنية في المغرب العربي الحديث على خلفية مواجهة الاستعمار. إشكالية البحث ، كيف ساعدت هذه المواجهة على تشكيل الهوية الوطنية و بلورة أفكار الإستقلال و السيادة و التحرير و الدولة الوطنية... في سيرورة تكوّن وحدة المغرب العربي. محتويات الكتاب:- في سيرورة تكوّن المغرب العربي. - الهوية و الاستعمار.- التحدّي و الاستجابة، مكانة الهوية في تشكل الوعي الوطني و

الدعوة إلى التنسيق و العمل المشترك.- في الإنتقال من بُعد الدفاع عن الهوية إلى مبدأ التحرر و الإستقلال و بناء الدولة الوطنية.

*René Gallissot, Maghreb- Algérie classe et nation, 2t. Arcantère Editions, Paris, 1987.*

يؤرخ هذا الكتاب إلى تاريخ الحركة اليسارية و العمالية في الجزائر و المغرب العربي. احتوى الجزء الأول : التاريخ الإجتماعي و المسألة الوطنية، القرنان التاسع عشر و العشرين.- المغرب ما قبل الاستعمار.- الجنسية الجزائرية.- من أجل تاريخ اجتماعي للمغرب العربي، تاريخ الحركة العمالية.- من تاريخ الحركة العمالية إلى التاريخ الإجتماعي للدولة المستقلة. الجزء الثاني: التحرير الوطني و حرب الجزائر.- الحركة الوطنية الجزائرية و الشيوعية.- من أجل تاريخ شامل لجرب التحرير الجزائرية.

*Abderrahmane Bouchène, Jean-Pierre Peyroulou, Ounassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, histoire de l'Algérie à l'époque coloniale, éd. La Découverte, Paris & Barzakh, Alger, 2012.*

مؤلف جماعي، يعرض بمقاربة بيداغوجية جديدة تاريخ الجزائر طوال العهد الاستعماري بوجه، و يفرد قسما مهما لتاريخ الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها. الكتاب، لا مناص منه لأي باحث يسعى إلى قراءة و كتابة تاريخ الحركة الوطنية من منطلق تجاوز الإكراهات و الحوائل الإيديولوجية التي عطلت الكتابة الموضوعية. محتويات الكتاب: - 1830 - 1880، الإستلاء على ممتلكات البلد.- 1881-1918، جزائر فرنسية و جزائر جزائرية.- 1919-1944، عهد المبادرات الجزائرية.- 1945-1962، التوجه نحو استقلال الجزائر.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط. خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2007

الجزء الأول، مباحث في تاريخ الجزائر، القرن التاسع عشر. الجزء الثاني، و تناول فيه، أصول الحركة الوطنية، فترة 1900-1914: ميلاد "حركة الفتاة"، الجامعة الإسلامية، الهجرة الجزائرية، النهضة 1914-1918، أثار الحرب الكبرى و ظهور الأحزاب السياسية، الوطنية و الحركة الشيوعية العالمية و الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء. الجزء الثالث، مشاريع فرنسية، جماعة النخبة و هيئة النواب، جمعية العلماء المسلمين و جمعية الطلبة، نجم شمال أفريقيا و حزب الشعب، المؤتمر الإسلامي، حادثة 8 ماي 1945.

أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ط. خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

الجزء الأول، أهم مقال له صلة بالحركة الوطنية، الأستاذ جوليان و التاريخ الجزائري. الجزء الثاني، عريضة الأمير خالد، أزمة جمعية العلماء سبتمبر 1954، موقف أمريكا و الجامعة العربية من حوادث ماي 1945. الجزء الثالث، العامل الديني في الحركة الوطنية خلال العشرينات، نجم الشمال الأفريقي و جذور الحركة الوطنية، الشيخ الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية 1933-1940. الجزء الرابع، انتفاضة 8 ماي 1945، الأمير شكيب أرسلان و القضية الجزائرية، جمعية العلماء و اهتماماتها بقضايا المغرب العربي. الجزء الخامس، الشيخ الإبراهيمي و الثورة، باقي المقالات تتعلق بتاريخ القرن التاسع عشر.

*André Nouschi, la naissance du nationalisme algérien, 1914-1954.*

أول كتاب يخصص بالكامل إلى نشأة الحركة الوطنية الجزائرية ، مستعرضا السياق الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي الذي رافق الوطنية في الجزائر بداية من الحرب الكبرى 1914 إلى بداية الحرب التحريرية الكبرى 1954. محتويات الكتاب: مقاومة الاستعمار 1871-1918. التطور الإقتصادي و الاجتماعي للجزائر 1919-1939. بدايات الوطنية الجزائرية 1919-1936. التطور الإقتصادي و الاجتماعي للجزائر 1939-1954. التطور السياسي 1939-1954.

*Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919-1951, 2 t. SNED, Alger, 1980.* [ مترجم إلى العربية ]

أهم مرجع في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في مدلولها الحديث وفق ما تطورت إليه طوال فترة ما بين الحربين العالميتين و ما بعدها إلى التحضير لثورة نوفمبر الكبرى. تناول المؤلف النشاط السياسي لكافة الفاعلين السياسيين في الحياة الأهلية في صلتها بالسياسة الفرنسية و الأحزاب الفرنسية في الجزائر. احتوى الكتاب على الأقسام التالية : ما بعد الحرب العالمية الأولى. فترة 1927-1935، السنوات الصعبة. فترة 1936-1939، من مؤتمر إلى آخر و تطور الوطنية الجزائرية. الجزائريون المسلمون خلال الحرب 1939-1945. انتصار الفكرة الوطنية.

محفوظ قداش و محمد قنانش، نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الوثائق ذات الصلة بنجم شمال أفريقيا، أول تنظيم سياسي للحركة الوطنية. و يندرج الكتاب ضمن سلسلة من الكتب التي توفر نصوص التنظيمات السياسية الجزائرية.

ويحتوي الكتاب على: الوضع السياسي قبل تأسيس نجم الشمال الأفريقي..- النشاطات الأولى: تأسيس نجم الشمال الأفريقي، التظاهرات الأولى، تصلب موقف النجم، السنوات الصعبة (1929-1935)، سنة 1936، تراجع لأهم العناصر الفاعلة في نجم الشمال الأفريقي.

*Mahfoud Kaddache, l'Emir Khaled, documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU, Alger, 1987.*

يضم الكتاب على دراسة لحياة و مسار النضال السياسي الذي للأمير خالد، فضلا على من الوثائق ذات الصلة و التي يمكن أن يعتمدها الباحث كنصوص مرجعية و مادة علمية أولى لكتاب البحث التاريخي حول هذه الشخصية خاصة و الحركة الوطنية بشكل عام. محتويات الكتاب: الرجل، مساره التاريخي، شبابه و نشاطه السياسي (1919-1925)..- بعض النصوص للأمير خالد، محاضرة الأمير عام 1913، الوضعية الصعبة للمسلمين، الدفاع عن الشعب الجزائري، حملة مناهضة للأمير خالد و رده عليها..- شهادات حول الأمير خالد و بعض المواقف حول نشاطه السياسي.

*Claude Collot & Jean-Robert Henry, le mouvement national algérien (textes 1912-1954), OPU, Alger, 1981.*

أهم و أفضل المراجع التي رصدت النصوص الأساسية للحركة الوطنية الجزائرية في مدلولها الواسع. فقد وقر الكتاب مجموعة مهمة من النصوص، لا يمكن الاستغناء في أي بحث يروم الوقوف على التشكيلات السياسية الجزائرية، بداية من حركة الشبان الجزائريين إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كلها منتظمة وفق المراحل التي تطورت إليها الحركة الوطنية. محتوياته: ميلاد النزعة الوطنية الجزائرية (1912-1939): أول مظاهر التعبير عن النزعة الوطنية الحديثة، في مرحلة الحرب الكبرى (1912-1924)..- حرب الريف و تطور الحركات الوطنية (1925)..- أول تجمع وطني " المؤتمر الإسلامي الجزائري" (1936-1937)..- انقسامات الحركة الوطنية الجزائرية على اثر رفض مشروع بلوم فيوليت (1938-1939). النزعة الوطنية، حالة انسداد (1942-1939): التجمع حول البيان (1942-1945)..- رد فعل الإستعمار (1945-1950)..- الباحث الشاق عن الوحدة (1951-1954).

Jacques Jurquet, la révolution nationale et le parti communiste français, éd. Le Centenaire, Paris.

قراءة يسارية للنزعة الوطنية الجزائرية في سياق تطور الحركة الشيوعية الأممية و الفرنسية. كتاب لا مناص منه لأي دراسة تروم الوقوف على التيار الثوري اليساري في الجزائر. كما أن الكتاب يحفل

بكم معتبر من الوثائق التي تساعد على كتابة تاريخية للزعة الثورية و الوطنية. محتويات الكتاب: الجزء الأول، ( صدر عام 1973)، وضعيات الحركة العمالية الفرنسية و الأومية حول المسائل الكولونيالية، و الجزائر قبل ميلاد الحزب الشيوعي الفرنسي (1847-1920). الجزء الثاني (1974)، في أصول الحزب الشيوعي في الجزائر، دوره و أهدافه- نقد طروحات موريس طوريز- الجزء الثالث(1979)، الجزائر من سبتمبر 1939 إلى 8 نوفمبر 1942- ما بعد عملية انزال الحلفاء.. السياسة الاستعمارية تستمر- مبادل مطروحة على الشعب الجزائري ، تحرير فرنسا أم تحرير الجزائر؟ - الإبادة الاستعمارية في القطاع القسنطيني، ماي 1945- ذروة الإيديولوجية شبه استعمارية للقادة الشيوعيين الفرنسيين و الجزائريين. مكانة 8 ماي 1945 في تاريخ الثورة الوطنية للشعب الجزائري- وثائق ص.319-445. الجزء الرابع، قمة التمويه الفرنسي: الوحدة الفرنسية- خدعة النزعة الكولونيالية الجديدة: النظام الأساسي الممنوح إلى الجزائر- مأزق النزعة الإنتخابوية - نحو الكفاح المسلح- وثائق : (ص. 385- 412)

Messali Hadj, Les mémoires, préf. Ahmed Ben Bella, postfaces de Charles André Julien, Charles Robert Ageron et Mohammed Harbi, J. Clattès, Paris, 1982 .

مذكرات الزعيم مصالي الحاج تناول فيها حياته إلى غاية 1938: طفل من تلمسان، 1898-1918- السعي إلى اكتشاف فرنسا، 1918-1925- على رأس نجم شمال أفريقيا، 1925-1936- من المنفى إلى السجن، 1936-1938.

Jacques Simon, le MTLD le mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques (1947-1954), l'Harmattan, Paris, 2003.

جاك سيمون مناضل و باحث ، و أحد المراجع المعتبرة في تاريخ الحركة الوطنية. يحتوي هذا المؤلف على : - إعادة بناء حزب الشعب و الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- الأزمة المفتوحة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

Jacques Simon, le PPA le parti du peuple algérien, 1937- 1947, l'Harmattan, Paris, 2005.

مرجع أساسي و فريد في تخصصه، حزب الشعب الجزائري، كونه يعرض التجربة التاريخية لهذا الحزب من الداخل. محتويات الكتاب: حزب الشعب الجزائري يتعرض للقمع و يحتفظ بشرعيته- حزب الشعب في الحرب(1939-1945)-. ماي 1945 ، الثورة الضائعة.

Jacques Simon, Messali Hadj (1898-1974), la passion de l'Algérie libre, pré. Guy Le Néouannie, Editions Tirésias, Paris, 1998.

مؤلف الكتاب من أتباع النزعة المصالية. باحث في تاريخ الجزائر في الحقبة الإستعمارية، و مرجع معتبر في تاريخ الحركة الوطنية، و خاصة زعميها مصالي الحاج الذي أفرد له دراسة مستفيضة انطوت على المحتويات التالية: مصالي قبل مصالي (1898-1925).- مصالي يبدع الأمة الجزائرية (1926-1937).- حزب الشعب الجزائري (1937-1945).- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (1947-1954).- مصالي و الحركة الوطنية الجزائرية في الحرب (1954-1962).

Jacques Simon, l'Etoile Nord-Africaine (1926-1937), l' Harmattan, Paris, 2003.

يندرج هذا الكتاب ضمن أعمال المؤلف حول تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، و يعد هذا الكتاب الأول في السلسلة، و تناول فنيه:- في أصول نجم شمال أفريقيا.- نجم شمال أفريقيا الأول (1926-1929).- نجم شمال أفريقيا الثاني(1930-1936).- النجم و الجبهة الشعبية ( جوان 1936 - جانفي 1937).

Benjamin Stora, Messali Hadj (1898-1974), Hachette, Paris, 2004 .

مؤلف الكتاب متخصص في حياة مصالي الحاج و تاريخه النضالي. محتويات الكتاب: معالم تاريخية.- 1898-1923، الطفولة و الشباب، أول مظاهر التأثير.- 1923-1927، الاختيار والانخراط.- 1927-1923، التحوّلات الحاسمة.- 1933-1935، ظهور قائد.- 1936-1937، " العهد البطولي".- 1937-1946، المحكوم عليه.- 1946-1954، الأزمة.- 1954-1956، في رهان الثورة و في تعريف سياسة.- 1955-1958، زمن " السكين".- 1958-1974، الأفول و العزلة.

نورالدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2015.

يتناول هذا المؤلف التاريخ السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على خلفية و أفق الوعي بعناصر الدولة الحديثة، أي نصيب كل التشكيلات السياسية في بلورة معني و مفهوم الدولة من خلال ممارستها و نضالها السياسي. محتويات الكتاب: - الشبان الجزائريون و فكرة الدولة الحديثة.-النجم و حزب الشعب و حركة انتصار: مشروع الدولة الوطنية.- الحركة الإصلاحية و استعادة مقومات الأمة الجزائرية.- البيان و الإتحاد الديمقراطي: نشأة الجمهورية الجزائرية.

أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

أصل الكتاب رسالة جامعية حول جمعية العلماء ونشاطها الإصلاحي خلال فترة الثلاثينيات و الأربعينيات و خمسينيات القرن الماضي. تناول المؤلف تاريخ جمعية في النقاط التالية: الوضع السياسي و الديني و الثقافي و الإجتماعي قبل ظهور جمعية العلماء.- نشوء جمعية العلماء و غايتها و أعلامها.- نشاط الجمعية في مجال الديني و الثقافي و الإجتماعي و السياسي.

أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

أول كتاب صدر باللغة العربية خَصَّ حزب الشعب الجزائري بدراسة وافية. مؤلف الكتاب لبناني الأصل تعلم في معهد عبد الحميد بن باديس و ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري في الكتاب محاولة لتقديم مقاربة "عربية" لمسار تجربة التحرر الجزائري. جاءت فصول الجزء الأول على النحو التالي: الوضع السياسي، من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى.- الحركات و الأحزاب السياسية و الوطنية 1900-1925.- نجم شمال أفريقيا، عوامل ظهوره ، تأسيسه ، مؤسسوه، التنظيم الهيكلي ، برنامج و نشاطه.- حزب الشعب الجزائري، أحباب الأمة، التأسيس، التنظيم، البرنامج، نشاطه و اضطهاد و حله.

Malka Rahal, l'UDMA et les udmistes, contribution à l'histoire du nationalisme algérien, Barzakh, Alger, 2017.

مؤلفة الكتابة باحثة متخصصة في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و في بعض ممثليه البارزين، فرحات عباس، أحمد بومنجل .. و الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه تحت إشراف المؤرخ بن جامعة سطورا. و يعد الكتاب أول دراسة كاملة عن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و أتباعه، تناولت فيه الباحثة الجوانب التالية: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946 و ميراث أحباب البيان و الحرية.- عشرية الأحزاب السياسية، استحالة التوحيد، نزعة وطنية بلا إجماع.- الوطنية الأصيلة لإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.- هيكل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.- تكوين حزب من المناضلين.- قادة، منتخبون، أعيان.- امتحان الإتحاد أمام المحليات في قسنطينة و وهران.





الحركة الوطنية الجزائري تنتمي الى التاريخ، و نحتاج اليوم عند البحث العلمي الى إعادة تفكير في مسارها التاريخي العام الذي يقتضي استحضار الأطراف التي كانت تخاطب الاستعمار الفرنسي و مؤسساته في الجزائر و تتعامل معه نوع من التعامل، لمعينة القدر الذي ساهمت به النخبة الوطنية في بلورة إطار قانوني و سياسي يستوعب بشكل شرعي الجزائريين كأفراد و مجتمع و أمة. فقد تطلعت النخبة الوطنية إلى البحث عن " الكيان الجزائري المستقل"، ضدا على النظام الفرنسي، أو بالتعاون معه، أو في إطاره. وبناء على هذه الاختيارات تحددت القوى السياسية و نصيبتها من مضمون الاستقلال أو المشاركة أو الالتحاق، مع كل ما يتخلل هذه المواقف من تفاوت و تطور في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

لم يكن النضال السياسي للحركة الوطنية، في مدلولها العام، فارغا من المضامين، بل احتوى منذ البداية على مشروع لنظام حكم كانت الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات الحرة تفكر فيه و هي تواجه السلطة الاستعمارية في كافة مظاهرها القانونية، السياسية، الإدارية والقضائية والحياة العامة، كما أن هذا المشروع لم يكن جاهزا و وواضحا منذ البداية بل تنأثرت عناصره و مفرداته و دلالاته لدى كافة تنظيمات الحركة الوطنية الجزائرية: حركة الشبان الجزائريين (1912)، نجم شمال أفريقيا(1926)، حزب الشعب الجزائري(1937)، حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية(1946)، الحركة الإصلاحية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931)، أحباب البيان و الحرية (1942)، و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1946)، كل تنظيم بما أوتي من وضع و توجه و خلفية سياسية و فكرية، الأمر الذي يتطلب عند القراءة الجديدة لتاريخ الحركة الوطنية، أن يجري تعقب الخطاب السياسي الجزائري المتعدد و المتنوع و رصد إسهامات الأحزاب السياسية الجزائرية في تكوّن فكرة عن نظام حكم يليق بالجزائريين، إلى أن وصلت إلى صياغة دستور جزائري، كما ورد صراحة في دستور حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، 21 مارس 1947. و ما يمكن خلاصته من زيارة جديدة لتاريخ الحركة الوطنية النقاط التالية:

✓ واجهت الحركة الوطنية الجزائرية السلطة الاستعمارية من داخل مؤسساتها و صاغت مطالبها باللغة الفرنسية. في ما عدا الحركة الإصلاحية الدينية التي كانت تعبر عن مشروعها الإصلاحي باللغة العربية، كل التشكيلات السياسية الأخرى التمسّت اللغة الفرنسية كأسلوب تفكير و تعبير و مقاومة من أجل تحقيق النظام السياسي الذي يريده الجزائريون. هذا الإشكال اللغوي هو الذي جعل المقاومة السياسية الجزائرية تأخذ معنى اللقاء و الحوار.

✓ الجانب الإشكالي الآخر في موضوع الدولة الجزائرية في وضعية استعمارية، يتمثل في أن الخطاب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية كله، دعوة إلى رفع الحالة الاستثنائية و العودة إلى الوضع القانوني العادي الذي تقره و تعمل به الدولة الحديثة. فقد كان الجزائريون هم الذين بادروا و أحووا على تصفية الأوضاع الاستثنائية و العمل بنظام الدولة المدنية الحديثة الذي يعامل كل السكان على اختلافهم و تنوّعهم كمواطنين تتساوى مراكزهم القانونية و السياسية و الإجتماعية أمام أجهزة الدولة. على خلاف الخطأ الشائع الذي استمر إلى ما بعد الإستقلال، لم تكن الدولة الفرنسية تعمل من أجل دمج و استيعاب الجزائريين المسلمين في منظومة الدولة، بل كان الإقصاء، التهميش، و الهوية المهممة، و المركز الأهلي الغامض هي

السياسة المتبعة إلى حد مزاحمة الجزائري في جزائريته، و صار فرنسيو الجزائر هم "الجزائريين"، وأن المقصود ب"الشعب الجزائري" هو "الشعب الفرنسي في الجزائر".

✓ الإشكال الثالث، أن فشل المشروع الذي أرادت أن تحققه فرنسا في مستعمراتها، هو الذي مكّن النخبة الوطنية من التحرك أكثر في تيار الاستقلال و الإصلاح و استغلال الهوامش الضائعة في سياسة الدولة الفرنسية. و جزء كبير من الإجابة عن هذا الإشكال نجده في تعقّب لأهم الأطروحات و الأفكار و القضايا و المواقف التي لازمت المثقف السياسي، مثل الأمير خالد (1875-1936) فرحات عباس (1899-1985)، المناضل السياسي مثل مصالي الحاج (1898-1974)، الفاعل الاجتماعي مثل الإمام عبد الحميد بن باديس (1889-1940)، و الموظف الإداري، و الأحزاب، كما الجمعيات و الحياة اليومية للأفراد الجزائريين، كلها عبّرت عن توجه الحياة الوطنية نحو مزيد من الوعي بقيم و مُثُل الحرية و معاني الاستقلال و التحرير. و قد وقفنا فعلا، عبر التحليل التاريخي، على وجود خط إيديولوجي صاعد، استمد مادة مقاومته من معطيات الداخل و السياق الدولي، عبّر في نهاية المطاف عن شرعية فعل المقاومة، و أضافها إلى قاموس القانون الدولي و تصرفات المجتمع الدولي من أجل إنهاء العمل بالنظام الاستعماري في ظل وجود وحدات سياسية جديدة هي الدول/الأمم.

✓ الإشكال الأخير، و ليس آخر، ارتبط و عي النخبة الجزائرية بتاريخ فرنسا في الجزائر و صار وعيمهم السياسي يزداد عند كل حادث أو واقعة جديدة سواء أكانت تتعلق بالحياة الدولية أو المحلية. و لعلنا لا نعيد عن الصواب، إذا قلنا أن سبب انهيار الوجود الفرنسي في الجزائر هو: في لحظات تزايد الوعي السياسي لدى النخبة الوطنية و أثره على المجتمع، لم يقابله الجانب الفرنسي بما يناسبه من إصلاحات. أو بتعبير آخر، أن سبب إخفاق تجربة الاستعمار في الجزائر، مرده إلى عدم احتمال مشروع الدولة التعامل بخطين متناقضين أو بوتريتين مختلفتين واحدة خاصة بالأهالي و الأخرى تُعنى فقط بالمواطنين الفرنسيين.